المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر

البحر في الاستراتيجية الحديثة



تأليف: ل. دبليو. مارتن • ترجمة: العقيد البحري المتقاعد عبد الكريم الحاج عناد

البحر في الاستراتيجية الحديثة

جميع الحقوق محفوظة

المؤسسة العربية
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون . ساقية الجنزير . ت ١/ ٨٠٧٩٠٠
برقيا - موكيالي بيروت . ص.ب : ٥٤٦٠/١١ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٢

تأليف: ل. دبليو. مارتن

البحر في الاستراتيجية الحديثة

ترجمة: العقيد البحري المتقاعد عبد الكريم الحاج عناد

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

تقديم المترجم

في الوقت الذي تتعاظم فيه القوى العالمية وتتطور في امكاناتها تطوراً ضخماً ويقترن ذلك بالتحركات الكثيفة المستمرة للاساطيل البحرية سواء الظاهـرة منها للعيان بشكل سفن، السطح أو التي تتحرك في خفاء نسبي كبير بحيث تستطيع الاقتراب من الأراضي المعادية واطلاق ما تحمله من الصواريـخ ذات الرؤوس النووية التي تعتبر ذات أهمية في ميزان الرعب النووي ، نلاحظ ظاهرة الانتشار البحري الذياتســع وبشكل توزعت فيه هذه القوى على مساحات كبيرة من البحار وفي مناطق مختلفة من العالم وذلك حسب المتطلبات الاساسية لاستراتيجية الدول الامر الذي يدعو الى عدد من التساؤلات التي تتردد في فلك هذا التزايدالبارز في الوجود البحري وفي حجم القوات البحرية وتنوعها الذي تشير دلائله وعلى وجه التحديد الى تحديات على جانب من الخطورة وتهديدات في غاية كبيرة من الاهمية تولد بمجموعها ضغوطاً نارية عنيفة ومتزايدة لا يمكن التكهن بوقت ومكان انطلاقها من قماقمها الجبارة تكون نتيجتها حروباً بحرية محدودة في مناطق مختلفة من العالم قد تكون في مقدمة اغراضها تحقيق اهدافها التوسعية .

وفي الوقت الذي اثار وجود الاسطول البحري السوفييتي في البحر الابيض المتوسط قلقاً بالغاً في الدوائر العسكرية الغربية وكان موضع نقاش اجتماعات حلف

الاطلنطي وما رافق ذلك من فقدان لسيطرة الاسطول السادس الامريكي المنفردة وتحكمه المطلق في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والذي كثيراً ما استخدمه في الضغط على الدول الصغيرة في المنطقة ، نلاحظ ان هذا الوجود البحري السوفييتي يثير مخاوف للدوائر العسكرية الغربية في :

- ايجاد توازن في القوى البحرية من شأنه حماية الدول العربية من احتمال حدوث أي ضغط من قوى كبرى .

- ما يؤدي اليه هذا الوجود من زيادة في اتصاله بالشعوب والدول المتخلفة التي تحاول الانطلاق في مسيرتها التحررية .

- مواجهة تحديات الوجود البحري السوفييتي من حيث أهدافه ودلالاته واستراتيجيته واقتصادياته والتي تثير الخطورة على الأمن القومي للدول الاعضاء في حلف شمال الأطلنطي ولا سيما تلك الدول الواقعة في شمال وجنوب البحر الابيض المتوسط مثل النرويج واليونان وتركيا .

- وقوف هذا الوجود في وجه المطامع والاستثمارات التي تحلم بها الدول الغربية في الثروات العديدة التي تكمن بين طيات البحار الدافئة وصخور قيعانها من املاح هامة لبعض المعادن الثقيلة والتي يمكن اعتبارها ذات قيمة اقتصادية كبيرة حيث انها تضم نسباً مرتفعة من معادن الحديد والمغنيسيوم والنحاس والنيكل والرصاص والزنك والذهب عدا ما تحتويه من ثروات حيوانية كبيرة .

- وقوف هذا الوجود البحري مانعاً في وجه المشاريع الكبيرة الخاصة بتخزين الاسلحة النووية وغيرهامن اسلحة التدمير الشامل في قاع البحار والمحيطات .

- وفي الوقت الذي شملت فيه الحرب الفيتنامية جزءاً واسعاً من المناطق في جنوب شرقي آسيا - وربما مناطق اخرى في المستقبل - نتيجة للظروف السياسية والاستراتيجية والتي خصصت فيه الدوائر البحرية الامريكية الرئيسية معظم ميزانيتها للقيام بابحاث تتعلق بمقاومة حركات التحرر الوطنية هناك كانت من نتائج تحليلها ان نرى اليوم (١٥) حاملة طائرات في فيتنام(١) كانت خمس حاملات طائرات ضاربة مخصصة للاسطول السابع العامل في تلك المنطقة و(٧) حاملات طائرات لمقاومة الغواصات وحاملة تدريب واحدة هذا عدا

---

(١) انظر مجلة Navy البريطانية - عدد ك سنة ١٩٦٩ .

الاعداد المختارة من البوارج والطرادات والمدمرات والفرقاطات وسفن التموين الأخرى ، الأمر الذي احدث ثورة كبيرة في الشؤون البحرية واضطر السيد مكنمارا وزير الدفاع الامريكي السابق العدول عن موقفه الذي كان يدعو فيه الى تخفيض عدد حاملات الطائرات المهاجمة الى الدعوة الى زيادتها .

- ولغرض اعطاء فكرة موجزة عن تطور مفهوم وتعريف كلمة الاستراتيجية (السوق) وفقاً لاختلاف وتطور التكتيك (التعبئة) سنحاول ان نحدد التعريف المناسب لها من خلال استقراء ابرز التعريفات التي قدمتها مدارس الفكر العسكري لعلم الاستراتيجية .

ونظراً لتباين مفهوم وتعريف كلمة الاستراتيجية لدى كل مفكر عسكري أو قائد سياسي لم يتوصل احد لتعريف موحد أو تحديد متفق عليه لمفهومها .

ان كلمة الاستراتيجية قد اشتقت اصلاً من الكلمة اليونانية والتي كانت تعني فن قيادة القوات.

عرف الجنرال البروسي كلاوزفيتز اشهر المفكرين العسكريين خلال القرن التاسع عشر (الاستراتيجية) بأنها نظرية استخدام المعارك للوصول الى هدف الحرب[٢] . وواضح من التعريف اعلاه ان كلاوزفيتز قد خلط بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية الشاملة للدولة بتعريفه الاستراتيجية لأنه رأى في الاستراتيجية النظرية التي تدار بها المعارك في صورتها العامة لتحقيق الهدف السياسي للحرب .

أما القائد البروسي مولتكه فكانت الاستراتيجية حسب تعريفه بأنها اجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد الى الهدف المطلوب[٣] .

وبتعريف مولتكه يكون قد ابتعد بالاستراتيجية العسكرية عن مجال السياسة العامة للدولة .

اما الكاتب العسكري البريطاني المعاصر ليدل هارت فقد عرف الاستراتيجية بأنها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة[٤] .

---

(٢) انظر كتاب(في الحرب) جزء أول - لكلاوزفيتز .

(٣) انظر كتاب الاستراتيجية وتاريخها في العالم - ليدل هارت - ص ٣٩٧ .

(٤) المرجع السابق ص ٣٦٦ .

وهنا يقع ليدل هارت في انتقاد يوجه اليه لهذا التعريف للاستراتيجية لكونه قد حدد القوى العسكرية وحدها في تحقيق الاستراتيجية في الوقت الذي توجد وسائل اخرى وفي ظروف معينة تؤدي الى تحقيق هدف الاستراتيجية ودون استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر .

اما الجنرال الفرنسي اندريه بوفر فيعرف الاستراتيجية بانها فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الارادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها .

أما هيئة اركان حرب القوات المسلحة الامريكية فقد حددت مفهوم الاستراتيجية عام ١٩٥٩ بأنها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق اهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أوبالتهديد باستخدامها(٥) . اما من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي فإن تعريف الاستراتيجية في مفهوم المارشال سوكولوفسكي بكتابه (الاستراتيجية العسكرية السوفييتية) فهي : نظام المعلومات العلمية والعملية عن القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم مصالح طبقية معينة . وعلى أساس دراسة خبرة الحروب ، والموقف العسكري السياسي والامكانيات الاقتصادية والمعنوية للدولة ،والوسائل الجديدة للصراع المسلح ونظرات العدو المحتملة ، تقوم الاستراتيجية بدراسة احوال وطبيعة الحرب المقبلة ، وفي الوقت نفسه هي ميدان النشاط العلمي للقيادة السياسية العسكرية العليا ، والقيادة العسكرية العليا ، والرئاسات العليا المختلفة ، التي تهدف الى فن تجهيز الدولة .

اما الجنرال ستروكوف فيوضح الاستراتيجية بقوله (تتضمن الاستراتيجية دراسة اساليب واشكال خوض الصراع المسلح واعداد القوات المسلحةواستخدامها في الحرب) .

وهي تهتم بخوض الحرب بالكامل وبالحملات العسكرية(٦) .

اما تعريف الزعيم الصيني ماوتسي تونغ للاستراتيجية فهو (الاستراتيجية هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب) .

ويتعرض اللواء اركان حرب سعد الدين صبور في مقدمة مترجمة (الاستراتيجية البحرية تأليف برنارد برودي) الى الاستراتيجية مختصراً معناها

---

(٥) انظر كتاب « الاستراتيجية السوفييتية » الترجمة العربية ـ القاهرة سنة ١٩٦٩ ص ٨٩ .
(٦) انظر كتاب « تاريخ فن الحرب » للجنرال أ . أ . ستروكوف .

بقوله : (ان الاستراتيجية هي التمهيد للحرب) ثم ادارة الحرب نفسها ، وهي في أضيق تعريف لها (فن القيادة العسكرية أو البحرية) أو (فن ادارة وتوجيه المعارك) وهي تختلف عن التكتيك ، وهو فن استخدام الجنود أو السفن في المعركة ، كما يختلف عزف الفرقة الموسيقية (الاوركسترا) بأكملها عن عزف كل آلة على حدة .

انتهى تعريف اللواء أ . ح - سعد الدين صبور . أما برنارد برودي فيعرف الاستراتيجية بكتابه (الاستراتيجية البحرية) بالآتي : (ان امتلاك اجهزة واسلحة القوات البحرية شيء واستخدامها بحكمة ومهارة للحصول على الغرض الموضوعة من اجله هذه الأجهزة شيء آخر ، والاستخدام العام لادوات الحرب لتحقيق الغرض منها هو ما يعرف بالاستراتيجية ، ويلتبس هذا الاصطلاح كثيراً مع التكتيك وهذا ما يشار به الى عملية القتال المحلية) .

وقد اقترح الادميرال ماهان مقياساً بسيطاً للتمييز بين الاستراتيجية والتكتيك . وهو حال الاتصال بين الجانبين . ففي الوقت الذي يكون فيه الخصمان على اتصال ، يلعب التكتيك دوره ، ولكن الاستراتيجية تفوق وتسمو على الاتصال وتتضمن ادارة الحرب عامة(٧) .

مما تقدم اعلاه نجد في مختلف التعريفات السابق ذكرها ان اكثر الجوانب بروزاً والذي يعتبر القاسم المشترك الاعظم بينها جميعها هو ان مفهوم كلمة الاستراتيجية يحتوي على الخطط والوسائل والتصرفات أو القرارات التي تعالج الوضع العام أو الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من اجل تحقيق هدف أو أهداف سياسية معينة يتعذر تحقيقها عن غير ذلك السبيل ،وان الاختلافات بين التعريفات المذكورة يتعلق معظمها بمدى صلة القيادة العسكرية التي تصنع وتنفذ الخطة الاستراتيجية بالسياسة العامة للدولة التي تقف وراء الاستراتيجية وتحدد اهدافها .

- وفي الوقت الذي تندر فيه الكتب التي تولي القوة البحرية الاهتمام الكافي في الاستراتيجية الحديثة ، يقوم معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن بالاشراف على كتاب « البحر في الاستراتيجية الحديثة » تأليف ل . دبليو . مارتن ليجيب بالصراحة التي يمكن السماح بها وتارة بالغموض الذي يكتنف الخوض في مثل

---

(٧) انظر كتاب « الاستراتيجية البحرية » لبرنارد برودي .

هذه المواضيع عن التساؤلات التي تطرح على النتائج المتوقعة من تعاظم القوى البحرية وانتشار اساطيلها البحرية وعن التغييرات التي ستطرأ على العلاقات الدولية وعما يمكن حرثه وحصاده من مساحات البحار وأعماقها وهي في مظهرها الجديد وعما اذا ستبقى القوات البحرية احدى العناصر الاساسية للقوات العسكرية والاقتصادية وهل سيبقى الفارق التقليدي بين الاسطول البحري والاسطول التجاري أم لا . . .؟ وما الشكل الذي يتوقعه للقوة البحرية في هذه الاستراتيجية الحديثة . . .؟ .

- لقد وردت في الكتاب بعض التعابير والمصطلحات التي اعتبرها المؤلف معروفة من قبل جميع القراء بمختلف مستوياتهم وتوضيحاً لها قمت بشروح بسيطة لها وتمييزاً لهذه الشروح عن شروح المؤلف جعلتها تبدأ بالعلامة (*)

وختاماً اتقدم بشكري الجزيل للسيد العميد الركن حسين عبد الجبار مدير التدريب العسكري لما ابداه من تشجيع ورغبة في ظهور هذا الكتاب .

مقدمة المؤلف :

لقد شهدت السنون الاخيرة سيلاً من الكتب حول المفاهيم العريضة للاستراتيجية وقد التقت فيها كافة الاعتبارات السياسية والعسكرية . ولم تول هذه الكتابات القوة البحرية الاهتمام الكافي في الاستراتيجية الحديثة . ومن الطبيعي ان هناك الكثير مما كتب في الولايات المتحدة عن القضايا البحرية ، ولكن معظم ما كتب اهتم بالمشاكل الفنية وقضايا التكتيك . واذا ما أريد البحث بشكل موسع في مفهوم الدفاع الوطني أو الامن الدولي فإن أول ما يتناوله الاهتمام غالباً هو الاعجاب الذي لا يتناسب ومكانة القوى البحرية واهمال المفاهيم الواسعة التي يحاول النظريون الاستراتيجيون تحريها بدقة .

يحاول هذا الكتاب بناء جسر بين ما كتب بشكل ضيق عن البحرية وبين هؤلاء المحللين الذين عملوا الكثير لإلقاء الضوء على المشاكل الاستراتيجية الواسعة . واملي ان يقوم الآخرون بدراسات اكثر تفصيلاً وخبرة للقضايا الكثيرة التي اهملت في دراسات موسعة كهذه .

لقد كتب هذا الكتاب تحت اشراف معهد الدراسات الاستراتيجية . وقد ساعدني الحظ في منحي فرصة بحثه مع مجموعة دولية تتمتع بكفاءات عالية كنت قد

اجتمعت بها في معهد الدراسات الاستراتيجية لعدة أشهر ، وضمت هذه المجموعة اعضاء هولنديين وامريكان وانكليز وكنديين كما شملت ضباطاً بحريين في الخدمة ومتقاعدين وطيارين وضابطاً بحرياً كبيراً متقاعداً ورجال السلك الدبلوماسي وموظفين مدنيين كباراً ومحامياً دولياً وجغرافياً ومؤرخاً بحرياً وعسكرياً وواحداً من بنائي السفن وآخر من مالكيها وعدداً من الخبراء الأكاديميين في الاستراتيجية . وقد انضم الينا ايضاً في بعض المناسبات عدد من علماء البحرية الامريكان والانكليز . ولما كان للكثير من هؤلاء الاعضاء مناصب ومهام رسمية فمن سوء الحظ اني لا استطيع ان أتقدم بالشكر بأسمائهم لجهودهم العظيمة . وتلقيت ايضاً مساعدات كريمة من ضباط بحريين انكليز وأمريكان سواء كان ذلك في بريطانيا أو امريكا . فكان لكرم قائد البحرية الامريكية في اوروبا الفضل الاكبر لتسهيل زيارتي للاسطول السادس . وكما هو مألوف فإني مسؤول عن كل ما سأذكره واذا كانت هناك اخطاء فهي اخطائي وليست اخطاء غيري .

واتقدم كذلك بالشكر الجزيل الى كلية الجامعة في ويلز للتسهيلات التي قدمتها لي والى باري ستالرد Barrie Stallard لمساعدتي في ابحاثي وخاصة الجداول الاحصائية التي وضعت تحت تصرفي والى ايريس بوريل Iris Barrill وكواليا Gwalia وتكينس لجهودهم التي دلت على صبر كبير بمراجعة المخطوطات قبل الطبع . واني مدين ايضاً بالشكر الى جيوفري كمب من معهد الدراسات الاستراتيجية لمساعدته لي اثناء الدراسات التي تمت مع المجموعة الدولية .

وفوق كل هذا أتقدم بشكري الجزيل ، الى الاستير بكن مدير معهد الدراسات الاستراتيجية . ففي سنة ١٩٦٥ كان هو الذي بينّ لي اهمال القوة البحرية في الكتابات الاستراتيجية وكان قد أولاني اهتمامه وتوجيهاته الحكيمة التي ساعدت على تقدم وتطور الدراسات الاستراتيجية في بريطانيا .

ل . دبليو . مارتن

بزيستويت

كانون اول ١٩٦٦

الفصل الأول : المفهوم الحديث للقوة البحرية

(١)

عندما كتب الفرد ثايير ماهان(١) مؤلفاته المشهورة عن القوة البحرية في بداية هذا القرن كان هدفه أن يبرهن ان دروس تاريخ البحرية كانت متمشية مع عصرالبخار.

---

(١) كان الفريد ثايير ماهان (١٨٤٠ - ١٩١٤) (Alfred Thayer Mahan) ابن دنيس هارت ماهان الاستاذ السابق بالاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة . التحق الفريد ثايير ، بجامعة كولومبيا بنيويورك ثم انتقل الى الاكاديمية البحرية بانوبوكيس على نقيض رغبة ابيه واتم ماهان دراسته وترقى لرتبة ضابط في البحرية مع خريجي سنة ١٨٥٩ .

وخدم ماهان في البحرية في اثناء الحرب الاهلية ثم ارسل في رحلة بحرية لمدة سنتين الى المياه الآسيوية، ومع هذه الرحلة وضح انصرافه الى دراسة التاريخ ، وهذه هواية صحبته طوال حياته ، وعاد من الشرق الاقصى عن طريق اوروبا التي جال فيها كدارس للشؤون التجارية والبحرية ، ومن تشرين ثاني سنة ١٨٧٢ خدم (الكوماندر) ماهان لثلاث سنوات في احدى القوات البحرية في الاطلنطيك الجنوبي ، وقد حاول فيما بعد جاهداً بالعمل لاصلاح احواض الاسطول في بوسطن ، ولكن لم يحقق نجاحاً في محاولته هذه . وفي سنة ١٨٧٨ نشر أول كتاب بعنوان (التعليم البحري للضباط والجنود) وفي سنة ١٨٨٣ نشر كتاب بعنوان (مياه الخليج والجزيرة) .

وتعتبر المجلدات الثلاثة التي صدرت على التوالي له في سنة١٨٩٠ و ١٨٩٢ و ١٩٠٥ دعامة من دعامات التاريخ العام ، مع العناية بموضوع السياسة والاستراتيجية والتكتيك البحري.

وقد أضاف ماهان الى هذه المؤلفات الثلاثة العظيمة سيلاً لم ينقطع من الدراسات والمقالات والكتب عن الاستراتيجية البحرية وعن الشؤون الدولية .

وقـد استنتج الفرد ثايير بأن مفتاح التفوق البحري يكمن في السفينة وان السيادة البحرية تكون من نصيب الأمة التي تستطيع بأسطولها المقاتل ان تدحر أعداءها . ولقد أدرك كتاب ذلك العصر بأن الهدف لسيـادة كهذه هـو انِ تضمن للدولة استخدام البحر لنقل المؤن وجعله ممراً أميناً للرحلات العسكرية في الوقت الذي لا تفسح فيه المجال لأية دولة أخرى استعمال هذا الحق . وكان في القواعد التي وضعها الفرد ماهان لتحقيق هذه السيادة مجال للمناقشة ،فقد أشار كثير من الكتّاب ، ومـن بينهم جوليان كوربت Julian Corbett ، بأن ماهان بالغ كثيراً في مقدرة الاساطيل المقاتلة على ضمان سيطرة بحرية حقيقية قاطعة في كل مكان . ولكن مشكلة من سيكون سيد أي جزء من البحار العامة فهذا ما سيقرره أي تصادم للقوى البحرية العاملة على سطح البحار التي ستكون مسرحاً لهذه العمليات .

وحتى عندما نشر برنارد برودي دراساته في القوة البحرية[٢] في مستهل الحرب العالمية الثانية وبالرغم من ان تغييرات جذرية كثيرة كانت أخذت مجراها فقد أكد الكثيرون على أن جزءاً كبيراً من هذه الدراسات كان معروفاً لدى ثايير ماهان . وإذا ما تراجعت السفينة الحربية أمام حاملة الطائرات فيمكن لحاملة الـطائرات نفسها ان تتولى مهمة السفينة الاسطولية لتقاتل السفن المضادة من نوعها . وهكذا ظلت القوى البحرية نوعاً مميزاً من القوة العسكرية . ويمكن تمييزها عن غيرها من القوات المسلحة في أداء مهمتها التي تحددها بيئة خاصة تساعدها على دحر أعدائها والاجهاز عليهم في المعارك الشاملة .

ان العالم الاستراتيجي ليس معنا بالرغم من حداثته ، وبتأمـل الأحداث الماضية نستطيع ان نرى ان التغيير حدث خلال فترة بعيدة . ففي الحرب العالمية الأولى كانت الغواصة قادرة على مقاتلة السفن السطحية الأكثر قوة وكان لها رجال ذوي قابليات كافية لأن يرجحوا قوتها البحرية على السفن السطحية .

أما في الحرب العالمية الثانية فلم تكتف حاملات الطائرات بمقاتلة نظائرها بل أخذت بقصف اليابسة بقذائفها على مدى أبعد بكثير من مدى حاملات المدافع التي

---

(٢) برنارد برودي Bernaird Brodie استاذ سابق للعلاقات الدولية بجامعة ويبل ومن كبار موظفي مؤسسة راند . كان عضواً في الكلية التي نشأت عنها الكلية الحربية الاهلية عام ١٩٤٦ ، وكان مستشاراً لكلية الطيران الامريكية الحربية وهو مؤلف كتاب (السلاح الحاسم) وله كتاب بعنوان Naval Strategy . وقد ترجمه اللواء اركان حرب سعد الدين صبور من ج . ع . م . بعنوان (الاستراتيجية البحرية) .

سبقتها . وبنفس الوقت أصبحت الطائرات ذات القواعد الأرضية من أخطر أعدائها . وبهذا تغيرت موازين القوة البحرية الى الأبد . وفي النصف الثاني من هذا القرن أحدثت التطورات في القوى البحرية الموجهة وفي الطيران والصواريخ والمتفجرات والفنون الحسابية ، انقلاباً في مفهوم المجالات التي كانت العمليات الأسطولية محور الاستراتيجية فيها . فقد أصبحت الغواصات والطائرات والصواريخ من أخطر أعداء السفن السطحية التي انحصرت أهدافها الرئيسية على اليابسة . وأصبح نصف اليابسة الذي كان من مهام البحرية المتواضعة ، المهمة الرئيسية للقوات البحرية الكبيرة بشرط ان تنسق بشكل استراتيجي مع الصواريخ التي تطلقها الغواصات ومع الطائرات ذات القواعد البحرية . ونظراً لازدياد أهمية وخطورة حرب العصابات نتيجة للظروف السياسية والاستراتيجية فقد أخذت البحرية تولي العمليات الأرضية اهتماماً متزايداً . ومن هذا نرى ان الدوائر البحرية الرئيسية خصصت معظم ميزانيتها للقيام بأبحاث تتعلق بمقاومة حركات العصيان . وقد أحدث هذا ثورة كبيرة في الشؤون البحرية .

وفي أوائل الستينات أخذ العبء الملقى على دوائر البحرية الغربية وخاصة في الولايات المتحدة يزداد شيئاً فشيئاً نتيجة لحركات من هذا النوع حدثت في فيتنام ثم استخدام غواصات بولاريس لمواجهة أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ . وقد أظهرت كل حادثة من هذه الدور المميز الذي لعبته القوات البحرية في التدخل بالحروب الداخلية والوقوف بوجه أو مساندة الدبلوماسية في الأزمات . وعلى أية حال لم يكن الاهتمام بالبحرية في السنوات التي تلت الحرب مستمراً . فبعد الحرب مباشرة ساد الاتجاه نحو إمكانية استخدام القوة الجوية مع الاسلحة النووية . وهذا ما وضع بحرية الولايات المتحدة في وضع دفاعي في النزاع حول الميزانية ، وبهذا دخلت مع القوة الجوية والجيش في نزاع حول الميزانية المقررة . ووجدت البحرية نفسها في خطر حقيقي من أنها لن تعتبر بعد هذا الذراع الأساسي للامن المحلي . وحاملات الطائرات العظيمة التي تعتبر الآن فخر الولايات المتحدة لم تتطور بسبب دورها الحالي في الحروب المحدودة بل بسبب المحاولة اليائسة للمشاركة في القوة الاستراتيجية النووية الضاربة التي كانت تعتبر خطأً المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه للاهمية العسكرية في المستقبل.

فلم تكن العقائد ولا الأسلحة التي حاربت بها البحرية مختارة بحكمة وخبرة . وبدىء يعتقد بأن النصر الذي نالته بدأ يتلاشى بسرعة . وكان للبحرية البريطانية

انتكاساتها أيضاً وأكثر هذه الانتكاسات وضوحاً كانت **عندما وضعت اللائحة** البيضاء White Paper **حول الدفاع عام ١٩٥٧ اعتمادها الكلي على القوة الرادعة من خلال** الاستعداد لحرب شاملة وبالتأكيد على ان دور القوات البحرية في الحرب **الشاملة غير** أكيد ومن ان العمليات البحرية لن تلعب دوراً ذا أهمية في حرب كهذه . **وفي** الاتحاد السوفييتي أيضاً فان الرئيس نيكيتا خروشيف انتقد بشدة الاعتمادات المالية المخصصة للقوة البحرية التي كانت عزيزة على قلوب ادميرالاته . هذا مع العلم ان البحرية السوفييتية تأتي بشكل تقليدي في المرتبة الثانية وكان عليها ان تثبت وجودها أمام القوات المسلحة التي كانت تحت امرة القوات البحرية في معظم الأقطار الأوروبية .

ولو كانت الأحداث في الستينات تعمل على اعطاء القوات البحرية أهمية بجعلها الاداة التي تختارها القوات العسكرية لتنفيذ مهماتها وخاصة فيما يتعلق بالأقطار الغربية لكان هذا مختلفاً في الإطار الاستراتيجي عنه في البحرية التي تمتعت بأهمية في وقت سابق . ولما كانت البحار تغطي ثلثي الكرة الأرضية وان عمق أكثر من نصف هذه البحار يزيد على عشرة آلاف قدم وان للمئات من الأقطار اساطيل ساحلية وما دامت الدول تلجأ الى القوة كوسيلة سياسية أصبح من الضروري استمرار الفعاليات العسكرية في البحر . إلا أن التكنولوجيا الحديثة انتجت أنظمة للاسلحة ذات مرونة ومدى بعيد في عملها بشكل جعل ليس من الضروري ان تكون القوة العاملة على البحار بحرية بالمفهوم الذي يعني أن تعمل هذه القوة من على ظهر السفن السطحية . وقد أصبحت المسألة الجوهرية للاستراتيجية البحرية الآن لا تكمن في الدور الذي تلعبه الاسلحة البحرية التقليدية ولكن فيما إذا كان ايها أحسن ان تنجز المهام الاستراتيجية على أو من البحر من قبل السفن او حاملات الأسلحة . وتدل الأبحاث على ان القوات البحرية ستستمر في كونها من أحسن الطرق في خدمة الأغراض العسكرية وقد تكون أحياناً الوحيدة في هذا الميدان . ولكن المسألة يجب ان تناقش الآن أو في المستقبل ضمن احتمالات عديدة واسعة أكثر من أي وقت مضى . فقد أحدثت التكنولوجيا ثورة في تعدد وتعقيد الأسلحة في متناول أيدي الاستراتيجيين بحيث أدى هذا التعدد وهذا التعقيد الى تغيير مفهوم القوة البحرية ليس بالنسبة الى الأسلحة فقط .

وقد خلقت الثورة الصناعية التي تسير باطراد ظرفاً **لا تنفع فيه سوى القوى العظيمة** إذا ما اريد الحصول على أي شيء يقارب في مداه الأسلحة العسكرية

السائدةاليوم ،ولأسباب السياسة الجغرافية(*) اختلفت حتى الدولتان العظميـان اللتان خاضتا ولا تزالان تخوضان الحرب الباردة منذ سنة ١٩٤٥ ، في موقفهما تجاه القوة البحرية .

فالولايات المتحدة مضطرة لأن تمارس القوة البحرية إذا ما رأت ان ذلك يؤدي الى فرض نفوذها خارج حدودها ، وفي هذه الحالة فإنها تجد هذه الممارسة مألوفة من ناحية ومناسبة من ناحية أخرى .

أما الاتحاد السوفييتي فله أهداف بعيدة ببسط نفوذه في الخارج بدون الاعتماد على القوة البحرية إذ ان موقعه الجغرافي لا يساعد كثيراً على الاعتماد على هذه القوة فاذا ما حدث ان تقابلت القوتان البحريتان العظميـان فإنها لن تكون نتيجة متجانسة وتكون المقابلة في الواقع بين نظامين عسكريين مختلفين . وبعبارة أخرى هناك اليوم قوة بحرية واحدة في العالم استفادت من التقـدم التكنولـوجي في تأمـين السفن والعجلات والأسلحة بشكل تام . فبحرية الولايات المتحدة اليوم هي أقوى بكثير من أية قوة بحرية أخرى . إذ في حالة وقوع مشكلة بحرية تكون الولايات المتحدة جانباً بحد ذاتها وتكون الدول الأخرى جميعاً الجانب الآخر . فالبحرية التي سيكون لها في وقت قصير أكثر من أربعين غواصة بولارس ، والتي تملك خمس عشـرة حاملة هجومية وتعمل الآن على بناء ست عشرة حاملة أخرى (معظمها أكبر بكثير من أية سفينة بحرية عائمة) ، والتي تملك أيضاً ثماني عشرة حاملة ضد الغواصات وجنود بحرية يبلغ عددهم ٢٦١٠٠٠ ، فبحرية كهذه ترى حتمًا الأمور بمنظار يختلف عما تراه القوات التي كونت بشكل ارتجالي .

ومع كل هذا تـواجه الولايات المتحدة منافساً عنيداً هو الاتحاد السوفييتي الذي يملك ٢٠ طراداً و ٢٤٠ مدمرة وسفينة حراسة و ١١٠٠ زورق دورية و ٥٠٠

(*) Geopolitica وتعني دراسة صلة السياسة بالجغرافية ، وترجمتها هي (علم السياسة الأرضية) ، ولهذا سميت عام ١٩٥٨ بـ (السياسة الجغرافية) واستعملها بعض اعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة بـ (الجغرافية السياسية) ، وهذا خطأ واضح لأن الجغرافية السياسية هي (Political Geography)
- راجع ص ٨١ مصطلحات العلاقات الدولية والسياسية لمأمون الحموي .

- ان (الجيوبوليتيكا) أو علم سياسة الكرة الأرضية ، كما اعتادت بعض الكتب الاستراتيجية تسميتها ، جاءت نتيجة لـ (العسكرية) و (آلة من آلات الحرب) وهي بطبيعة الحال احدث عهداً من علم الجغرافية ، فقد شبت ونمت في الفترة ما بين الحربين العالميتين . راجع ص ٢٥ من كتاب (رواد الاستراتيجية الحديثة) لادوارد ميد ايرل ترجمة الاميرالاي اركان حرب محمد عبد الفتاح ابراهيم .

كاسحة الغام و ٤١٠ غواصات تحمل أكثر من أربعين منها صواريخ بعيدة المدى وأربعين أخرى مطلقات نووية . فبحرية بهذه الامكانيات تشكل قوة هائلة . ولكن من الصعب تحديد مدى عظمة هذه القوة ، إذ ان هناك اختلافات كثيرة فيما يتعلق بالأغراض التي من أجلها أوجدت هذه القوة . وباستثناء قوات بولارس المضادة وقوى تحديد الأضرار التي تعمل ضد قوى مشابهة فإن المبرر من وجود معظم قوات البحرية في الولايات المتحدة كما ذكرنا هو الدور الذي تقوم به في النزاعات العسكرية .

ومن ناحية أخرى فإن الدور التقليدي لبحرية الاتحاد السوفييتي هو مساندة العمليات الأرضية على مسرح أوروبا وبالرغم مما قامت به هذه البحرية في هذا المضمار ضئيل نسبياً ، إلا أن من الخطورة أن تقاس هذه القوة بشكلها الحالي باعتبارها قوة غير متطورة . وبالرغم من ان هذه القوة أقل من نظيراتها الغربية في الوقت الحاضر إلا ان الدلائل تشير بشكل أكيد الى تزايدها وتوسعها .

وقد جعل نمو وتزايد البحرية السوفييتية المراقبين يعتقدون بأن الاتحاد السوفييتي بعد ان وجد مقاومة متبادلة على المستوى الاستراتيجي وبعد ان استنزف كافة الامكانات للتوسع في أوروبا بشكل لا يكلفه الكثير أخذ يفكر الآن بنشاط عسكري على المستوى العالمي حيث تكون بحريته على استعداد دائم لمواجهة البحرية الامريكية في حرب محدودة . والاعتراض الوحيد بقبول نظرية هذا التوسع السوفييتي على المستوى العالمي هو رفض الاستراتيجيين السوفييت اعطاء صفة صريحة للحرب المحدودة في عقيدتهم الاستراتيجية الواضحة . وان الادوار المقترحة للبحرية السوفييتية في معظم كتابات الروس حول الموضوع تنحصر في مساهمتهم في القوة النووية الضاربة أو في اجراءات احتياطية لمساندة العمليات الأرضية على المسرح الأوروبي بشكل مباشر وتمنع الاتصالات في المحيط الأطلسي . ولما كان من المحتمل ان يصاحب النوع الأخير من العمليات ضربات نووية ضخمة حسب المبدأ الاستراتيجي للسوفييت ، فإن الاختلاف يتضاءل بشكل أساسي الى نزاع فيما اذا ستكون الحرب النووية الشاملة قصيرة وخاطفة أم انها ستشمل عمليات طويلة تلعب فيها القوات البحرية التقليدية دوراً ما .

أما الحد الذي يمكن ان يكيف اليه هذا المعتقد او مدى ما يخفيه من رغبة خاصة من جانب الاستراتيجيين السوفييت لتصور دور للقوة البحرية أكثر تحديداً

يشكل عاملاً من أهم العوامل في تحديد المنافسة البحرية في المستقبل القريب . ويعتقد الكثير من المراقبين الغربيين البحريين بأن استخدام القوة البحرية في الحروب المحدودة بضمنها الحروب التي تدار كلياً في البحر ، سيكون من أهم مميزات السنين القادمة . وإذا ما شارك الاتحاد السوفييتي هذا الرأي ام لم يشاركه فإن التباين بين ما يعتقده الاستراتيجيون في الشرق والغرب يؤكد تغييراً أحدثته التكنولوجيا الحديثة في مفهوم الاستراتيجية البحرية .

وعليه يجب ان تمارس القوة البحرية ضمن إطار القوة الذرية المضادة والتغييرات التي تفرضها هذه القوة على الأسلحة التي قد تستخدم في أي موقف معين . ولهذه التقييدات تأثير مهم جداً على الميزانية العسكرية وكذلك على سير العمليات . إذ تجعل هذه من الضروري ان يتساءل المرء فيما إذا كانت الزيادة المقترحة في المصروفات ، مثل أي تزايد في العمليات العدائية ، ستقودنا الى موقف قد يكون فيه من الحكمة التخلي عن أي تهيؤ للعمليات العسكرية التقليدية والاعتماد على تأثير القوة الذرية المضادة التي هي في النهاية استراتيجية حاسمة .

وبمرور الوقت فإن الصعوبات التي تحيط اللعب بالورقة النووية تفرض نفسها على رجال السياسة بشدة لدرجة انه يبدو من المحتمل ان الشعوب قد تندفع الى حدود بعيدة عن الارتجال وتضع نفسها في أزمات مالية لغرض تجنب ذلك . ومن الواضح ان الشعوب لن تواجه النتائج المالية هذه ببسالة . وفي هذا يكمن تبرير بحرية الولايات المتحدة مخاوفها ، التي شعرت بها يوما ما ، في استبعادها من دورها النووي . وهكذا ومهما كانت السياسات الارتجالية التي تسلكها الحكومات فإن عملاً استراتيجياً نووياً يبدو وشيك الوقوع في الأزمات الحقيقية . وان محاولة تلافي ما يتطلب ذلك من زيادة في الميزانية العسكرية لمواجهة الاحتمالات العديدة بالطريقة التقليدية المألوفة ، ستقابل غالباً بالرفض على اساس ان الموقف هذا يتطلب مواجهة نووية . وقد طغى هذا لحد الآن على كل القرارات المتعلقة بالقوات الأرضية في أوروبا . ولكن من الواضح ان لذلك علاقة بالقضايا البحرية من الناحية التطبيقية.

وفي الوقت الذي تبدو فيه مجابهة بحرية الولايات المتحدة وحلفائها للقوات الشيوعية الصفة الغالبة للمشهد البحري خلال العشر أو العشرين سنة القادمة ، وهذا ما يحاول هذا الكتاب عرضه ، إلا أن ذلك يجب الا يحجب كون ان طبيعة واسلوب هذه المجابهة قد تتغير بشكل قد يؤثر تأثيراً كبيراً على استخدام القوات

البحرية . والى أي حد سيحتاج الى القوة البحرية أو الاساليب التي تستخدم فيها ، أكان ذلك بشكل غالب في النزاعات المفتوحة ام في العروض العسكرية المعادية ولكن غير المشتركة في حرب فعلية ، فإن ذلك سيقرره ما إذا ستكون الصين أكثر أو أقل مغامرة من الناحية العسكرية او ما اذا كان الاتحاد السوفييتي سيحافظ على موقفه الاحتراسي الحالي ام انه سيطوره بشكل يجعله أكثر استعداداً لعمليات عسكرية مكشوفة كرد فعل للسياسة الصينية .

وان دراسة قصيرة نسبياً للقوة البحرية يجب ان تفترض استمرارية شيء يمكن إدراكه كادراكنا لوجود العالم وإذا ما تغير وضع الشعور بالعداوة الكامنة بين القوتين الرئيسيتين في العالم الى شعور بالتفاهم او الى نزاع مكشوف فإن الكثير من الآراء البحرية ستحتاج الى إعادة نظر . ومن المعقول على أية حال ان نفترض في أي جو سياسي كان ان فعالية الأسلحة الحديثة ستفرض دائمًا حذراً عسكرياً .

ويجب الا تغيب من بالنا بأن مجابهة الغرب للقوات الشيوعية هي ليست حصيلة بعض القضايا التي تلعب بها القوة البحرية دوراً ما . إذ ان حجم ومكانة القوات البحرية الامريكية والسوفييتية لا يمكن ان تحجب واقع وجود اساطيل سطحية كثيرة ذات حجم هائل . وقد يندهش الكثيرون عندما يعلمون بأن هناك تسعة أقطار تملك حاملة طائرات واحدة أو أكثر وستة عشر قطراً تمتلك طرادات وسبعة وثلاثون لها خمس مدمرات أو أكثر . وهناك الكثير من الدول لا تملك الا الاساطيل الصغيرة التي لا يتعدى كيانها زورق مدفعية او زورقين، لا يمكن ، بدون جدال ، تجاهلها من الناحية السياسية . وتلعب هذه القوات البحرية الصغيرة على المسرح البحري في العالم دوراً مهمًا في المجابهة بين القوى في العالم من ناحية وفي كونها قوات اقليمية تهدف الى تحقيق بعض الأغراض الخاصة بها .

(٢)

لقد أحدثت التكنولوجيا ولا زالت تحدث تغييراً ليس في ما يهم النواحي العسكرية بصورة خاصة فحسب بل وحتى في مفهوم القوة البحرية الحديثة . فالأساليب الجديدة التي تبشر بجعل البحر مصدراً اقتصادياً لا حدود له أكثر مما

كان عليه في السابق ، ان هذه الأساليب نفسها ستزيد من أهمية البحر كمصدر للقوة والنزاعات في آن واحد . وقد انحصرت استعمالات البحر الاقتصادية لعدة قرون في كونه مصدراً للسمك وطريقاً اقتصادياً لا يبلى للمواصلات . وفي الوقت الذي يجري فيه تحويل هذه الاستعمالات التقليدية للبحر ، فإن التكنولوجيا تفتح الآن آفاقاً جديدة في استعمال أعماق البحار لأغراض عديدة منها المدنيـة ومنها العسكرية ، وتكون الأغراض المدنية موضوعاً واسعاً جداً إذا ما اريد التطرق اليها بشكل تام . وعلى هذا لا يمكن تناولها في هذا الكتاب الا بشكل مختصر . وتشكل السفن التجارية في العالم ضرورة اقتصادية حيوية بسفنها التي تزداد سرعة وسعة يوماً بعد يوم ومن الطبيعي ان تواجه السفن التجارية منافسة متزايـدة من قبل الـطائرات بسبب تعدد أنواع البضائع المنقولة . وبالاضافة الى هذا المنافس فهناك الانابيب والانفاق تحت الماء . وسيؤدي تزايد الخدمات التي تستطيع ان تقدمها هذه الوسائط لنقل البضائع الثمينة التي دخلت في التجارة العالمية الى تضاؤل نسبـة البضائع التي تنقلها السفن التجارية الا إذا ما أخذت هذه البضائع على اساس قيمها ومع كل هذا فان الزيادة الهائلة في حجم البضائع التي يتم نقلها عن طريق هذه السفن التجارية من ناحية والزيادة الكبيرة الحاصلة في عدد نفوس العالم والنشاطات الاقتصادية الناجمة عن ذلك من ناحية أخرى ، سيؤدي حتماً الى ازدياد وتوسيع النقل البحري في العالم . وقد بلغ مجموع ما تم نقله بالسفن التجارية هذه في عام ١٩٣٩ واحداً وستين مليوناً من الاطنان . وزاد هذا الرقم الى ٩٥ مليون طن في عام ١٩٥٥ وبعد عشر سنوات أي في عام ١٩٦٥ وصل هذا العدد الى ١٥٤ مليون طن .

ان بالامكان ان تكون السفن التجارية مصدر ثروة للبلاد وخاصة فيما يتعلق بالتبادل الخارجي . فبامكان هذه السفن ان تمنح البلد الذي يمتلكها مكانه محترمة وكذلك البلد الذي ترفع علمه . وقد يذهب البعض الى القول بأن الاسطول التجاري قد يحقق للبلد نفسه حاجاته التجارية أكثر مما تحققه السفن الأجنبية .

ويحتاج الاسطول التجاري الى حماية من أضرار خاصة قد تلحق به او من تدخل بعض الدول الأجنبية ، ويمكن ان يكون هذا الاسطول التجاري في الحرب رهينة للدول التي تمارس قوة بحرية فعالة ، وهكذا يكون الاسطول التجاري عاملاً يلعب دوراً مهمًا في السياسة العالمية وفي كل ما له علاقة بالاستراتيجية .

وقد حدثت تغييرات ملحوظة في المشاركة الاقليمية (الوطنية) في الشحن في السفن في السنين الأخيرة . وأكثر هذه التغييرات وضوحاً هي جهود الاتحاد السوفييتي الكبيرة لزيادة سعة وقدرة اسطوله التجاري . وقد بلغ مجموع حمولة اسطوله التجاري عام ١٩٦٥ سبعة ملايين ونصف طن . وازدادت هذه الحمولة بمعدل مليون طن في السنة . وقد وضع الروس الخطة اللازمة لزيادة هذه الحمولة الى ١٠ ملايين طن في عام ١٩٧٠ والى أكثر من ٢٠ مليون طن عام ١٩٨٠ . هذا بالاضافة الى ان عمليات الشحن الروسية قد دخلت مرحلة التجارة التداخلية مع بلدان كثيرة لدرجة أنها أثارت شكوك الكثيرين من المراقبين الغربيين . ومن الواضح ان عملية الشحن التجاري يمكن ان تشكل تحت ظروف مواتية وسيلة عسكرية بامكانها خدمة الأغراض السياسية ، تلك الأغراض التي لا يمكن تحقيقها باستخدام سفن الشحن الأجنبية ، ومثل ذلك مساندة الروس لكوبا والجمهورية العربية المتحدة. وهناك من ناحية أخرى أسباب اقتصادية وجيهة جداً للتوسع الروسي هذا . إذ ان عملية نقل البضائع إذا ما كانت ذات كفاءة عالية يمكن ان تكون مشروعاً مربحاً جداً . وكذلك يمكن ان توفر وتحفظ العملة الأجنبية التي أشد ما يحتاج اليها الاتحاد السوفييتي . وتعتمد التجارة الروسية الخارجية في الوقت الحاضر بشكل واسع على عمليات الشحن الأجنبية . وان نمو هذه التجارة بالرغم من الخطة الروسية الموضوعة لزيادة حمولة البضائع المشحونة لن تمنع زيادة النسبة المئوية للتجارة السوفييتية التي هي تحت رحمة أصحاب السفن الأجنبية .

ويشارك رجال الأعمال العديدون الخبراء البحريين الغربيين في تخوفهم من ان توسع الأسطول الروسي التجاري يمكن ان يشكل أداة لتحقيق أغراض سياسية غير مرغوب فيها . وان قلق رجال الأعمال هؤلاء متأت من كون ان جزءاً كبيراً من أموالهم مستغل في صناعة الشحن وخاصة في الولايات المتحدة حيث جعلت الكلفة العمالية صناعة السفن الامريكية وعمليات الشحن غير قابلة للتنافس في الأسواق العالمية .

وقد حفز تهديد صناعة الشحن الروسية الحكومة الامريكية لتقديم التشجيع الواسع لصناعة الشحن الامريكية . ان موضوع السياسة التي يجب اتخاذها تجاه صناعة الشحن التجاري ليس موضوعاً يمكن معالجته في هذا الكتاب ، بالرغم من وجوب معالجة المفاهيم العسكرية في المحل المناسب . وعلى أية حال يمكن القول

مقدماً بأن ليس هناك خلافات عسكرية في تبرير سياسة عامة لمعالجة صناعة الشحن بطرق لا يمكن تبريرها على اسس اقتصادية صرفة . ولكن ليس معنى هذا انه لا يمكن ان نجد اسطولاً تجارياً وطنيـاً (اقليمياً) يستعمـل للاغـراض السياسيـة الاستفزازية التي يجب اتخاذ إجراءات مضادة لها ، او ان نغض النظر عن حقيقة ان الأسطول التجاري يمكن ان يكون هدفاً متزايداً في الأهمية للعمليات البحرية في المستقبل .

ان صيد الأسماك يكوّن المصدر الآخر للثروة من المحيطات . وهذا المصدر يعاني أيضاً تغييرات دائمة . فعدد نفوس العالم بتزايد مستمر مما يشكل ضغطاً على هذا المصدر الغذائي المهم ومن حسن الحظ ان المحيطات كانت ولا زالت مفتوحة أمام كل فرد له الامكانيات اللازمة لصيد السمك والسبب الذي جعل ذلك ممكناً لكل فرد هو ان الطرق المائية هذه لم تعرض الى التدمير من قبل جهة ضد جهة اخرى إذ لا داعي لذلك بسبب وجود كميات هائلة لا تنضب من الأسماك . ومع ان الأسماك موجودة بكميات هائلة إلا أنه في بعض الحالات وخاصة صيد الحيتان وفي بعض المناطق المحيطية التي غالباً ما يقصدها الصيادون فإن ذلك أدى الى ضآلة كميات الأسماك . ولذا أصبح من الواضح انه إذا ما عثر على مصدر لا ينضب للأسماك تقريباً وجب اتباع طرق ما للمحافظة عليه بحيث يبقى صالحاً للصيد فيه على الدوام .

وتحاول بعض الدول الآن السيطرة التامة على بعض المناطق التي كانت ولا تزال شائعة بين الدول . ومن هذه الاساليب لبسط سيطرة الدولة هي على شكل اما المياه الاقليمية او المناطق المتاخمة حيث تدعي الدولة ذات الشأن هذه السيطرة لأغراض معينة . وقد أثار حق الصيد خاصة مثل هذا الادعاءات . والمطالبة بمناطق كهذه تتخذ أحد هذين الشكلين الرئيسين : -

اما ادعاء حق الاشراف على إدارة الوافدين اليها ، او إدعاء الحق التـام الشامل لاستغلالها او استعمالها . وغالباً ما يحدث هذا بموافقة او عدم موافقة الدول الأخرى .

وتدعي الكثير من الدول هذا الحق بحدود ١٢ ميلاً لهذه الأغراض . وبالرغم من إقرار هذا الحق في جنيف عام ١٩٥٨ لاستعمال المناطق المتاخمة لأغراض معينة

محدودة ، إلا أن ذلك لم يعترف بـه دولياً بالنسبة للمياه الاقليمية للمناطق المتاخمة إذا ما استعملت لأغراض أخرى : فالبحار ما وراء المياه الاقليمية تكون جزءاً من البحار المفتوحة (العامة) حيث تكون فيها حرية الصيد والملاحة لكل الدول التي وقعت على اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ . وقد تطرقت بعض الدول في هذا الحق . فمنهم من وضع طرقاً جديدة لتحديد الخط الذي تبدأ منه المياه الاقليمية بشكل يتناسب وتحقيق المطامع للسيطرة على مناطق اوسع . وقد اتضحت مثـل هذه السياسات الملتوية برسم خط الابتداء هذا في المناطق التي تكثر فيها الالتواءات والتعرجات . ودول أخرى ادعت حق حصر مجاميع من الجزر ضمن منطقة اقليمية واحدة . ومثل ذلك محاولة اندونيسيا والفليبين لإقامة منطقة اقليمية واحدة حول جزر الأرخبيل مجموعة لتكون هذه مياهها الاقليمية .

وستستمر هذه السياسة التوسعية إذا لم تلق إجراءات مضادة فعالة ما دامت عملية الصيد متزايدة في الأهمية يوماً بعد يوم . وفي مقدمة هذه الأقطار ، الأقطار التي تعتمد بصورة رئيسية في اقتصادياتها على صيد الأسماك .

ومن المؤكد ان الأقطار الفقيرة التي تدرك أهمية هذا التوسع في مجال الصيد ستلحق بغيرها من الأقطار بالمطالبة بمناطق اقليمية أوسع فأوسع .إلا أن الكثير من الأقطار المتخلفة في الوقت الحاضر غير قادرة على استغلال هذا المورد الاقتصادي بشكل تام . اما فيما يتعلق باستغلال البحار المفتوحة للصيد فذلك ما تستطيع الدول المتقدمة القيام به ، كاليابان مثلاً. ويشكل هذا تقريباً دعوة لبعض الدول ومنها اليابان لأن تدعي حق الملكية والسيطرة على مناطق صيد كثيرة . وفضلاً عن ذلك فإن سياسات صيانة هذه المناطق لتبقى دائماً صالحة للصيد ما هي إلا خطة موضوعة من قبل الدول الكبيرة لتنظم عن طريقها استغلال هذه المناطق . اما الأقطار الفقيرة فتكاد لا تستطيع النظر الى أبعد من المناطق القريبة والمتاخمة لأقطارها. وبنفس الطريقة فإن الكثير من الأقطار الأوروبية والأمريكية تنظر الى اسطول الصيد الروسي نظرة حسد . وبجانب ذلك فهناك الكثير من البـواعث ، منها السياسية ومنها العسكرية ، التي تدفع الكثير من الأقطار على بسط سيطرتها على المياه الساحلية .

ومع ذلك فإن باعث الصيد هو أقوى هذه البواعث .

وليس من المحتمل ان هذه ما تسبب الحروب فعلاً ، إلا أنها من الواضح

المسببة للاحتكاكات الدولية التي تلعب القوة البحرية فيها دوراً هاماً . وهناك أمثلة كثيرة من هذه الاحتكاكات كالتي بين فرنسا والبرازيل وبين بريطانيا وايرلندة مما أدت الى احتياطات عسكرية وحتى الاستعانة بقوات مسلحة . كما ان أطماع الكثير من الدول في الساحل الغربي لأمريكا اللاتينية لمد نفوذها الى (٢٠٠) ميل قد أدى الى نشوب عداءات بينها .

وإذا كانت إحدى عمليات الهجوم على مفهوم حرية البحار متأتية من صناعة صيد الأسماك ، فإنه في السنوات الأخيرة فقط أصبحت مطامح استغلال أعماق البحار مشجعة بما فيه الكفاية لمحاولة الحصول على حقوق الملكية . ومنذ أوائل الاربعينات فقط بدأت المحاولات للحصول على حق تام لاستغلال المعادن تحت قعر البحار وما وراء المياه الاقليمية للدول . وقد شاع الآن استخراج الزيت والغاز من قعرالبحار . وقد تقدمت الكثير من هذه المشاريع في هذا المضمار في بعض المناطق وخاصة في بحر الشمال والبحر الكاريبي والخليج العربي وخليج السويس والبحار المحاذية لنيجيريا وليبيريا وبريوني Brunei وبالرغم من اهتمام التكنولوجيا الحديثة الكبير باستخراج الزيت والغاز الا ان هاتين المادتين ليستا الوحيدتين كما يبدو . فالماس يستخرج من قرب سواحل أفريقيا الجنوبية والقصدير من قرب اندونيسيا والحديد من قرب اليابان والكبريت من خليج المكسيك ومن المحتمل ان التطورات التكنولوجية قد تؤدي الى زيادة وتنوع المعادن المستخرجة من مناطق تزداد في السعة يوماً بعد يوم .

ومن الواضح ان استغلال هذه المصادر إذا ما تم بشكل إيجابي وبالسرعة المحتملة سيؤدي الى إعادة تنظيم اساليب التجارة والصناعة في العالم والى ازدياد قوة بعض الأقطار المحظوظة وبنفس الوقت فإنها ستكون المسببة لخلافات دولية في المستقبل . وإن معاهدة جنيف لعام ١٩٥٨ حول الجرف القاري والتي هي الآن نافذة المفعول بين الأطراف المعنية ، تعتبر هذه محاولة أولية لبذل الجهود لحل مسألة حقوق الملكية .

ومع ذلك فإنها تحتوي على بذور خلافات في المستقبل . وتمنع هذه المعاهدة حق النفوذ لبعض الدول لاستكشاف وا ستغلال المعادن تحت قعر البحر وبعض الموارد الأخرى فوقها ، قعر البحر ، وامتداد هذا النفوذ الى حدود المائتي ميل او إلى أعماق أكثر إذا ما ثبتت صلاحيتها للاستغلال . وقد وضعت القواعد لتقسيم المناطق الضيقة حيث تتداخل فيها هذه الحدود وقد أدت هذه القواعد لحد الآن الى خلافات دولية .

ولن تكون الأحكام القانونية كافية لأن تمنع الاحتكاكات الدولية . إذ ان من الواضح انه سيكون هناك حسد واستفزاز حول ملكية هذه الموارد ويبدو أخيراً انه من المحتمل ان الانسان سيكون قادراً على استغلال أجزاء أعمق من قاع المحيط . ولكن التقدم المتوقع في المستقبل القريب سيكون أسرع في قضية الجرف القاري نفسه . إذ ان توزيع هذا الجرف في انحاء العالم غير متساو . إذ ان الجرف القاري بطبيعته يكون محاطاً بعدد من الأقطار المجاورة . فهناك منطقة ضحلة واسعة غنية في امكاناتها تقع في الجنوب الشرقي من آسيا بين عدد من الأقطار المتأخرة والآهلة بالسكان . وستكون هذه المنطقة حتماً سبباً للاحتكاكات بين هذه الأقطار . فكلما تقدم استغلال هذه المنطقة كلما اقتربت هذه الأقطار من بعضها . وهذا الاقتراب كما وضح سابقاً هو مفهوم نسبي تحدده طبيعة وشدة العمل في أية منطقة مجاورة .

وإذا ما تم التحديد الأساسي لحقوق الملكية في مناطق الغواصات ، فإن مسألة استغلال تلك المناطق سيؤدي الى إنشاء خط مواصلات وتأسيسات فوق وتحت سطح البحر بشكل قد يتعارض وسلامة الأقطار الأخرى بحيث سيحتاج الوضع حتماً الى تخطيط جديد والى دفاع . وقد تم الآن اكتشاف استعمالات عسكرية ومدنية في آن واحد بقاع البحر . وهذا ماسيخلق مصالح اقليمية جديدة بالاضافة الى كونه مصدراً لإحتكاكات دولية محتملة . وان أي إدعاء بحق الملكية في المناطق تحت سطح البحر سيحتاج ، كما يحتاج كل حق آخر ، الى اسناد عن طريق القطر المطالب او المجموعة الدولية . وإذا ما استخدمت القوة محلياً ، فإن من المحتمل ان تكون تلك القوة بحرية .

ان الحقوق التي منحتها اتفاقية جنيف والتي تطالب بها بعض الأقطار لا تتعدى كونها استغلالاً شاملاً . ولكن من الممكن والمحتمل أيضاً ان تلك المطالبات ستشجع هذه الأقطار على المطالبة بحق الملكية في القعر والأعمال وسطح البحر . وربما امتدت هذه المطالبة بالفضاء المقابل . وستصبح في هذه الحالة المناطق الممكن استغلالها مشابهة للمياه الاقليمية . وسيؤدي الاستغلال العسكري لمناطق الغواصات بشكل خاص الى التعجيل بالمطالبة في بسط النفوذ على هذه المناطق واستغلالها من قبل الدولة المطالبة وتحريمها على الأقطار المعادية .

وتعلق بعض الدوائر آمالاً كبيرة على التطورات التكنولوجية البحرية فتطور جهاز بولارس وأهميته في النشاطات ضد الغواصات وأحداث معينة كفقدان

الغواصة ترشر (Thresher) والقنبلة الهيدروجينية الأمريكية في (بالومارس Palomars) كل هذه أدت إلى استثمارات في تحركات ما تحت الماء وفي حقل علم المحيطات بصورة عامة .

ان الاستغلال العسكري للمناطق تحت الماء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجية المركبات العاملة عميقاً في البحار واكتشاف الوسائل التي تمكن الإنسان من العيش والحركة بحرية في الأعماق العظيمة . وفي الوقت الذي لا تستطيع فيه الغواصات من نوع بولارس ان تعمل في عمق أكثر من ١٢٠٠ قدم وتتحطم على عمق ٢٠٠٠ قدم ، فإن مركبات مصممة تصميمًا خاصاً تعمل الآن على عمق أكبر كما وان حركتها أيضاً على ما يبدو أسرع . وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية الآن بتطوير مركبة كهذه بحيث تكون قادرة على القيام باستكشاف محيطي تام وعلى القيام ببعض المهمات الطفيفة .

وقد قدرت إحدى المصادر ذات النفوذ بأن الاستثمار الاقتصادي للجرف القاري على عمق ٣٠٠٠ قدم سيضمنه العقد القادم . إذ ان المناطق على عمق ٨٠٠٠ قدم حيث بالامكان نشر المركبات وإقامة المنشآت ستحقق حتمًا خلال العشر سنوات القادمة . وسيكون خلال العشرين سنة القادمة احتمال نشر المركبات التجارية والآلات في مناطق كهذه كبيراً جداً . وفي نهاية هذا القرن سيكون الاستثمار الاقتصادي للرجال والآلات في هذه المناطق أمراً ليس من الصعب إدراكه. وفي عالم كهذا ستعاني العلاقات الجغرافية تغييرات واضحة .

ستلتقي الحدود تحت الماء ، ولن تكون الجزر جزراً كما هي الآن ، وستنشأ حدود جديدة تحتاج الى تخطيط جديد .

وبالتأكيد ان هذه الامكانيات هي أبعد حدود زمننا الحاضر ولكن المطاليب المتزايدة الى استعمال شامل لما سميناه لحد الآن بالبحار الحرة هو ما يلزمنا الى درجة كبيرة . فمن المواقف الحساسة الآن هو موقف القطر تجاه السفن الحربية التي تقترب من سواحله . وبالرغم من إعطاء هذه السفن حرية المرور في المياه الاقليمية لذلك القطر الا ان إجراءات تقليدية مشددة تحيط هذا المرور وكأن الحالة حالة حرب . فالقوة البحرية ما هي الا الوسيلة التي من طريقها يمكن ان تبسط القوة نفوذها على الأماكن البعيدة ، وان حرية الملاحة في البحار ما هي اذن إلا المبدأ الذي تستطيع به الدول القوية النفوذ الى الأقطار الضعيفة . ولم تمنح لحد الآن حرية الملاحة في الفضاء فوق المياه الأقليمية . وإذا ما ظنت الدول التي بيدها القوة

البحرية انه من المرغوب فيـــه المحافظة على حرية استعمال أكبر جزء ممكن من سطح البحر ، فمن الواضح ان على هذه الدول ان تبذل مجهوداً كبيراً لترسيخ مركزها .

فمحاولة اندونيسيا مثلاً لإقامة حزام واحد من مياهها الاقليمية حول أرخبيلها لكي تستطيع ان تضع بعض المضايق الدولية تحت نفوذها الاقليمي ، ما هي إلا محاولة لمنع البواخر الحربية الغربية من المرور في الوقت الذي لم تكن القوى راغبة في تفاقم النزاعات القائمة .

وحاول الاتحاد السوفييتي الادعاء بحقوق شاملة على مناطق معينة واسعة من البحار . ومن المحتمل ان استغلال المناطق الصالحة للغواصات سيؤدي الى تعقيد مثل هذه الاتجاهات .

ويعتقد بعض الكتاب ان حق ممارسة النفوذ فيما وراء المياه الاقليمية في صالح المحافظة على الأمن يلاقي تأييداً ومساندة من القانون الدولي . وفعلاً أقامت بعض الأقطار مناطق دفاعية جوية (Adiz)(*) تشخيصية فوق البحار الحرة. لذا فإن إقامة مناطق بحرية او مناطق للغواصات مماثلة أمر يسهل تصوره .

ان من الصعب القيام بجهود معينة لمقاومة مثل هذه الاتجاهات لأن الأساطيل البحرية لأسباب واضحة غير راغبة بالكشف من هويتها إذا كانت رحلاتها لغرض تثبيت حقها في النفوذ الى مناطق جديدة .

وعلى العكس من ذلك فإن فشل هذه الأساطيل لتحقيق مهمتها يجعلها تتعاون مع الطرف المعني احتراماً لحق ذلك الطرف في المنطقة . وقد صرح وزير البحرية الأمريكية مؤخراً بأن تأكيد النفوذ الى البحار الحرة يحتاج الى الأعمال والأقوال على حد سواء .

والأعمال المقصودة هنا هي استعمال القوة البحرية التي ستزداد أهميتها في المستقبل القريب . ان زيادة إمكانيات استغلال البحر للاغراض الاقتصادية لدرجة كبيرة ، وما سيخلفه ذلك من مناسبات لخلافات سياسية دولية ، فان هذه الزيادة ستؤدي الى رفع مستوى اهتمام الناس بالقضايا البحرية وكذلك اهتمام ذوي المنافع الخاصة ، فلن يكون باستطاعة الحكومات تجاهل مصالحها فوق وتحت سطح البحر ، سواء كانت هذه المصالح اقتصادية ، سياسية أو عسكرية . وستلعب القوة

(*) Air Defence Indentification Zones: Adiz

البحرية حتماً دوراً ما في تحقيق هذه المصالح في أية ظروف كانت . ويجب الآن دراسة هذا الدور بالتفصيل من جوانب ثلاثة ، هي :

١ ـ مساهمة القوات البحرية في المقاومة النووية في الحرب الشاملة .

٢ ـ دور البحرية في الحروب المحدودة على الأرض وفي البحر .

٣ ـ وأخيراً مكان القوات البحرية في الظروف السياسية السلمية التي هي متوترة في الغالب . وتتداخل هذه الجوانب ببعض ، الا ان الجانب الأول هو الذي يقرر الحدود الخارجية للاستراتيجية الحديثة والتي يجب ان تدخل في إطارها الجوانب الأخرى .

الفصل الثاني : القوات البحرية في الحرب الشاملة

(١)

بالرغم من صعوبة تنبؤ او تقدير احتمال وقوع حرب نووية شاملة ، إلا ان الخوف من حرب كهذه هو الذي يجعلنا نحدد النزاعات الأقل درجة بين القوى النووية . ففي الحروب العالمية التي نشبت خلال هذا القرن حصر المتنازعون همهم في تجريد خصومهم من اية قدرة ليتسنى لهم إملاء شروط السلم كما يريدونها. وهذا يعني من وجهة نظر البحرية اكتساح العدو من جميع بحار العالم . ولكن درجة الدمار والمدى الذي وصلت اليه القذائف نتيجة لتقدم صناعة التكنولوجيا آنذاك كانت قد جعلت الحرب بهذا القياس مشكوك في قدرتها على تحقيق الأغراض السياسية . وكان كل هذا قبل مجيء الأسلحة الذرية . وفي الوقت الذي حقق فيه أحد الأطراف تفوقاً ساعدة على إملاء شروطه ، اختفى العالم الذي أدرك هذه الشروط . كما ان قدرة الأسلحة النووية الحرارية القائمة على التدمير جعلت الحرب الشاملة تهزم نفسها بنفسها كوسيلة تخدم الأغراض المنطقية المعقولة . وبدت الدول التي لها القيادة العسكرية راضية بما تحققه الحروب المحدودة أو حتى استعمال الوسائل العسكرية على شكل تظاهري . وعلى هذا فإن دور الأسلحة النووية ذات الكفاءة العالية لن يكون أكثر من دور الرادع . وفي هذا الدور تساهم القوة البحرية بجزء واضح .

وقد صرح أحد الكتّاب المعنيين بالقضايا البحرية بأنه لما كانت القوة البحرية في مفهومها العسكري تتوقف عند الساحل فإن أي هجوم مباشر من البحر لن يكون نهائياً في إخضاع القطر المهاجم . إلا ان التقدم الذي حصل في مجال القذائف البحرية البعيدة المدى والى درجة أقل في حاملات الطائرات بالاشتراك مع المتفجرات النووية كل ذلك أدى الى إبطال هذا الرأي الذي ربما كان صحيحاً بالنسبة الى جميع الفترات السابقة من تاريخ البحرية ، فالقدرة على تدمير الأهداف العسكرية والاقتصادية على مساحات واسعة من اليابسة أصبحت أهم صفة للقوات البحرية الحديثة .

وقد رفعت هذه الصفة من منزلة هذه القوات في نفوس الناس والحكومات . ومن السخرية ان الدوائر البحرية أظهرت مقاومة لهذا التقدم لسببين ، اولهما : ـ انها توجست خيفة من مهام جديدة من هذا النوع قد تستنزف معظم المبالغ المخصصة لها والتي تساعدها على الابقاء على نوع السفن الذي اعتادت عليه ، وثانيهما : ـ ان انشغال الاستراتيجية الاقليمية بالقصف البعيد المدى قد يحول الأنظار الى القوات الجوية وزيادة المبالغ المخصصة لها . وفي الأيام التي أصبحت فيها إقامة القواعد البحرية النووية عملية ، فإن الرأي الأخير جعل الناطقين باسم بحرية الولايات المتحدة الأمريكية ان يشجبوا العمليات النووية كسياسة لا أخلاقية واليوم تحتل قوات القصف ذي المدى البعيد المحل الرئيسي في بحرية دول الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا .

وتقوم القوات الغربية وحدها بتوزيع حاملات الطائرات هنا وهناك . إلا أن نجم قوات كهذه آخذ في الزوال في الدور الاستراتيجي . وكانت حاملات الطائرات لفترة قصيرة فقط الوسيلة الوحيدة للبحرية لأن تضع في البحر قوات ضاربة لمسافات بعيدة . أما بالنسبة الى روسيا فإن طبيعة مواقعها البحرية المحاطة بالأرض وبعد أراضي أمريكا عن اي قطر صديق لروسيا ، فإن من الصعب عليها ان تختار ذلك حتى ولو كان لديها الاستعداد التام لتكييف عقيدتهم البحرية بشكل يتناسب وذلك . وما دامت حاملات الطائرات الغربية موجودة بأسلحتها النووية ، فإن روسيا ستبقى حتماً محافظة على موقف رادع . إذ لا يمكن ان يكون اي عدو واثقاً تمام الثقة من قدرة عدوه على تفادي هجوم نووي على أرضه . وحتى جزء قليل من هذا الهجوم يمكن ان يكون كارثة ولكن الشكوك المتزايدة حول قدرة حاملات الطائرات ان تثبت وجودها في حرب شاملة وحول قدرة طائراتها على النفوذ

الى أهداف روسيا التي تقع معظمها بعيداً عن البحر وكل هذه قللت من أهمية حاملات الطائرات كقوة استراتيجية ، نووية ضاربة .

وبنفس الوقت فإن تطور الغواصات حاملة القذائف الباليستيقية (SLBM)(*) اعطى القوة البحرية الغربية الرئيسية نظاماً بديلاً عن حاملات الطائرات التي يرغبون بجعلها الآن مقتصرة على الحروب المحدودة . وقد اثبتت هذه الحاملات صلاحيتها المتزايدة في مثل هذه الحروب . وعلى هذا لم تعد الاستراتيجية النووية ذات شأن في تبرير ميزانية الحاملات .

ان من المتنازع عليه تحديد مدى تعرض حاملات الطائرات للهجوم إذا ما نشبت حرب شاملة . ومن الطبيعي ان تخلّي الاتحاد السوفييتي عن هذه الحاملات كمستودعات عائمة له سببه المعقول وكتعويض لهذا فقد زاد الروس من نشاطهم ضد حاملات الطائرات . ويبدو ان القذائف الصاروخية المتوسطة المدى والتي تقوم بإطلاقها الغواصات ، وكذلك العدد الكبير من القذائف القصيرة المدى والمثبتة على زوارق الدوريات السريعة كومار (komar)(*) قد أحرزت تقدماً كبيراً وهي الآن منتشرة هنا وهناك ضد أي تهديد تقوم به حاملات الطائرات . والواقع ان الذي حفز الروس لإجراء كهذا هو التهديد الاستراتيجي النووي الذي تشكله حاملات

(*) Submarine Launched Ballistics missile SLBM

(*) زوارق كومار Komar Boats هي عبارة عن زوارق صاروخية سوفييتية الصنع تحمل قذائف موجهة عدد (٢) ، وهي تعتبر نوعاً جديداً محوراً من زوارق الطوربيد الآلية صنف P6 وهي مزودة بمنزلقين ثابتين للصواريخ من السطح الى السطح يقعان في المؤخرة تميل عن خط الظهر بزاوية قدرها ٤٥ درجة تقريباً ، تم انشاؤها سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وهي تعمل وزوارق اوسا OSA (زوارق صاروخية تحمل أربع قذائف موجهة) في الطقس المعتدل وفي البحار الهادئة وعلى مساحة غير بعيدة من الشواطىء .

- طول الزورق ٨٨ قدماً .
- عرض الزورق ٢١ قدماً .
- الغاطس ٦ أقدام .
- سرعة الزورق ٤٠ عقدة .
- طول القذيفة ٥ - ٦ امتار .
- عرض القذيفة ويشمل الجناحين ٢,٣٠ متر .
- قطر القذيفة ٠,٨٠ متر .
- سرعة القذيفة ٠,٩ ماخ (ما يعادل ١٠٠ - ٣٠٠ متر - ثانية)
- مدى القذيفة ١٥ ميلاً بحرياً .

الطائرات . وقد تتضاءل جهود الروس هذه اتجاه الحاملات إذا ما اتضح دورها في الاستراتيجية الامريكية بشكل أكثر . ومع ذلك فإن وجود الحاملات ينفع الغرب كثيراً إذ ان وجودها يمتص الكثير من موارد الروس . ونفس الشيء ينطبق على الطائرات ذات المدى البعيد التي يحتفظ بها الاتحاد السوفييتي للاستكشاف وإطلاق القذائف على الحاملات .

ويمكن لكل أجهزة الروس هذه ان تجد عملاً آخر بدلاً عن ذلك ضد الأهداف الأرضية او البحرية . وهناك سبب معقول للاعتقاد بأن هذه الأجهزة قد تكون مخيبة للآمال فيما يتعلق بإنجاز مهماتها ضد هذه الأهداف فتحتاج القذائف على سطح البحر والبطيئة نسبياً الى الرادار لتحديد مواقع الأهداف ، ومعنى هذا ان هذه الأهداف يجب ان تكون على مسافة قريبة والا كان الاحتياج الى مساعدة الطائرات . وعلى هذا فإنها ستكون معرضة لهجوم القوات الدفاعية لحاملات الطائرات . وحتى الطائرات العاملة بشكل مستقل ستجابه بالقوات الدفاعية ذات الكفاءة العالية لحاملات الطائرات والتي يبدو على انها متهيئة تمام التهيؤ ضد اي تهديد في الوقت الحاضر . أما الهجوم بالقذائف البعيدة المدى على حاملات الطائرات فيلاقي صعوبة تحديد الأهداف وإصابتها بدقة وخاصة وان هذه الأهداف متحركة قبل وبعد إطلاق القذيفة . وتلجأ حاملات الطائرات في الوقت الحاضر الى تشكيلات عشوائية تزيد من صعوبة الإصابة وذلك بأن تبث صوراً رادارية مضللة لتخفي من ورائها موقع الحاملة الرئيسية في التشكيلة ، وبهذا يكون في مقدورها ان تخدع العدو بإعطائه اتجاهات مضللة .

ويبدو ان التقدم الكبير الذي حصل في حقل الاستكشاف عن طريق الأقمار الصناعية سيجعل تغطية محيطات الكرة الأرضية أكثر دقة . بينما تقدم القذائف الجوية والمركبات الفضائية البعيدة المدى دفاعاً جوياً للقوات البحرية السطحية الرئيسية إلا أن هذا الدفاع يكلف مبالغ باهظة بشكل يبعد التفكير باستعمالها كثيراً . أما تهديد الغواصات للسفن السطحية فهو خطير للغاية . وبالرغم من ان النقاش قائم حول كون السفن السطحية الكبيرة أهدافاً ليس من السهل تدميرها إلا بواسطة الاسلحة النووية إلا ان هذه السفن تعتمد في عملياتها الى حد كبير على الأجهزة الالكترونية وآلات بارزة فوق السطح تتأثر بأية صدمة طفيفة . وعلى أية حال ومهما كانت ثمرة النقاش حول القضايا التكتيكية والمالية المتعلقة بالهجوم على حاملة الطائرات او مقاومتها الدفاعية ، فإن إمكانية توافر أجهزة أحسن وأرخص في

الغواصات ذات الصواريخ ستحرم حاملة الطائرات من مركزها الرئيسي في المقاومة الاستراتيجية .

ومن الممكن ان تكون الغواصة الذرية التي تطلق الصواريخ أكثر الأسلحة التي انتجتها التكنولوجيا الحديثة فعالية . وان النوع الأمريكي لهذه الغواصات والذي يحمل (١٦) صاروخ بولارس يشكل أضخم هذه الغواصات . ومن الممكن ان تطلق هذه الصواريخ تحت الماء الى مدى قد يصل الى ثلاثة آلاف ميل . وقد لوحظ أيضاً ان كلاً من هذه الغواصات تحمل من المتفجرات ما يساوي في القسوة كل ما استعمل في الحرب العالمية الثانية وسيكون للولايات المتحدة في المستقبل القريب إحدى واربعون منها جاهزة للخدمة الفعلية . وستكون ٢٨ غواصة منها مجهزة بصواريخ A3 القادرة على إصابة أية بقعة على سطح الأرض من أي موقع في البحر . وستكون ١٣ منها مجهزة بصواريخ A2 القصيرة المدى والقادرة على إصابة الهدف على بعد ١٧٠٠ ميل . وهذه الغواصات التي نزلت الى البحر أول مرة عام ١٩٦٠ منتشرة في كافة محيطات العالم . وليس هناك ادنى شك في قيام هذه الغواصات بمهام الإعاقة حيث وجدت . إلا ان مستقبل أسلحة كهذه هو مثار جدل .

وقد وصف السيد روبرت ماكنمارا في معرض كلامه عن الاسلحة النووية الاستراتيجية في مناسبة من المناسبات ، خواصها الأساسية كأسلحة معدة في أية لحظة ويعتمد عليها لما لها من قدرة على اختراق خطوط دفاع العدو . فصاروخ يشغل بالوقود وقد جرب بصورة جيدة وبدقة كبيرة كصاروخ بولارس ، يمكن الاعتماد عليه بشكل مرض .

أما بالنسبة لمدى استعدادها للاستعمال فقد كشفت التجارب العريضة بأن صواريخ الغواصات على استعداد لحد ٩٥ ٪ من الوقت . وكلها ما عدا صاروخ واحد مستعدة للاطلاق لحد ٩٩,٩ ٪ من الوقت . وباستطاعة أي غواصة ان تطلق جميع صواريخها بدقائق قليلة . كما لا يتطرق الشك الى قدرة الغواصات على اختراق خطوط دفاع العدو . وإذا ما توسع استخدام صواريخ مضادة للصواريخ ABM فإن بولارس الذي يعتبر من الصواريخ متوسطة المدى وذو سرعة ارتجاعية (عودية) بطيئة سيكون عرضة للتدمير أكثر من مثيلاته كما لا يمكن في الوقت الحاضر ان يطلق مرة واحدة . وطالما كانت الخطوط الدفاعية مصممة على أساس مقاومة

الصاروخ في مراحله النهائية فإن بعد مناطق الاطلاق التي تطلق الغواصات صواريخها فيها لن تغرض نقطة الضعف هذه . وبعد سنين قليلة ستخرج الى حيز الاستعمال صواريخ أكثر كفاءة وذات رؤوس متعددة كصاروخ بوسيدين POSEIDON . وقد يتبع ذلك استخدام مركبات عودية RE—ENTRY- VEHICLES قادرة على تفادي الخصوم . وسيسبب هذا مشاكل كبيرة لتصميمات الدفاع في المراحل النهائية .

ان خاصية الغواصة في الديمومة الطويلة هي التي زادت من أهميتها بصورة خاصة . والذي يحمي الغواصة بولارس هو تنقلها الدائم . يضاف الى ذلك البحر الذي يحيطها والذي يمنحها غطاء واقياً . وفي حالة توافر الصواريخ ذات المدى البعيد ستتسع المسافة البحرية التي تطلق عليها الغواصات صواريخها الى حد كبير جداً . وأكثر من هذا فإن المساحة التي تنتشر فيها الغواصات ستكون أيضاً إذا ما افترضنا ان الغواصة تكون في مجال مدى الإطلاق . ومن المناسب جداً ان يؤجل بحث عملية مقاومة الغواصات ASW في مجال الحرب المحدودة الى مكان آخر . ويكفي هنا ان نذكر ان التقدم الذي حصل في عمليات مقاومة الغواصات لا يتمشى مع ازدياد القدرة على المراوغة وتفادي الهجوم المعاكس الذي حققته الغواصة النووية التي تعتبر على حد تعبير الغرب هادئة نسبياً ولا حاجة لها بأن تبرز أي جزء من نفسها فوق سطح الماء أثناء قيامها بمهام الدورية . وتستطيع أيضاً إذا كانت من النوع المعد لإطلاق الصواريخ ان تختار أي جزء من البحر الواسع وتسير على مهل وبشكل هادىء . وفي حالة ازدياد نشاط أجهزة الكشف ان ترقد تحت الماء حيث تشاء . وفضلاً عن ذلك فان الاتحاد السوفييتي تعوزه السيطرة على الشواطىء التي تستطيع منها عمليات الغواصات ان تمارس على الوجه الأحسن .

ومما لا شك فيه ان معظم الجهود البحرية السوفييتية تبذل لمعرفة طبيعة بولارس وتحركاتها ليتمكنوا من بناء قوة مضادة لها . وعلى هذا فإن الكثير من سفن الصيد TRAWLERS السوفييتية معدة لمقابلة من هذا النوع وان اسطول الغواصات السوفييتية يقوم بدور القانص ويساعده في الاتصال أسطول الصيد TRAWLERS وستصبح الطائرات بشكل أكيد جزءاً متزايداً من هذه الجهود السوفييتية . ولكن مما تجدر الإشارة اليه هنا هو ان البحرية الأمريكية تعتقد بأن غواصتها بولارس لم يكشف عنها الروس حتى الآن . ومن الواضح ان البحرية الأمريكية ليست واثقة

تماماً من جهود عملية مقاومة الغواصات ASW . ولا تعتبر الجزء الكبير من هذه الجهود كجهود تعمل على تحديد الضرر ومواجهة جهود السوفييت ضد الغواصات حاملة القذائف الباليستيقية SLBM وستستمر عمليات مقاومة الغواصات بنشاط في المستقبل ، وسيقل تحصن الغواصات الصاروخية ضد هجوم الخصوم الى حد ما في الوقت الذي ستصبح فيه البحار مزدحمة بالأجهزة تحت الماء .

وقد تتطور أجهزة المراقبة واكتشاف الغواصة بعد إطلاقتها الأولى ومن ثم إغراقها أو إصابة صواريخها اثناء مرحلة الصعود ولو ان ذلك يبدو باهظاً في الوقت الحاضر . وقد يصبح من الضروري استخدام أساليب أكثر أحكاماً لضمان خروج الغواصة الصاروخية من مينائها بدون إزعاج . إلا أن مستقبل الغواصات الصاروخية الأمريكية الموجودة حالياً والمنوي إنجازها يبدو ضامناً لوجود مثمر خلال العقدين القادمين .

ويمكن تحقيق ذلك بكلفة باهظة جداً . ويمنى ذلك ان اية احتمالات لتوسع كبير في الجهود الحالية سيكتب لها الاضمحلال ، فتكلف غواصة من نوع بولارس ١١٥ مليون دولار ويكلف كل صاروخ من صواريخها ثلاثة ملايين أخرى من الدولارات. أما احتياجها للايدي العاملة فهو كبير . إذ ان العدد الذي تحتاجه من البحارة هو ضعف العدد الاعتيادي كما ويحتاج هذا العدد من البحارة الى تدريب واسع جداً . وقد ذكر السيد ماكنمارا بأنه يستطيع إقامة ٢٥٠ قاعدة أرضية صاروخية تشتغل بالوقود الصلب من نوع منيتمان بمبلغ الف مليون دولار خلال خمس غواصات من نوع بولارس. ومعنى هذا ان صاروخ بولارس يكلف على الأقل ثلاث مرات بقدر ما يكلف صاروخ منيتمان MINUTEMAN .

وقد يجد الشخص الخارجي غير المتخصص صعوبة في تفهم هذه الارقام في حقل الغواصات ومدى استخدامها في ظروف التوتر الدولي ومدى تعرضها لاجراءات مضادة من قبل العدو . ولا يمكن ان يحسب بالمال ما تستطيع الغواصة الصاروخية ان تقدمه في جميع الظروف التي يحتاج فيها الى القوة وهي بهذا الخصوص القوة التي بوجودها تعرقل حرية العدو بالعمل . وهذه هي ميزة الغواصة الأساسية والتي ستشكل بعد تقدمها رد فعل لكل قوة تتصدى لها وستزيل كل شك يساور اذهان المسؤولين في عدم قدرتها على السيطرة على قوات كهذه . وقد أجريت الترتيبات اللازمة الآن لجعل الاتصالات مع الغواصات الصاروخية ممكنة وللحفاظ

على سلسلة الارتباطات بينها حتى في حالة تدمير الولايات المتحدة . أما قدرة الغواصة على القيام بمهامها حتى آخر لحظة وليس فقط المساهمة في بداية الهجوم الذي يعزى اليها دائماً أكسبها أهمية كبيرة في الدور القيادي للعمليات البحرية . وتملك بولارس القدرة الاساسية على إعادة الاطلاق من على ظهر الغواصة وهذا مما يجعلها صالحة للاستخدام حتى بعد اختفاء عدة قذائف بسبب التدمير او بسبب استنفاد قوتها في عمليات الضرب الأولى .

ومن الممكن ان التطورات التي ستحدث في الدفاع الاستراتيجي في المستقبل ستجعل من المرغوب فيه إقامة القواعد البحرية الجديدة . كما ان خطوط الدفاع ضد الصواريخ ستجعل الاتجاه يتحول نحو الحصول على عدد أكبر من الصواريخ ذات المدى القصير وسفن الدورية الصاروخية والقاصفات المجهزة بالرجال . وبذلك تتغير طبيعة الهجوم وتتعقد مشاكل الدفاع . ومن المحتمل ان تكون بعض هذه القواعد في البحر . وهناك اقتراحات أيضاً بجعل قواعد الصواريخ البعيدة المدى غير مجهزة بالرجال على سطح البحر أو تحته. وبهذا يمكن أن تستغل خاصية البحر الغطائية بطرق جديدة . ويجب ان يدرك من ناحية أخرى ان استعمال البحار العامة بحرية يجعل انتشار الأجهزة الاستراتيجية العدوانية ممكناً وهذا ما يبرر بذل الجهود لإقامة الاستعدادات لتدميرها .

ويحمل هذا التنافس بين ثناياه امكانية واضحة للاحتكاكات والنزاعات . فبحجة تكون غطاء وملاحقة وصعوبة تمييز الصديق من العدو في بيئة بحرية مزدحمة بالغواصات تحت البحر واقامة تأسيسات ثابتة لعمليات مقاومة الغواصات كالتي قام الأمريكان بتأسيسها على خط يبعد مائة ميل بحري عن سواحلها والتي تسمى بـ(قيصر) ومن ثم الحوافز الظاهرة للتدخل في شؤونها ، كل ذلك يعطي امكانية وقوع الحوادث . وقد ينتج عن هذه التطورات بذل الجهود للتأكيد على حق السيطرة الشاملة على مساحات من البحر لاقامة قواعد تشخيصية مشابهة الى تلك القواعد الموجودة الان في الجو . وقد ينتج أيضاً من هذه التطورات ان تتحول من الاحتكاك الذي تسببه هذه التنظيمات أو كلفة المحافظة عليها الى أسلحة قادرة على تغطية مناطق سيادة . ومن هذه الاساليب القذائف الصاروخية التي يمكن توزيعها في مناطق السيادة الجوية . وقد تبرهن هذه على كونها السلاح الذي سيخلف **بولارس** في قابليتها على التنقل والاختفاء . **ولبولارس** الآن مركز مضمون بأنه أكثر الاجهزة

ابتعاداً عن التعرض للهجوم والتي تستعملها الولايات المتحدة الامريكية في عملياتها الانتقامية من الخصوم .

أما المركز الذي تحتله القوات البحرية النووية في الاتحاد السوفييتي فهو غامض . إلا ان الكثيرين من المراقبين افترضوا ان مزايا الاجهزة الامريكية تجعل الاتحاد السوفييتي يحذو حذوها . وهذا الافتراض يعززه تقدم الروس في صنع الغواصات المجهزة بالقذائف الهوائية الانطلاق Air breathing - cruise وقد اعتبرت هذه مقدمة للجهاز القذائفي مثلما اعتبرت قذيفة ريكيولاس missile requlus في الولايات المتحدة الأمريكية مقدمة لبولارس . ويبدو الآن ان جهود الروس كانت موجهة ضد حاملات الطائرات الأمريكية أكثر مما هي ضد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها . فبدأت روسيا في السنين الأخيرة استخدام الغواصات المجهزة بالقذائف البالستيكية كل منها تحمل من ثلاثة الى ستة صواريخ . ويعتقد أن لهذه الصواريخ مدى اطلاقي لا يتجاوز الستمائة ميل . واكثر هذه الصواريخ تقدماً هي التي تنطلق والغواصة تحت البحر . وان قلة عدد الصواريخ المحمولة على الغواصة هي نتيجة لتطورات اقتصادية في التوفير اكثر مما هي نتيجة لفكرة عسكرية معينة . وعلى كل فان كلا من القذيفة والغواصة هي ذات ضجة وأقل مستوى من مثيلاتها الأمريكية .

ومن الصعب أن تتكهن بأنه من المحتمل أن هذه البداية قد يتبعها تقليد تام للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار . وعلى العموم فان ذلك يبدو أقل احتمالاً مما كان يظن سابقاً . وصحيح ان الطبعة الاولى لكتاب « الاستراتيجية العسكرية الروسية » لمحررها المارشال سكولوفسكي وقد انتقدت انتقاداً مريراً لتقليلها من قيمة قوة الغواصات الصاروخية الامريكية ، ان الطبعة الثانية من نفس الكتاب ظهرت وقد ادخلت الغواصات الصاروخية في عدة مواقع من قوائم خطوط المقاومة الروسية . ومن ذلك فإن هذا الاستدراك لا يعدو ان يكون اكثر من اضافة لفظية وانه في الستينيات لم يكن من المؤكد ، باية حال من الأحوال ، ان يبقى الروس محافظين على غواصاتهم المجهزة بالقذائف الصاروخية الى وقت اكثر مما توقعه الغرب .

وقد اقترح أنه يجب أن نأمل بأن يكون للاتحاد السوفييتي قوة حقيقة من نوع بولارس ليتحقق لها وضع تكون فيه غير معرضة لهجوم الخصوم بشكل مأمون .

وبهذا تكون روسيا واثقة من نفسها في الأزمات ويكون تخوفها من القوة الاستراتيجية الغربية المعاكسة لها والتي تنوه عنها دائمًا قد زال . ومع ذلـك فهناك عـدد من الاسباب المعقولة التي تفسر كيف أن الروس قرروا الا يحذوا حذو الامريكان . فقد أعرب رجال البحرية الروس عن شكوكهم الكثيرة حول صعوبة المحافظة على اتصال دائم مع الغواصات الصاروخية الغاطسة تحت الماء على مسافة بعيدة او السيطرة عليها . كما وان قصر المدى للصواريخ الروسية ليس نقصاً في حد ذاته . اذ ان نسبة عالية من المدن الغربية قريبة الى سواحل البحار العامة اكثر مما هي عليه مراكز السكان الروسية . وعلى اية حال فان قصر المدى يقلص بشكل اكيد المساحة التي تستطيع ان تنتقل فيها الغواصة ويجعلها عرضة لاجهزة الاستكشاف القاعية ، كقيصر مثلاً ، والمرتبطة بالاجهزة التحليلية على الشاطىء . وقد يكون انتشار مثل هذه الاجهزة لم يشجع الروس على الاستمرار في جهودهم . مع ذلك فان الخطوات التي اتخذها الروس كاجراء يقابل اختفاء الغرب تحت سطح البحر كاستغلال المساحات الواسعة من اراضيها الاقليمية والقريبة من الماء واقامة قواعد لاطلاق الصواريخ عليها واذا كانت استكشافات الاقمار الصناعية قد قللت هذه الحماية وان كثيراً من التمويهات تأتي بعد مسح اولي يقوم به القمر الصناعي وطائرات يوتو U 2 فان مثـل هذه الاهداف اذا ما حصنت تصبح اهدافاً صعبة للصواريخ الغربية ذات الـرؤوس الصغيرة نسبياً وقد تعمل ايضاً على تضليل الصواريـخ واعطاء اجهـزة الكشف العمودية المباشرة معلومات غير دقيقة عن مواقعها بالضبط .

وأكثر من ذلك ، فان الروس والغرب يعتبرون الصواريخ الارضية المتنقلة بديلاً مقابلاً لبـولارس . وكان مؤكداً تقريباً ان الروس بدأوا عام ١٩٦٦ ينفقون الأموال على الصواريخ الارضية المتنقلة ذات المدى القاري اذا ان هذه الاقطار تتمتع بالنسبة للروس بميزة كونها محصورة في مناطق يمكن السيطرة عليها . الا ان الذي عوض على الغرب وأعطاهم الراحة هو تفوقهم على الروس في حقل عمليات مقاومة الغواصات في المياه التي تتنقل فيها الغواصات الروسية . وكان ذلك أكثر مما قطعه الروس في هذا المضمار بالنسبة الى الغواصات الغربية . فلا عجب اذن اذا ما كانت الغواصة الروسية تشكل جزءاً صغيراً من قوة الروس النووية الضاربة . واذا كان الوضع حقاً كما ذكرنا فيكون الاتحاد السوفييتي قد وفر على نفسـه الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال .

ويقوم الانكليز والفرنسيون الآن ببناء قوة غواصات صاروخية صغيرة اذ انهم

يعتقدون بأن هذا العدد كاف لبلديها وذلك لعدم امكانية تعرض هذه القوة للهجوم من ناحية ، ولكون طبيعة بلديها ومصادرهما لا تسمح باستخدام عدد كبير من الصواريخ الارضية المخفية من ناحية اخرى . فالقوة التي يملكها الانكليز لم تتعد الاربع غواصات وبالرغم من أن تصميم هذه الغواصات سيكون انكليزياً الا أنها ستتخذ طابعاً أمريكياً لمساهمة الأمريكان في صنعها وتجهيزها بصواريخ ستبيعها لهم امريكا .

أما الرؤوس ستكون بريطانية ويقوم الفرنسيون بحكم ظروفهم وحاجاتهم بتطوير اجهزة فرنسية الصنع على غرار **بولارس** . اذ انهم يحاولون تقليد ذلك بشكل مباشر وحتى بعدد الصواريخ في كل غواصة . وستستلم بريطانيا صاروخ **بولارس** A 3 البعيد المدى وستنزل أول غواصة الى البحر لمزاولة العمل في اواسط عام ١٩٦٨ . (١)

ان غواصة او غواصتين من هذه الغواصات لم ترض الأمريكان بالنسبة لمقياس عملياتهم . الا انه يجب أن لا نفصل القابلية التدميرية التي تملكها هذه الغواصات . وبقي الآن الجدال التقليدي مع أو ضد انشاء قوة محلية صغيرة كهذه . ومع ذلك وبمجرد ان اتخذ القرار بالاستمرار بذلك ، اصبحت طريقة **بولارس** في العمل محط اهتمام الأقطار ذات المياه الاقليمية المحدودة والتي بها منافذ مباشرة الى البحار العامة كبريطانيا وفرنسا .

ومن يدري لعل الروس يدركون في ظروف غير متوقعة في المستقبل ان من مصلحتهم ان يحاولوا الحد من توسع هذه القوة المحلية الصغيرة . وفي هذه الحالة ستكون عرضة لأية ضربة مفاجئة بخلاف القوة الكبيرة التي يصعب ان توجه اليها ضربة مفاجئة . وأكثر من هذا فقد تكون هذه الضربة المفاجئة باسلوب تقليدي يجعلها مجازفة يقدم عليها أي شخص .

ولكن الشكوك التي تصاحب جهوداً كهذه بشكل اكيد وخاصة خلال فترة التوتر الشديد قبيل تقرير الخطوة التالية الواجب اتخاذها تجعل الحاجة للقيام بهذه

---

(١) الغواصة الأولى كما هو معروف هي H.M.S. Resolution وقد انزلت الى الماء في اواخر عام ١٩٦٧ والمواصفات التعبوية (التكتيكية) لهذا النوع من الغواصات مشابه لطراز الغواصات الامريكية (S.S.B.M) وقد قامت بأولى رحلاتها بعد انضمامها الى الاسطول البريطاني خلال شهر تموز ١٩٦٨ مغادرة قاعدة (Taslane) ولمدة شهرين .

المجازفة غير معززة بتبريرات معقولة تكفي لاتخاذ اجراء كهذا . ويبدو ان اقامة قواعد للاسلحة النووية خارج المياه الاقليمية للاقطار الصغيرة لها من المحفزات المنطقية لا بل وحتى النفسية وتنهي الجدال حول ضرورة اقامة مثل هذه القواعد او عدمها .

ويبقى لدينا الآن جماعة آخرون ممن يستخدمون القوة البحرية كرادع للخصوم فالصين مثلاً لا تعاني من قلة المساحة ، الا أنها ترى ان بناء قوة بحرية هو الاسلوب السليم الذي يمكنها ان تشكل تهديداً نووياً لأمريكا . ويمكنها أيضاً توجيه هذه القوة ضد أي هدف في الجنوب الشرقي من آسيا . وان الذي دفع المراقبين الى هذا الاعتقاد هو تصميم الغواصات الصاروخية الصينية من طراز جي (G) [٢] الذي هو في الواقع روسي أو على الأقل مقتبس من النماذج الأصلية للغواصات الروسية الا ان هناك ما يدل على أن الصينيين سيعدلون عن السير على طريقة **بولارس** بشكل تام ، وذلك لسببين أولهما : ـ الكلفة الباهظة والحاجة الكبيرة الى المصادر التكنولوجية واليدوية في انشاء مثل هذه الغواصات . وثانيهما : ـ ان جهازاً بهذا التصميم لن يشكل تهديداً ضد روسيا .

ويبدو أن القذائف الصاروخية الأرضية تكوّن سلاحاً يمكن استخدامه لأغراض متعددة . كما ان تطوير هذا السلاح لن يحتاج الى نفس الكلفة الباهظة لبناء قوة غواصات لو أن قوة الغواصات هذه ستكون أقل عرضة لضربة الاستراتيجية الأمريكية التي تتلاءم والتهديد الذي تشكله ضد الصين وروسيا . وليس من غير الممكن ان يكون قوة غواصات صاروخيةبدائيةنسبياً بشكل مؤقت . وقد طال الحديث حول امكانية اختيار الصين سفينة سطحية صاروخية بدلاً من

---

(٢) الغواصة ذات القذائف البالستيكية «G» Class Ballistic Missile Type وهي غواصات ذات قذائف بالستيكية سوفييتية التصميم ، انشئت واحدة في (Dairen) سنة ١٩٦٤ واكملت الأخرى ايضاً هناك (أمابالنسبة الى الاتحاد السوفييتي فإنها انشئت في كومسومولسك وسفرودفنسك سنة ١٩٥٨) . مواصفاتها :

الازاحة ٢,٨٠٠ طن غاطسة

الابعاد

الطول ٣٢٠ قدماً

العرض ٢٨ قدماً

الارتفاع ٢٢ قدماً

التسليح :

٣ أنابيب عمودية للقذائف

٦ـ ١٢ انابيب طوربيد

السرعة على السطح ١٧,٦ عقدة

مسافة الابحار ٦٠٠ ميل

الغواصات الصاروخية . ولكن ستكون هذه طبعاً عرضة للاجراءات الأمريكية المعاكسة .

وقد جلبت القوة السطحية الصاروخية اهتماماً كبيراً عندما جرى بحث مسألة القوة النووية المشتركة MLF [٣] وكيف ان البحرية الايطالية قامت ببناء الطراد (غاريبالدي) المجهز بانابيب ملائمة لغرض كهذا وقد جهز أيضاً طرادان او ثلاثة تابعة للبحرية الأمريكية بانابيب بولارس وجهزت الأخرى بصواريخ دورية . وكطريقة رخيصة لاستخدام الصواريخ في البحر اصبحت البواخر السطحية محط الأنظار بالرغم من أن تعرضها للضربات المعاكسة كبير جداً مما يبعد صفة الرخص عنها . الا انه لا يمكن اهمال هذه القوات بالنسبة للاغراض السياسية حتى ولو ان طبيعتها الاستفزازية قد تجعلها قوة مشتركة في نفعها .

أما بالنسبة للقوات النووية الاستراتيجية المشتركة فان البحر بصورة عامة وسط ملائم جداً لها . وقد تكون هذه القوات رمزية اكثر مما هي عملية . الا أن الاسلحة القائمة في القواعد الثابتة ترضي الرأي العام اكثر من غيرها . ولا يعتبر تزويد القوات النووية المشتركة بالجنود المتعددي الجنسيات جزءاً جوهرياً من طبيعة النظام البحري .

(٢)

اذا فشلت المحاولات لمنع وقوع حرب نووية فان النتائج ستكون وخيمة حتماً. ومع ذلك فيبقى السؤال قائماً عن الدور الذي ستلعبه القوات البحرية في هذه الحرب .

ومهما كان دور القوات البحرية في القوة النووية الضاربة فانها ستستطيع المساهمة بالقيام بدور ما في هذه الحرب . ان من المحتمل ان يحتفظ كل جانب من الجانبين المتحاربين بجزء من هذه القوات الضاربة على سبيل الاحتياط لمواجهة حالات الطوارىء ولاستخدامها كقوة رادعة لحماية ما قد ينجم عن عمليات الهجوم الاولي . الا ان ذلك يحتاج الى درجة عالية من السيطرة والتنظيم وعلاوة على ذلك

---

(٣) القوة النووية المشتركة MLF مختصر Multilatral Nuclear Force

فان من الممكن ان يحتفظ بجزء كبير من القوات الاستراتيجية كقوى احتياطية يجري ابدالها بعمليات فيها مساومات سياسية . وفي كلا الحالتين ستلعب قوات بولارس دورها الحيوي في المعركة بسبب صعوبة تعرضها للهجوم .

ولكن اذا ابقيت القوات النووية جميعها بدون ان تشترك في المعركة فستكون الحرب محدودة وليست شاملة . وهذا ما سنبحثه في مجال آخر . اما اذا اشتركت القوات النووية بالضرب منذ الوهلة الأولى وعلى مقياس واسع فمن الصعب ان نتهكن الدور المحتمل الذي ستلعبه القوات البحرية بجانب انشغالها بعمليات الضرب الاستراتيجية . ويظهر ان المبدأ العسكري في روسيا يشير الى حرية استعمال الاسلحة النووية والقيام بدورها التقليدي باستمرار في الحرب الشاملة . وعلى هذا يتوقع المشير البحري[٤] Admiral of the fleet (اس . جي . كورشكوف) وهو القائد العام للقوات البحرية السوفيتية بأن الضربات ستسحق القواعد البحرية والأهداف الأرضية في جميع بحار العالم . وبالاضافة الى قيام البحرية السوفيتية بدورها باستعمال الاسلحة النووية في ضرب مناطق العدو او تدمير قوات العدو المعتدية فانها ، أي البحرية السوفيتية ، باعتمادها على الغواصات بصورة خاصة ، ستقوم بدورها التقليدي بمساندة العمليات الأرضية وقطع خط مواصلات العدو البحرية .

ويعتقد الاستراتيجيون السوفييت بأن من الضروري احتلال ارض العدو من أجل تعزيز النصر وهذا يعني القيام بعمليات بحرية وأرضية (برمائية) واسعة . وقوات تصلح للقيام بهذه العمليات غير موجودة الآن بالرغم من أن هناك حملة من الكتابات عن الحرب البرمائية وعن اعادة تنظيم القوات البحرية السوفيتية وقد وصفت هذه الاجراءات بأنها خطوات نحو بناء قوات من هذا النوع . أما الاسطول السوفيتي التقليدي من الغواصات ضد السفن فقد وصف من قبل الكتاب السوفييت والأجانب بأنه قوة موجهة ضد خطوط المواصلات بنفس الاسلوب الذي اتبع في الحرب العالمية الثانية .

من الطبيعي انه كان قد تم بناء اسطول الغواصات منذ مدة طويلة وان الجزء الكبير منه والذي يتمثل في نوع دبليو W(*) في طريقه الى الزوال . وترجع أيضاً الى

---

(٤) Admiral of the Fleet. هو المشير البحري في بريطانيا ـ راجع ص ٤ من كتاب مصطلحات العلاقات الدولية السياسية .

(*) الغواصات ذات القذائف الموجهة طراز W بعض هذه الغواصات مزودة على سطحها بصفائح تحوي على =

سنين مضت كثير من التصريحات الروسية التقليدية في سلسلة درجات العسكرية السوفيتية . ويشير احد المتتبعين للكتابات الروسية التي كتبت في الآونة الأخيرة حول الوضع العسكري في روسيا الى ان النمو البطيء في قبول المفاهيم الثورية الناجمة عن الاسلحة النووية من قبل الاستراتيجيين الغربيين : كطبيعة قصر الحرب النووية مع تدمير سريع لكل خطط العمليات العسكرية سيؤدي الى ضرورة قبول فكرة الحرب المحدودة حتى بين القوتين الكبيريين: روسيا وامريكا . ويبدو الآن بشكل اكيد ان بناء اسطول الغواصات الواسع استند الى افتراضات مستمدة من الحرب العالمية الثانية . ولا زال الجزء الكبير من هذه الغواصات موجوداً ولم يبدل بعد بصورة تامة . فالطراز غير واضح وهناك الكثير من الذين يعتقدون بأن تقليل عدد الغواصات الحديثة في الاسطول سببه زيادة كلفة بنائها . وقد تنبأت احدى المقالات التي شارك المارشال سكولوفسكي في تحريرها عام ١٩٦٦ بأن الحرب القادمة ستكون عالمية تشمل الكرة الأرضية كلها وستكون قصيرة وسيعتمد النصر فيها على استعداد القوات المسلحة الكبير للعمل فوق القوات الاستراتيجية النووية . وقد ذكر ايضاً في نفس هذا المقال بأن من المحتمل تماماً ان تستعمل ايضاً الانواع السابقة من العمليات الاستراتيجية كالعمليات الأستراتيجية العدوانية الأرضية والتي هي بنفس الوقت دفاعية عن القطاع الفردي ، وكذلك العمليات البحرية . الا ان العمليات في المسرح الأخير ستكون من مهام الضربات النووية . وبنفس الوقت ومع الضربات النووية المعاكسة او بعدها تظهر نشاطات كل القوات في عملياتها العسكرية لصد ضربات العدو النووية باستخدام قوات الدفاع الجوية .

واتماماً لدحر قوات العدو المسلحة تستخدم القوات الأرضية والجوية والبحرية . وحتى اذا كانت بقايا التفكير التقليدي تشكل حافزاً لمنافع المحافظين المكتسبة فان الحاجة لامتيازات كهذه تدل على وجود العناصر المحافظة بشكل يكفي للتأثير على السلوك العسكري . وفيما اذا كانت الجهود الحقيقية لتحقيق السلوك العسكري هذا ، اثناء العمليات اكثر مما يحقق مكسباً معنياً ، ناجحاً او حتى ممكناً ام لا فهذا امر آخر .

ويبدو ان محللي الاستراتيجية الغربية اكثر استعداداً للاصرار **إما على** تحديد

= قذائف موجهة مع قاذفات مائلة والبعض الآخر حولت الى حاملات قذائف لها اسطوانات منفردة ومزودة على السطح خلف البرج (انظر الى الصورة التي توضح ذلك ـ طبعة ٦٢ ـ ٦٣ من James fitting Ships) المترجم .

استعمال الاسلحة النووية او الاختفاء السريع لما يسمى بالحرب المنظمة . وفي ظروف كهذه ستكون الحاجة الى القوات البحرية دائمية . واحدى المحاولات المشهورة للقيام بذلك كانت في فكرة حرب كسر (قصم الضهر) Broken Backed War Fare (*) الموضحة في تقرير الدفاع البريطاني عام ١٩٥٤ الذي اعلن مباشرة بعد تجربة القنبلة الهيدورجينية والذي جاء فيه انه اذا لم يتم التوصل الى نتيجة حاسمة في هذه المرحلة الجديدة فان شدة الاعتداءات ستخف ولو ان ذلك قد يكون أقل في البحر منه في أي مكان آخر . ولو ان فكرة حرب كسر (قصم) الظهر قد سقطت من اذهان الناس الا انها تنطبق في جوهرها مع وجهة نظر هؤلاء الذين يستمرون في الاعتقاد بأنه ستكون نسبة البقاء بين السفن في الحرب النووية عالية . وعلى هذا فان القوات البحرية ستشكل نسبة عالية مما سيتبقى من القوة العسكرية العاملة بعد الضربات النووية الأولى .

واستمرت الفكرة الرسمية المسيطرة على حلف شمال الأطلسي (Nato) حتى الستينيات وهي تنطبق مع فكرة المدرسة التقليدية السوفيتية التي تعطي المكان الرئيسي لمعركة ثالثة متوقعة في المحيط الاطلسي . ولما كان من المعتقد ان الاسلحة النووية ، وبضمنها استخدامها ضد القواعد ، ستكون جزءاً من هذه المعركة الا انها تعتبر متناسبة مع حرب نووية لا بأس بها . ويجب ان يعتبر هذا الاعتقاد كرد فعل للموقف السوفيتي الى حد ما . الا ان الاستمرار على الوقوف ضد تصديق ما يفكر به الروس يجب ان يعزى الى صعوبة تغيير المعتقدات ضمن اطار التحالف او الائتلاف . وصلابة كهذه موجودة ايضاً بالنسبة للمعارك الارضية وهي تمثل صلابة الجانب السوفيتي كالسابق .

وهناك اسباب عدة لعدم وجود احتمال مساندة العمليات البحرية اذا ما استعملت الاسلحة النووية بحرية سواء كثرت ام قلت . وأكثر هذه الأسباب تأثيراً هو تعرض القوات البحرية للهجوم بسهولة . وصحيح ان بامكان الكثير من السفن البحرية ان تنجو من الدمار اذا ما انتشرت متباعدة . ولكن القوة الدفاعية لوحدات اكبر تكلف كما بينا سابقاً مبالغ باهظة يتعذر معها بناء قوة كهذه . وحتى لو قدر لهذه البواخر ان تبقى الا ان اجهزة السيطرة والاتصال التي تعتمد عليها هذه البواخر تكون معرضة للدمار . وتبذل الجهود الكبيرة الآن في الولايات المتحدة لمضاعفة هذه

(*) راجع ص ٤٣٤ من كتاب(الاستراتيجية البحرية) لبرنارد برودي .

الاجهزة على المستوى المحلي والارضي والبحري والجوي . وان الاساس المتقن للعمليات البحرية التكتيكية ليس من السهل جداً الابقاءعليه .ولنأخذ مثالاً واحدا على ذلك وهو اعتماد اجهزة المراقبة المعقدة لوحدات ضد الغواصات في المستقبل الواضح اماما على ما ستقدمه القواعد الأرضية من تسهيلات ومساندة .

ومهما كان مصير البواخر البحرية فان بواخر الحماية الضرورية في اية حملة عسكرية كما تصورها المدرسة الاطلسية معرضة للهجوم بشكل مكشوف . وعلى اية حال فان الحاجة الى مهاجمتهم ستكون زائدة اذا كانت الموانىء التي تقصدها معرضة للقصف النووي. اذ في هذه الحالة هل ستكون هناك موانىء قائمة لارسال هذه البواخر ؟ وهناك سؤال آخر اكثر من هذا اهمية وهو : هل سيكون هناك اطار سياسي أو اقتصادي بعد هذا يمكن اعتباره استمراراً لخطة قومية سابقة ؟ ويميل المسؤولون الآن الى الاعتقاد بما علق به برنارد برودي على الفكرة الاولى لحرب كسر الظهر (قصم) (Broken - Backed War Fare) حيث قال : اذا ما حدث قصف استراتيجي على نطاق واسع تقوم به القوات الموجودة حالياً ، اصبحت العمليات العسكرية الاخرى غير عملية وغير مجدية .

ومن الواضح انه من المستحيل ان نقول بثقة تامة فيما اذا كانت الحاجة الى السفن البحرية السطحية ستزداد او تقل ثم نبني قرارنا في توسيعها او عدمه او الصرف عليها في الحرب النووية . ان التهيؤ لمثل هذا الاحتمال قد ينتج قوات يثبت نفعها في استخدامها للمهام البسيطة كالانقاذ والاصلاح . تلك المهام التي يعتقد انها ستلائم القوات المسلحة التي لا تزال تعمل.

وستكون السفن التجارية اسوأ انواع وسائط النقل اذ ان اهمية السفن التي تعتمد على الخدمات الموسعة التي تقدمها الموانىء بأقل درجة ممكنة ستزداد بصورة خاصة . ومع ذلك فان القوات البحرية التي يمكن استخدامها لأغراض الحرب المحدودة او المحافظة على السلام ـ تلك المتطلبات التي تبدو معقولة وشاملة ـ ستثبت كفاءة ومقدرة في هذا المجال . وفيما عدا ذلك يبدو ان ميل الحكومات في صرف مبالغ طائلة على القوات البحرية المصممة للاشتراك في الحروب النووية بشكلها التقليدي ، في تناقص مستمر .

(٣)

ويبقى الآن ان نسأل فيها اذا كانت القيود المفروضة على النزاعات العسكرية خوفاً من نتائج نووية متبادلة قد تؤدي الى امتناع تام عن استخدام الاسلحة النووية وحتى قد يشمل الحرب التقليدية على نطاق واسع . وكان هذا هو البديل الآخر الذي تقدم به قائد العمليات البحرية الأمريكية عام ١٩٥٥ عندما ادرك امكانية السيطرة على البحار التي قد تلعب دوراً في أحد هذين المجالين : اولهما : مرحلة حرب ذرية الى النهاية . وثانيهما : مهمة المشاركة في العمل ، حرب غير ذرية طويلة الامد . ويبدو ان الحرب العامة التي تشنها استراتيجية حلف شمال الاطلسي على المواصلات هي ضمن المجال الثاني . وهذا ما يفسر لنا سبب اعادة بناء وتسليح القوات الكبيرة في أعقاب الحرب الكورية . تلك الحرب المعروفة بالاحتكاكات التي وقعت خلالها بين البواخر التجارية والبحرية على حد سواء . وهي نفس الحرب التي نادى القادة البحريون بضرورة الاحتفاظ باحتياط من السفن والرجال فيها .

واذا ما وقعت حرب كهذه فانها بدون شك ستلقي على عاتق البحرية مهام جساماً كما وان الصراع على المواصلات البحرية سيحدد بشكل محزن الامكانيات الغربية . وهذا الاستنتاج مبني على الامكانيات الظاهرة في قابلية روسيا على انتاج الغواصات اكثر مما هو مبني على قوة اسطول الغواصات السوفيتية في الوقت الحاضر . وبالرغم من ان عدد غواصات الاتحاد السوفيتي هائل الا ان هذه القوة في طريقها الى القدم واصبحت قدرتها على المساهمة في العمليات البحرية امراً مشكوكاً فيه حتى في العمليات الداخلية التي تقع ضمن مناطقها . ولا يعني هذا طبعا ان هذه القوة لا تشكل تهديداً واسعاً ، اذ ان الكثير من قوات الولايات المتحدة المماثلة لها وقوة حلفائها تعتبر قديمة أيضاً ، ولكننا نعني ان هناك املاً في الوقت الحاضر في محاولة الوقوف في وجه هذه القوة . وفي الوقت التي تكون فيه القابلية التدميرية والتضليلية للغواصات النووية عالية جداً فإن التقدم في حقل عملية مقاومة الغواصات ASW بطيء جداً وعلى هذا فإن اسلوب عمليات مقاومة الغواصات ASW ما هو في الواقع إلا كثرة عدد امام نوعية وكفاءة عاليتين . ويبدو بشكل واضح تماماً ان احسن سلاح لمقاومة الغواصات هو الغواصة النووية نفسها . ونتيجة لهذا فإن نسبة كلفة الدفاع عن التجارة البحرية ضد أي هجوم ليس في صالح

العدو الذي جند امكانياته في قوات تجارية حديثة مغامرة . وتستطيع القوة البحرية ايضاً ان تشكل تهديداً كبيراً ضد التجارة .

لما كانت الحرب التقليدية اذن هي حرب محدودة فإن المسألة على أية حال هي ليست مسألة ما سينتج عن حرب كهذه بل هي مسألة مدى استعداد كلا الطرفين لقبول حرب تقليدية كهذه قبل اللجوء الى حرب محدودة أو حرب نووية انتقامية تماماً .

ويبدو ان الجواب عن ذلك هو ان اختيار أحد هذين الحربين سيتم قبل ان تتعرض جهود الغرب الحربية الى الاحباط . والى متى سيدوم هذا الوضع الى ان يتم اتخاذ القرار؟ ان الحالة مشابهة للتردد الموجود الآن في اوروبا . فحلف شمال الأطلسي ينادي باستعمال الاسلحة النووية على ان يقبل الهزيمة على الأرض أو البحر .

والحقيقة ان الحملة تبدأ من اليابسة قبل ان تبدأ من البحر . وهذا متأتٍ من طبيعة سير العمليات الأرضية والبحرية . وحتى الجهود الفعالة التي بذلها السيد ماكنمارا اثناء تحمله المسؤولية لرفع مستوى قوات حلف شمال الأطلسي التقليدية ليجعلها على قدم المساواة مع القوات الشيوعية المناوئة لم تتضمن منح حملات المساندة المساواة الضرورية المعقولة . كما انه ليس واضحاً ان جهد ماكنمارا هذا الذي اتسم بنقطة ضعف منذ البداية ، هو اكثر حكمة ، بدون جدال ، من الاعتماد على دلالة اوضح وهي : اذا ما حدث اصطدام مسلح وعلى نطاق واسع بين القوتين العظميين فإن ذلك سيؤدي حتماً الى استخدام الأسلحة النووية .

ومهما كانت الظروف فإن تحديد الحرب في العصر النووي تفرضه الحاجة لتجنب استعمال الاسلحة النووية . وهذا يتطلب الامتناع عن القيام بأي جهود من شأنها تحقيق أغراض سياسية أو عسكرية اكثر من الطاقة النووية لتحمل الطرف المناوىء . فالجهود التي يبذلها الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع لمنع التجارة عبر الاطلسي هي في الواقع ـ اكثر من تحمل الغرب . ومن المؤكد انه ليس هناك أي شيء في التصريحات الروسية ما يبعث على الاعتقاد بأن روسيا تتوقع بأن حرباً كهذه ستبقى حرباً تقليدية . .

فالقوات التي يستطيع الغرب ان يجهزها لاغراض الحرب المحدودة ستكون الجهاز القادر على اكتشاف المطامح المرجوة من وراء أي هجوم على خطوط

المواصلات . وحتى ان قوة كهذه ستمد القادة المحليين بقوة تساعدهم على مواجهة هجوم كهذا وبالشروط التي يفرضها هذا الهجوم . ومهمة كهذه هي أبعد من مهمة التشخيص للمطامح . وهي مهمة تفرضها ارتجالية معالجة الازمات . وقدرة القوات البحرية الحليفة على القيام بهذه المهمة تعتبر بدون شك مساهمة فعالة من جانبها للحد من العدوان السوفييتي . اما استخدام الامكانيات العسكرية لتحقيق أغراض من اختصاص السياسة فيعتبر امراً غير محتمل وليس معقولاً .

الفصـــل الثالث : القوة البحرية في حروب التدخل

(١)

إذا كانت الحرب الشاملة تبدو وكأنها حدث غير محتمل الوقوع ، حدث لا تصلح له إلا قوات بحرية خاصة ، فإن استخدام الغرب لقواته البحرية لمساندة العمليات الحربية المحدودة على اليابسة في مناطق عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، أصبح من ميزات العصر منذ عام ١٩٤٥ . وجاءت هذه المساندة في عدة مناسبات نتيجة الإجراءات الشيوعية أو إجراءات أوصت بها السياسة الشيوعية واسلوب كهذا شيء متوقع في عالم تحتل فيه القوة السياسية مكاناً رئيسياً في أرض مغلقة في الوقت الذي لا يستطيع فيه خصمها الرئيسي النفوذ اليها إلا عن طريق البحر . فلا تستطيع الولايات المتحدة بصبورة خاصة ان تدفع بقواتها العسكرية التقليدية الى الخارج إلا عن طريق البحر . وان استخدام أمريكا للقوات البحرية جعلها قوة أوروبية آسيوية وأمريكية جنوبية بشكل فعال . بينما تملك روسيا والصين مساحات واسعة على حدودهما يمكن ان تستخدم لمد نفوذهما عن طريق اليابسة سواء كان ذلك بضغط سلمي أو إجراء عسكري . ولكنهما لا تستطيعان ان تصبحا قوتين عالميتين ما لم تستعملا القوة البحرية بشكل فعال . وقد وضعت الحرب في الكونغو وكوبا هذه الحقيقة أمام العيان في الاتحاد السوفييتي مما شجع الروس على تطوير قابليتهم العسكرية بحيث تتلاءم وعمليات بعيدة عن بلدهم على الطريقة الغربية .

وعلى هذا فإن مجرى الحوادث الرئيسي انحصر في العمليات الشيوعية التي هي ليست بحرية بحد ذاتها إلا انها جاءت كرد فعل لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية البحرية . ومن المعقول جداً ان نتوقع استمرار شيء من هذا القبيل وخاصة وان الصين تحاول القيام بمغامرات على حسابها .

وعلى هذا فإن كل المبررات، للتدخل الغربي منذ الحرب العالمية الثانية كانت بسبب السياسة الشيوعية . فللغرب مصالح منتشرة في جميع انحاء العالم معرضة للتهديد في أية لحظة . ومن هذه التهديدات ما قد يوجه الى الملكيات العائدة الى بقايا القوات الاستعمارية . وتأتي انكلترا على رأس هذه القوات ثم تأتي بعدها قوات أخرى كفرنسا والبرتغال وإسبانيا .

ان روابط المنفعة والتعاطف بين القوات الاستعمارية هي التي تجعلها متمسكة ومرتبطة بملكياتها القديمة وتأتي روابط المنفعة هذه أحياناً على شكل اتفاقيات الدفاع المشترك . وهناك أسباب أخرى إلى جانب الروابط في المنافع المشتركة او التعاطف المشترك ، منها وجود منافع ثابتة للغرب في الأقطار البعيدة كوجود المواد الصناعية الخام وأسواق لتصريف بضائعها أو مجالات لاستثمار أموالها وما شاكل ذلك .

وقد نستطيع ان نحصر أسباب وتبريرات الغرب للتدخل في شؤون بعض الأقطار بثلاث نقاط:

١ ـ الوقوف بوجه التوسع الشيوعي .

٢ ـ إجراءات السياسة المحلية لحماية المصالح الخاصة، كمصادر النفط مثلاً، من تهديد مباشر .

٣ ـ المحافظة على نظام خاص ضروري لتنظيم العلاقات الصناعية بين البلدان من أجل الإبقاء على جو تجاري هادىء ومنع الخلافات التي قد تتطور إلى نزاعات موسعة ومن ثم الى اصطدامات خطيرة بين القوات الكبرى .

ويتم تحقيق هذه الأغراض غالباً عن طريق (المحافظة على السلام) سواء كان ذلك محلياً أو على نطاق تنظيم عالمي .

وهناك مدرسة فكرية تؤكد بأن التدخل العسكري من أجل هذه الأغراض يساء استخدامه ما عدا الفعاليات التي يتوخى من ورائها المحافظة على السلام . أما فيما يتعلق بالشيوعيين فمن المختلف عليه أنهم لا يفكرون بالتوسع وأساليبهم التي

يتوقع ان تجلبه بقوة عسكرية فعالة . وحتى ينكر البعض ان للشيوعيين مطامح توسعية على الإطلاق ، ما عدا توسعاً ايديولوجياً من ناحية وتوسعاً لغرض سلبي لبناء حاجز أمام القـوة الغربيـة[1] . ويضاف الى ذلـك ان السجل الشيـوعي للحوادث يشير الى ان النجاح الذي حققوه في مجال التوسع هذا نجاح تافه . كما ان المناطق التي تصبح تحت النفوذ الشيوعي تصر على السير على سياسة شيوعية مستقلة ويسهل على الغرب التقرب اليها كشركاء في التجارة وعناصر تساعد على توازن القوى . وهناك رأي آخر مشابه لهذا الى حد ما يتعلق بمهمة التخطيط السياسي لعالم ثالث ضـد اضطراباته العفويـة . وهذه المهمة على ما يعتقده الكثيرون مهمة غير ممكنة من ناحية والالتزام بتنفيذها يثير استياء وضغينة بين الأقطار المخطط لها .

وعلى هذا لا يعتقد انه من الممكن تبرير العمليات العسكرية الموسعة لتحقيق أغراض كهذه .

ومما لا شك فيه ان آراء كهذه لا تخلو من قوة أو صحة في بعض الحالات الخاصة . وإذا ما قبلت بصورة عامة فإن تأثيرها على السياسة البحرية سيكون فعالاً الى حد بعيد . ويبدو الآن من المعقول ان نفترض بأن مقومات هذا الاستنتاج قد لعبت دوراً في تبريره ، ولو ضمنا ، التخفيض الذي وقع في الجهود البريطانية الدفاعية بحيث اقترحت القيـود الاقتصاديـة أيضاً . ولا يـلاقي هذا التقـدير التقييدي لمدى الاستفادة من القوة العسكرية قبولاً عاماً . وهناك عيب واحد في السياسة التي تؤيد الاعتماد التام على الأساليب الدبلوماسية والاقتصادية على توازن محلي وهو اللجوء الى القوة إذا ما ثبت فشل هذه التحليلات . ويميل المرء الى الشك أيضاً في تحليل الاسلوب الذي يعتمد على خبرة طيلة الفترة التي بذلت خلالها الجهود الكبيرة للمحافظة على مقاومة عسكرية ضد التجاوز على المصالح الغربية . ومن المحتمل ان جهوداً كهذه قد ساعدت على الوقوف أمام وجه المغامرات العدوانية التدميرية والتي كان من المؤكد قيامها . ومهما ارتفعت الأصـوات الناقـدة ضد أساليب معينة في الولايات المتحدة الأمريكية فليس هناك احتمال في الوقت الحاضر بأن تقف أمريكا من التغلغل عن طريق القوة الى المنـاطق الرئيسيـة التي تحيط بالمعسكر الشيوعي .

---

(١) انظر (لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ) في (سياسة الولايـات المتحدة الامـريكية بخصوص الصين) الصادر في ٨ ـ ٣٠ آذار ١٩٦٦ للاطلاع على وصف كامل لوجهات النظر المتضاربة .

لقد جعلت الحرب الفيتنامية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ترفع من تقديرها لمتطلبات تغلغل كهذا على مقياس جديد . وقد اكتسبت القوات البحرية مكانة أعلى في هذه المتطلبات . وجاء ذلك على لسان السيد ماكنمارا الذي بقي يدعو لعدة سنين الى تخفيض عدد الحاملات المهاجمة ثم أخذ يدعو الى زيادتها .

ان رد الفعل هذا الذي جاء على لسان ماكنمارا نتيجة لظروف معينة أمر لا يسلم به البعض وخاصة ان ثماره لا تظهر إلا بعد سنين قادمة . ومن جملة الصعوبات في التخطيط العسكري ، وخاصة فيما يتعلق بالسفن ذات الديمومة الطويلة ، ان العسكري يجب ان يعمل بمقياس زمني لفترات تقدر بعشرات السنين ويبني عمله هذا على ظروف سياسية قد لا تدوم أكثر من سنة او سنتين . وقد وقعت نفس المشكلة بشكل عكسي مع بريطانيا حيث اتخذت قراراً بعدم بناء حاملات طائرات جديدة عام ١٩٦٦ .

ومن الصعب أيضاً تبرير قرار للحصول أو لعدم الحصول على نظام تسلحي إذا كان من المتعذر تقدير المستقبل السياسي .

والفرق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ليس في نوعية التكهنات بل في المصروفات التي تستطيع كل منهما تقديمها كضمانات ضد الطوارىء التي قد تقع في المستقبل . وعلى أية حال فإن بريطانيا كغيرها من أعضاء الكتلة الغربية تتمتع بميزة لا تتمتع بها أمريكا . وهذه الميزة هي ان بريطانيا تستطيع ، ما دام التحالف قائماً بينها وبين أمريكا ، ان تلقي بعبئها على أمريكا إذا ما ساءت الأمور . ان إعطاء أمريكا هذا الدور الذي لا تحسد عليه كمرجع أخير للدفاع كما جاء في تحليل الأمريكان للشيوعية ، يبدو بشكل أكيد ان الابقاء على قوة بحرية كافية للمحافظة على الاستقرار في جميع انحاء العالم سيبقى شاغل الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسي لعدة سنوات قادمة .

وتتفاوت العمليات الحربية التي تتضمنها هذه السياسة من عمليات شاملة وعمليات مساندة كالتي وقعت وتقع في فيتنام وكوريا الى عمليات حربية لا تتعدى إخراج قوة صغيرة من طائرة أو من أي مركب يقوم بمهام زورق مجهز بالمدفعية وتملك الولايات المتحدة وحدها المصادر الاقتصادية والاستعداد النفسي المشكوك فيه للقيام بعمليات حربية من النوع الأول . وتقبل بعض الأقطار بشكل ما القيام بدور ما في هذه العمليات الأمريكية في الوقت الذي تستمر فيه بعض الأقطار في المحافظة

على أساليب لعمليات متواضعة . فلبريطانيا مصالح في إفريقيا والمحيط الهندي ، وتحتفظ فرنسا بقوة من المفروض انها لغرض عمليات حربية في جزء محدود من إفريقيا . وقد يكون هناك مرشحون آخرون للتدخل في شؤون أقطار ما وراء البحار . وبجانب النوايا الصينية ـ الروسية الأخيرة فإن لإستراليا وزيلندا الجديدة دوافع واضحة لأن تعمل في توازن القوى في آسيا ليحسب لها حساب فيها لها من مصالح هناك . ويبدو من الممكن تماماً على المدى البعيد ان قوة بحرية قوية كوسيلة ضرورية اذا ما بدأت اليابان تعطي نفسها دوراً في توازن القوى في أقطار آسيا التي تشكل سوقاً رئيسياً لمصادرها .

ولما كان من الواضح ان القوات الغربية هي التي تستخدم القوات البحرية للتغلغل بقوتها في الخارج فمن الممكن تحديد المناطق المعنية التي يصبح فيها هذا ضرورياً . والشيء الذي يمكن إدراكه الآن ، ولو أنه غير محتمل الوقوع ، هو ان حرباً محدودة قد تنشب في أوروبا وتستوجب عمليات بحرية على نطاق المناطق الساحلية . وقد تميزت الأجزاء الشمالية والجنوبية من أقطار حلف شمال الأطلسي كمناطق ملائمة لقيام الروس بمغامرات عسكرية يمكن السيطرة عليها أكثر من الأجزاء المركزية منها .

فتعطي الأجزاء الشمالية والجنوبية فرصة لمزاولة القوة البحرية نشاطها . ويقدم الأسطول السادس الأمريكي في جنوبي هذه الأقطار قوة جوية رادعة تشمل القوة النووية أيضاً لاستخدامها في المناطق المتاخمة لحدود اليونان وتركيا . كما ويقدم هذا الاسطول إمكانية لإنزال قوات متواضعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط . ويشكل هذا الاسطول أيضاً ضماناً لأمن اتصالات أي نشاط قد يقع في شرق البحر الأبيض المتوسط ويجعل من الممكن التدخل في الحروب المحلية التي قد تنشب في هذه المناطق . وإذا ما قام الاتحاد السوفييتي بأية حركة ضد شمال النرويج فإن هذه ستتخذ طابعاً برمائياً على غرار اسلوب النازيين في عملياتهم عام ١٩٤٠ وسيواجه باجراءات هجوم بحري . وفي الوقت الذي تظهر فيه بوضوح قدرة الاسطول السادس على القيام بمهمته في الجنوب فإن قدرة الاسطول البريطاني وقوات حلف شمال الأطلسي على المواجهة السريعة للعمليات المناوئة في الشمال أمر مشكوك فيه.

ان دور القوات البحرية الغربية في إفريقيا ينحصر على ما يبدو في عمليات المحافظة على السلام . أما المجال الذي تعمل فيه هذه القوات فليس على شكل

واسع بسبب استقرار الوضع الداخلي في هذه الأقطار نتيجة لعدم وجـود قوات عسكرية في أراضيها من ناحية وعدم استطاعة القوات الشيوعية التدخل في موارد البلاد الحاضرة . وحتى العمليات التي وقعت في الكونغو والتي ساندها الغرب لم تتعد عمليات التموين والنقل الجوي وعمليات نقل بحرية اعتيادية . ومن الممكن ان تتصور ظروفاً يكون فيها استخدام القوة الجوية صعباً وبهـذا تسنح الفـرصة للقوات البحرية ان تعمل ، كما سنبحثه في محل آخر من هذا الكتاب . إلا أن إفريقيا على ما يظهر لن تفرض تحديات خطيرة بشكل يتحدد معها شكل القوات البحرية الغربية التي سيحتاج اليها .

ان أمريكا اللاتينية هي من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر ، ولذا فإن ما عندها من قوات كافية لاحتياجاتها الضرورية . وحتى إذا صادف ان وقع أحد هذه الأقطار تحت النفوذ الشيوعي أو تعرض الى انتفاضة داخلية فمن الممكن تقدير العمليات العسكرية اللازمة لمواجهة ظروف كهذه .

وإذا ما حاولت القوات الشيوعية الوقوف في وجه عمليات كهذه على نطاق واسع فستتعرض الى إجراءات معاكسة لن تكون في صالحها .

ان وجود الاتحاد السوفييتي والصين وطبيعة موقعهما البحريين هو الذي اضطر الغرب لأن يوسع عملياته في آسيا في السنين الأخيرة . ويبدو ان في نية الغرب الاستمرار على ذلك وان طبيعة التضاريس الأرضية وكثافة السكان جعلت آسيا منطقة أرهقت الغرب من الناحية العسكرية أكثر من أي شيء آخر . ومن الطبيعي ان للغرب الخيار في قبول هذا التحدي بشروطه الخاصة . وقد تم بحث أمـر الانسحاب على افتراض ان هذا لن يؤدي الى أية خسارة في المصالح . وهناك إمكانية أخرى وهي الانسحاب الى خط الهند ـ استراليا ـ زيلندا الجديدة حيث يتوقع ان توسع الصين نفوذها الى هذا الحد . والسبب الذي جعل الغرب يفكر بذلك هو الثمن الباهظ الذي سيدفعه إذا ما حاول الوقوف في وجه هذا التوسع . وهناك اختيار آخر لا ينصح به على الغالب وهو توسع الغرب وتمركزه في المنطقة وذلك عن طريق استخدام الأسلحة النووية التعبوية المحلية أو الانقضاض بشكل حازم على جذور النشاطات العدوانية . ومع كل هذا فلم يهمل الغرب ملاحقة ومتابعة مجرى توسع وتطور الأعمال العدوانية . ولم يلجأ الغرب الى الأسلحة النووية في ذلك خوفاً من ان استخدام هذه الأسلحة قد يكون غير عملي من ناحية وخطر

من ناحية أخرى . وقد رفض أيضاً الاختيار الخاص بالانسحاب من قبل أمريكا على الأقل وحلفائها . ولم يبق الآن إلا الاستمرار على التدخل العسكري بقوات تقليدية .

(٢)

تلعب القوة البحرية دوراً في إنزال القوات سواء كان ذلك عن طريق المساعدة المباشرة للعمليات العسكرية على اليابسة أو عن طريق عملها المستقل في البحر . وحتى عملها المستقل في البحر يأتي غالباً نتيجة عمليات حربية تقع على اليابسة . لذا فمن المناسب ترك بحث هذا الموضوع الآن الى وقت آخر . ويبقى بهذا عدد من الكتابات المطولة تتعلق بموضوع مساهمة القوة البحرية في العمليات العسكرية التي تقع على اليابسة .

إذا ما تقرر استخدام القوة محلياً فذلك يتطلب دفع هذه القوة الى مسرح العمليات . وهناك ثلاثة أشكال متميزة قد يحتم على التشكيلات الحربية ان تتخذها :

أولاً ـ قد يكون من الضروري لهذه القوات ان تشق طريقها الى مسرح القتال، ومعنى هذا انه يجب ان يكون لهذه القوات الإمكانية اللازمة لمقاومة الهجوم سواء كان بحرياً أو جوياً .

ثانياً ـ قد يكون من الضروري أيضاً تقديم قوة مقاتلة على استعداد تام للمبادرة بالعمل ولكن ليس عليها في الحقيقة ان تضمن تمركزاً أولياً لها من أجل ان تؤثر على ما يسمى باللغة الأمريكية (إنزالاً إدارياً)(Administrative Landing) وفي بريطانيا (إنزال البساط الأحمر)(Red- Carpet Landing) وتملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها القدرة ـ بشكل محدود جداً ـ على القيام بهجوم تحت النيران بعد عمليات تنقل طويلة . ومع ذلك يجب الإشارة الى ان العمل على أساس الانزال الإداري بدون وجود الاستعداد لمقاومة أي هجوم محتمل نكون قد اعتمدنا على الذكاء في التصرف أكثر من اللازم . كما يجب الا يغيب عن البال بأنه قد يكون من الضروري ان تكون هذه القوة المنزلة قادرة على شق طريقها في أراضي العدو .

ثالثاً ـ وإذا ما بدأ العمل فيجب ان يحافظ على استمراريته . وهذا يتطلب مساندة عمليات الانزال ذات المدى الطويل . وقد أوضحت الحرب الفيتنامية بأن بإمكان الولايات المتحدة القيام بالتزامات كهذه على نطاق لا يستطيع أي قادم جديد التوصل اليه . ولقد استفادت القوات البحرية الصغيرة ، بصفتها حليفة من الواجب عليها ان تقدم المساعدة وتملك الحق لأن تقدم النصيحة وكشريكة لها حق ممارسة حقها ، من الكثير من المشاكل التي واجهتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. ان بإمكان الكثير من الطائرات والمراكب البحرية ان تصل جبهات القتال البعيدة إذا ما تهيأت لها قواعد كافية وأجهزة تجهيز الوقود . ويجري العمل الآن على تجهيز الطائرات بأجهزة تساعدها على عبور المسافات الطويلة . فسيكون بإمكان طائرات (ف ـ ١١١) مثلاً ان تنتقل من أمريكا الى أوروبا بدون الحاجة الى وقود. وهذا دائماً يتطلب طبعاً وجود مطار في الناحية الثانية على استعداد للترحيب بهذه الطائرات ، وان يكون دائماً كذلك ، في نهاية رحلاتها . وقد أعطى بناء طائرات نقل أكبر من سابقتها وأكثر كفاءة في السنوات القلائل الأخيرة تأييداً مجدداً لهؤلاء الذين ينادون بإنجاز جزء أكبر من التنقلات الاستراتيجية عن طريق الجو . ان الحصول على طائرات (لوكهيد Lookheed G5A) كطائرات نقل على مستوى عظيم قد أعطى بديلاً جيداً من وسائط النقل البحري سواء كان ذلك للاغراض المدنية ام العسكرية وباستطاعة هذه الطائرات الهائلة بعجلاتها الثمانية والعشرين ان تهبط على مدرج رخيص نسبياً وباستطاعتها حمل خمسة وخمسين طناً بسرعة ٥٠٠ ميل في الساعة لمسافة أكثر من ستة آلاف ميل او مضاعفة هذه الحمولة لنصف المسافة . ومن المؤمل ان تنزل كلفة التشغيل الى ستة سنتات لكل طن / ميل . ويبدو أن بإمكان هذه الطائرات نقل أية أجهزة عسكرية موجودة الآن . ان ميزات النقل الجوي إذا كان عملياً طبعاً واضحة . وأول هذه الميزات السرعة سواء كان ذلك في سرعة التسليم او سرعة تنقل الطائرة نفسها . وان مجيء الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت قد يحدث ثورة في حسابات من هذا النوع . كما يوفر النقل الجوي علينا الحاق الضرر او السرقة بالبضاعة المحملة حيث بالإمكان تسليم البضاعة غالباً الى صاحبها مباشرة . وهذا مهم جداً بالنسبة الى البضاعة الثمينة جداً ولا تقل أهمية ذلك بالنسبة للرجال أيضاً[٢] .

---

(٢) يمكن الحصول على وصف حيوي للـ G5A ومفهوماته المتعددة في (اكبر وارخص نقل جوي ممكن) للكاتب جون ماكلين المنشور في مجلة (الثروة Fortune) ، عدد تشرين الثاني ١٩٦٥ .

من المحتم ان توافر الطائرات ذات الكفاءة العالية والسرعة على التقليل من أهمية السفن التي تكون جزءاً من القوات العسكرية الرئيسية . وهذا يصدق أيضاً على البواخر المستخدمة للاغراض المدنية . والآن وبعد ان قامت الولايات المتحدة باستثماراتها في بناء طائرات G5A سيصبح استخدام هذه الطائرات اقتصادياً الى أبعد حد . ومنذ ان تسلم السيد ماكنمارا المسؤولية اخذ يؤكد على الحاجة الى بناء الطائرات وكانت جهوده موجهة الى زيادة ما يتم نقله عن طريق الجو الى أربع مرات في عام ١٩٦٨ عما كان عليه عام ١٩٦١ . اما بالنسبة للنقل البحري فقد أعلن هو نفسه عام ١٩٦٤ بأنه راض عنه لسببين :

اولهما : كفاءة الجهاز البحري آنذاك . وثانيهما : اعتقاده بوجوب تقديم المواد غير القابلة للنقل عن طريق الجو على غيرها في النقل الى الجبهة لضمان السرعة والإجابة على اي نشاط مناوىء[٣] .

وقد أصبح واضحاً من الخبرة الطويلة في الحرب الفيتنامية انه لا يمكن الاستعاضة عن البحر بالجو . وهذه فكرة معقولة جداً . إذ ان التموين الجوي يواجه عدداً من الصعوبات ومن هذه الصعوبات :

اولاً : الكلفة الباهظة ، بالرغم من انها في هبوط إلا أنها أعلى بشكل واضح من كلفة البحر بمعدل حوالى خمسة حتى بالنسبة الى طائراتG5A،فالوقود نفسه الذي تستعمله الطائرات لا يمكن نقله بشكل اقتصادي إلا عن طريق البحر . ومن المدهش ان الكثير من الحمولات التي تم نقلها الى فيتنام هي أخشاب للبناء كما شملت أيضاً بعض المواد الرخيصة كالحديد لنفس الأغراض . وكلما زادت قابلية الطائرات على النقل كلما زاد الاسراف في متطلبات القوات الغربية .

وليست السرعة مبرراً . وهناك على أية حال عدد من الحالات تكون فيها السرعة عاملاً هاماً . فإذا كانت السرعة عاملاً في توفير الوقت وجعل وصول القوات في وقتها المناسب فإنها ذات قيمة كبرى ، والسرعة مهمة أيضاً في الايصال السريع للحاجات الضرورية الآتية كالادوات الاحتياطية مثلاً ، اما إذا كانت السرعة مهمة بالنسبة الى الاقتصادي في التنقل فلا أعتقد ان الجو يزاحم البحر في

---

(٣) قسم التناسق الدفاعي لعام ١٩٦٦ في تحقيقات امام لجنة المجلس الفرعية للتناسق . شباط ١٩٦٤ من ص ١٤٧ . وبدون شك فقد كان النقل الجوي بحاجة الى تطوير في الوقت الذي تسلم فيه ماكنمارا المسؤولية بغض النظر عن الموقع البحري .

هذا المضمار . فإذا كان من الضروري نقل حمولة زنتها أكثر من عشرة آلاف طن من أمريكا الى فيتنام فبالامكان إيصالها بحوالى عشرين ساعة . اما إذا كان النقل عن طريق البحر فيحتاج ذلك الى ١٦ يوماً . ولكن بعد أيام قلائل من الممكن ايصال حمولات أية طائرة معتدلة نقلها .

كما ان الحاجة الى توفير المؤن في مناطق من المتوقع ان تحتاج اليها لها حدودها . ومن المحتمل ان ماكنمارا عندما ركز على هذه النقطة كان يقصد أوروبا بصورة خاصة ولو انه لم يفصح عن ذلك . وهناك ميزة خاصة في أوروبا وهي ان بإلامكان تحديد المنطقة التي تحتاج او ستحتاج بعض المتطلبات . وصفة العمليات العسكرية في الأجزاء الأخرى من العالم هي انه لا يمكن التنبؤ بها سواء كان ذلك بما يتعلق بمكانها او طبيعتها . وقد ساعد النقل الجوي الى حد بعيد على عدم الحاجة الى مضاعفة المخزون الاحتياطي وبهذا وفر الكثير من الجهد الذي تتطلبه عملية الخزن هذه . ولكن هذا يصدق فقط بالنسبة لبعض المواد التي تعتمد في نقلها على الطائرات بشكل تام .

وفيما عدا ذلك يعتبر المخزون الرئيسي للتموين البحري مصدر توفير معقول . وبالاضافة الى ذلك فإن نقل الجنود عن طريق الجو يفرض مشاكل خاصة بالتكييف للاقليم الجديد الذي تنزل فيه القوات[٤] .

وأخيراً هناك مشكلة الحاجز الجوي . ان لكل دولة حق السيطرة على مجالها الجوي ومعنى هذا انه قد لا يكون من الممكن الاستفادة من الميزات النظرية للخطوط الجوية . فقد اعترضت النمسا مثلاً على استخدام مجالها الجوي من قبل الطائرات القادمة من المانيا اثناء التدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨ . وضيقت غانا حرية بريطانيا في الهبوط في اراضيها لغرض إجلاء المواطنين اثناء الاضطرابات المدنية التي وقعت عام ١٩٦٦ . وقد لا تقر أقطار شمال إفريقيا الإجراءات التي تتخذ في أواسط إفريقيا وحتى لو كانت هذه الإجراءات مقبولة لدى الأقطار المعنية . كما وان بعض الممرات الجوية من أوروبا الى آسيا غير ممكنة بالنسبة لطائرات حلف

(٤) ليس النقل البحري بجواب كامل هنا ، خاصة اذا كان مكيفاً . كما لا يمكن اعطاء التكيف المناخي والسرعة نفس الاهمية : اذا كانت العمليات مستعجلة فعلى القطاعات ان تتقبل التقلبات المناخية . ولقد كشفت المحاولات التجريبية لنقل الجنود جواً الى اوروبا ثم تكييفهم الى معداتهم المقاومة مسبقاً ، عملية صعبة وبطيئة بالرغم من التحفظات الكبيرة . انظر الحركية الاستراتيجية Strategic Mobility لمؤلفه Neville Brown لندن . الناشر Shatto and Windus في سنة ١٩٦٤ .

شمال الأطلسي . وتختلف هذه المشكلة من موقف لآخر . وهناك دائمًا ممرات يمكن ان تكون بديلاً عن الممرات المحرمة . ويمكن للطائرات الحديثة ان تمنح فرصة خيار أوسع . إلا أن سلوك الطائرات ممرات ملتوية لتلافي الممرات المحرمة يكلف الكثير من الوقت والمال . ومع ذلك فإن هذه النقطة هي بكل تأكيد من جانب النقل الجوي إذ ان طبيعة الممرات الجوية لا تدخل تماماً تقريباً في الحسبان(٥) .

لقد لعب النقل بواسطة سفن الشحن دوراً ساحقاً في تموين الحرب الفيتنامية. فقد تم نقل ثلثي الجنود و ٩٨ ٪ من الحمولات عن طريق البحر . وقد اشتركت في هذه العملية حوالى ٢٠٠ من السفن التجارية حتى سنة ١٩٦٦ . وقد نجمت عن ذلك مشاكل اقلقت كلاً من المؤسسات العسكرية وجهاز صناعة السفن في أمريكا (٦) . فعملية شحن على هذا النطاق أدت الى نقص عمليات الشحن حسب الشروط التي وضعتها الحكومة . ان مصادر الشحن في العالم هائلة . وان ٦٠٪ من سفن العالم و ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة في العالم تعود الى أعضاء حلف شمال الأطلسي و ٥ الى ٦ ٪ فقط تعود الى الكتلة الروسية ـ الصينية . وإذا ما نشبت حرب عامة فستصبح السفن التجارية هذه نافعة إذا كان لها مكان في هذه الحرب . ولكنها ستكون تحت توجيه الحكومة وستتخطى الاعتبارات التجارية المضادة ولكن في الحرب المحدودة سيكون باستطاعة الولايات المتحدة ان تعتمد بدرجة أقل على الحكومات الحليفة وأصحاب السفن مراعية في ذلك وجهة نظر الأسبقية فيما بين هذه الحكومات أو اصحاب السفن .

ويفضل القادة الامريكان على أية حال السفن الأمريكية التي يعتقدون بأنها الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها (٧) . الاسطول الأمريكي التجاري محدود للغاية بسبب كلفة بنائه وتشغيله الباهظة . ولولا المساعدة الحكومية الممنوحة له لكي يكون قادراً على تقديم المساعدة اثناء الحرب ، لكان أصغر بكثير مما هو عليه الآن . وبالاضافة الى ذلك فإن هذا الاسطول تنقصه ناقلات ذات الحمولة الضخمة وان

---

(٥) لقد تم ذكر امكانية اقامة الحواجز البحرية سابقاً وستبحث ايضاً في فصل قادم .

(٦) ان مسؤولية النقل البحري للجيش الامريكي ليست ملقاة على عاتق البحرية بل على دائرة خدمات النقل البحري العسكري .

(٧) هناك تقارير عديدة تفيد بأن بحارة بعض السفن المجازة قد رفضوا الابحار الى المناطق الحربية .

بعض سفنه وبحارته آخذون في القدم [٨] وان ٩ ٪ فقط من تجارة امريكا الخارجية تنقلها سفن أمريكية .

ان سحب السفن من هذا الاسطول المحدود للقيام بخدمات عسكرية يسبب إخلالاً كبيراً في الخدمة المعتادة التي يقدمها الاسطول . وتفقد هذه السفن المسحوبة صفتها التجارية وتخسرها التجارة . وقد لا تعود هذه السفن التجارية الى مهمتها الطبيعية ، اذا ما انتفيت الحاجة العسكرية اليها . كما وان وجود احتمال السحب هذا للسفن التجارية من أجل خدمة الأغراض العسكرية يشكل عائقاً قاسياً لإصحاب السفن في البلد . فمن أجل تمشية أمور الحرب الفيتنامية اضطر الى سحب عدد كبير من سفن اسطول قوامه ١٢٠٠ سفينة موجود منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى كل فالأمر أبعد من ذلك . فقد بلغت كلفة السفينة الواحدة من هذه نصف مليون دولار تقريباً قبل ان تكون صالحة للخدمة . ومع ذلك لا يمكن الاعتماد عليها ولا على بحارتها . وهناك الآن نقص في السفن الحديثة بصورة خاصة والمجهزة باجهزة تحميل وتفريغ شاملة مما اضطر دائرة خدمات النقل البحري العسكري MSTS (Military Sea Transports Service) الى تأجير سفن أجنبية ودفع مبالغ كبيرة من أجل ذلك .

ان هذه المشكلة هي مشكلة أمريكية خاصة الى حد بعيد . وان أمريكا وحدها هي التي تستطيع ان تفكر بالقيام بعمليات عسكرية في أقطار أجنبية يستلزم تموينًا كهذا . وبالنسبة لأمة كأمريكا فأنها تعاني نقصاً كبيراً في عدد السفن التي تحمل علمها . وتأتي بريطانيا العظمى في الدرجة الثانية بعد أمريكا في القدرة على القيام بعمليات عسكرية في أقطار أجنبية . إلا أن اسطولها التجاري على مستوى من الكفاية بحيث لا يعير السلطات العسكرية اهتماماً كبيراً .

وان المساعدة التي تقدم الى السفن التجارية في بريطانيا هي على أساس اقتصادي بصورة تامة . أما في أمريكا فهناك تقليد بحري لتقديم المساعدة الى اسطولها التجاري ثم جاءت فيتنام لتعزز ذلك، ويمكن ان يحكم على درجة هذا

---

(٨) انظر حول الموضوع مقالة بعنوان (ساين كواليس جزء من القوة البحرية الامريكية : السفينة التجارية) لكاتبها جون دي هيز John D. Hayes مجلة USNIP آذار ١٩٦٥ . وكذلك مقالة بعنوان (البحرية التجارية والأمن الاقليمي) لكاتبها شيد R.F.Schade نفس المهمة - كانون الثاني ١٩٦١ . وانظر بصورة خاصة مقالة بعنوان (مشروع تقرير وارلس) ، لأكاديمية العلوم الوطنية - ١٩٥٩ .

الاهتمام من منح معهد البحرية الأمريكية جائزته التي خصصها لأحسن ما كتب في البحرية عام ١٩٦٥ الى بحث أوصى بتأميم الأسطول التجاري [٩] .

ويبدو ان فكرة تقديم المال على شكل مساعدة الى الاسطول التجاري فكرة ليست صحيحة حتى في الحالة المتطرفة للولايات المتحدة الأمريكية . ومن المحتمل ان تكون قد قامت بعض الصعوبات إلا ان الانزال البحري في فيتنام قد دبر بشكل مرضٍ ولا بد من ان هذه الظروف الفيتنامية هي قريبة لأقصى ما يمكن ان تصل اليه الاحتمالات في المستقبل . وهناك أساس معقول جداً للاعتقاد بأنه كان من الممكن تجنب بعض هذه الصعوبات باتباع سياسة أخرى : وان الحجة هي ان دائرة خدمات النقل البحري العسكري MSTS أظهرت عدم رغبة في دفع أجور من الصعب مزاحمتها وفرضت قيوداً غير ضرورية على وسائل الشحن [١٠] .

وأكثر من هذا فإن الكثير من التأخير الذي واجه الحمولات العسكرية في المراحل الأولى من مراحل بدء القوات الكبيرة كان نتيجة لعدم كفاية التسهيلات التي قدمتها الموانىء البحرية . ان الاستثمارات الكبيرة في موانىء جديدة تماماً كالميناء الذي اقيم في خليج كام ران «Cam Ranh» ادت الى زيادة في القابلية الانتاجية لسفن الشحن التي كانت تعاني تأخيراً ربما قارب الشهر قبل أن يأتي دورها للتفريغ . ويمكن تخفيف هذه الصعوبة بتقديم المساعدة المالية بشكل يؤدي الى زيادة المعدات ذاتية التشغيل (أي الأوتوماتيكية) أما اذا ادت هذه المساعدة الى زيادة عدد السفن المنتظرة فتكون قد انفقت بتبذير وبدون هدف . كما لا يبدو معقولاً أيضاً ان نسقط من الحساب سفن الشحن الأجنبية . صحيح ان السيطرة على السفن المحلية اسهل بكثير من السيطرة على السفن الأجنبية في حالة الطوارىء . ولكن ليس من السهل ان نقبل المنطق القائل انه من الأحسن ان نقدم المساعدة المالية الى اسطول زائد لعدة سنين كضمان ضد رفض أصحاب السفن التعاون مع السلطات العسكرية الذي قد يقع من وقت لآخر ، على ان نعتمد على بواعث تجارية لتأمين السفن سواء كانت محلية أو اجنبية .

ويبدو ان الأسلوب القادم للحلول الامريكية للمشكلة سيكون بتجهيز سفن

---

(٩) «Sine Qua Nom» في مجلة USNIP آذار ١٩٦٥ لهيز Hayes .

(١٠) تجد معالجة شاملة ومؤسفة لموضوع البحرية التجارية الامريكية في اعمدة مجلة «Baltimore Sun »، Helen Delich Benthley ، في عددي تشرين الثاني ١٩٦٥ و ١٣ أيار ١٩٦٦ .

منتشرة في البحار تحت تصرف الحكومة وهذه بالاشتراك مع طائرات من نوع G5A تستطيع ان تضمن عمليات ايصال سريعة . وبايصال بعض هذه السفن بعد ان تجهز بمعدات تكييف في الداخل ان تحمل بصورة دائمة بأجهزة من المحتمل الاحتياج اليها في حالة الطوارىء في المناطق التي تقع فيها هذه السفن . وقد اقترح تهيئة ثلاثة اساطيل قوام كل منها ست سفن من هذا النوع . واحد منها في شمال المحيط الهادي والآخر في جنوبه والثالث للمحيط الهندي . ومحاولة كهذه لدمج هاتين العمليتين يكلف حوالى الفي مليون دولار . وستكون هناك سفن شحن أخرى تقوم بمساندتها . وشأنها شأن كل عمليات الانتشار البحري (Seaborne Deployment) فإن لهذه العملية ميزة الابتعاد عن القيود والمغامرات السياسية التي تعتمد على الأجهزة المقامة على ارض أجنبية[١١] .

وقد بقيت مسألة نوع المساعدة الواجب تقديمها الى سفن الشحن مفتوحة لم يتخذ بشأنها قرار . وأظهرت دراسات صناعة الشحن في بريطانيا ان ما يحتاج اليه هو تحضير لهذه الصناعة سواء كان ذلك من ناحية البناء أو من ناحية العمل إذا ما أريد تنظيمها وتطويرها لتساير متطلبات العصر الحديث . ان الحاجة الى هذا الحافز في الواقع اكثر من الحاجة الى الحماية الدائمة لهذه الصناعة[١٢] ويصدق نفس الشيء على الولايات المتحدة الامريكية . وقد حث التقرير الذي قدمته الوكالة الداخلية لمهام القوات والذي كان قد كشف النقاب عنه عام ١٩٦٦ وأثار حوله نزاع حاد لمصالح صناعة الشحن ، على تقليص المساعدات المالية وتطوير الناحيتين البنائية والعملية في صناعة الشحن[١٣] .

والشيء الذي يحتاج اليه الآن ، اكثر من مجرد مساعدة مالية تقدم الى صناعة الشحن ، هو مساهمة الحكومة بمالها وطاقاتها في عمليات البحث والتطوير المتعلقة بصناعة السفن والمتخلفة كثيراً عما هي عليه في صناعة الطيران اذا ما اريد انتاج

---

(١١) لأجل الحصول على تفصيلات اكثر فيما يتعلق بهذا الاقتراح اقرأ (نيويورك هيرالد تريبيون) N.Y.Herald Tribune الصادرة في ٤ تشرين الأول ١٩٦٥ . وكذلك (واشنطن بوست) Washington Post الصادرة في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٥ ،

(١٢) اقرأ (الشحن في بريطانيا وعالم المنافسة) لمؤلفه اس . جي ستيرمي S. G. Sturmey لدراسة الموضوع بشكل قاطع خاصة .

(١٣) انظر (Philadelphia Inquirer) ٢ شباط ١٩٦٦ .

انواع حديثة من السفن تعتمد في تشغيلها على الآلات الأوتوماتيكية وبهذا تتقلص الحاجة الى الأيدي ذات الأجور المرتفعة جداً، وهي أنواع من السفن يمكن تحويرها لتتلاءم وتحقيق الأغراض العسكرية بصورة مؤقتة أو دائمية . وتعطي الطرق الحديثة في التحميل والتفريغ خاصة امكانيات مشجعة ، أكثر من الطرق القديمة التي تحتاج الى تسهيلات مرفئية خاصة ، لنقل مراكب الحمل (Containerized Barges) والحوامات (Hovercraft) وربما ذهبت هذه الامكانيات المشجعة الى ابعد من ذلك في مجال تحقيق اغراض الحرب المحدودة ، وجعلت من الممكن نقل صناديق (Containers) تحمل وتفرغ عن طريق الطائرات العمودية (Helicopters) ويبدو بنفس الوقت ان هناك أملاً لقيام تحالف متبادل للتشاور في تنظيمات تعاونية ربما تندرج من تقديم المساعدة على شكل سفن شحن الى تنظيمات فيها نكران الذات تتعلق بإدارة وتنظيم التجارة الخاصة ببلد حولت سفن شحنه للاغراض العسكرية بصورة مؤقتة . فسفن التموين ذات المواقع المسبقة (Pre- Positioned Supply Ships) ومراكب التوزيع (Delivery Vessels) السريعة تساعد كثيراً على تسهيل مهمة الإنزال في مناطق الاضطرابات . ويبقى أمامنا الآن موضوع امكانية المهاجمة البرمائية للسواحل المحصنة . وتحتفظ الولايات المتحدة بقوة برمائية من هذا النوع على مستوى عال جداً . اما معظم الدول الأخرى فقواتها المشابهة ان وجدت اكثر تواضعاً . فتملك بريطانيا العظمى مثلاً السفينتين بولورك (Bulwark) والبيون (Albion) من بين السفن الهجومية (Assault Ships) الجديدة وتملك ايضاً السفنتين الجسور (Fearless) والباسل (Intrepid) من بين السفن العشر المخصصة لنقل الجنود من نوع سير لانسلوت (Sir Lancelot) . أما قدرتها على حمل الطائرات فهي كافية لمواجهة مقاومة معتدلة . إلا ان الاتجاه الآن هو نحو التفكير باطراد بلغة انزال البساط الأحمر (Red- Carpet Landing) وترك فكرة الحصول على حاملات الطائرات في المستقبل بالرغم من قبول فكرة مساندة القوة الجوية لمواجهة المقاومة الأرضية أمر أساسي . ولقد ذكر هذا في تقرير الدفاع (State- ment on Defence) عام ١٩٦٦ .

ويشير هذا الى تقليص اكثر في المقدرة الهجومية . ومن الناحية النظرية ، كما هي من الناحية العملية ، ستجري عمليات الإنزال في المستقبل بمساعدة الغطاء الجوي من الأرض (Land- Based air Cover) إلا ان هذا الاتجاه ، كما يبدو ، لا يتعدى عمليات المساعدة التي تقدم الى الاقطار الصديقة للمحافظة على امنها الداخلي ولتدافع عن نفسها في حالة وقوع عدوان محدود عليها .

لقد اصبحت فرق البحرية الامريكية (U. S marine Corps) الحربية اليوم ذات طابع ومفهوم جديدين . وتعتبر فرق البحرية هذه الآن الخدمة الـرابعة Fourth Service) في الولايات المتحدة . إذ انها تملك من الرجال ما يقدر بـ (٢٦١) ألفاً وهذا العدد أكثر بكثير من الجيش البريطاني . كما لها اسلحتها الجوية الخاصة بها مقسمة الى اربع فرق كل فرقة في جناح (Four- Wing- Division Teams) ولما كانت المساندة الجوية عن طريق حاملات الطائرات مضمونة لهذه القوة فقد اصبحت مهيأة لعمليات السواحل على نطاق واسع كالعمليات التي كانت مألوفة في المحيط الهادي خلال الحرب العالمية الأخيرة . وستهيىء الخطط الحاضرة في عام ١٩٧٢ كل ما تحتاجه هذه القوة (Corps) من إنزال يكفي لنقل فرقتين من القوة المهاجمة في آن واحد . وسيكون انتقال ٧٥٪ منها بسرعة ٢٠ عقدة[١٤] .

وتكون الفرق البحرية الحربية هذه (Marine Corps) بدون ادنى شك مجموعة لها أهميتها الخطيرة في العمليات المشتركة التي تشترك فيها القوة الجوية والأرضية في آن واحد . وقد تم تدريب جميع بحارة هذه القوة على عمليات النقل (Carrier Operations) بحيث اصبحت القوة البحرية الحربية والسفن التجارية (Navy- Marine Force) مشتركة معاً أداة فعالة بدرجة كبيرة . وعلى اية حال فقد ارتفعت بعض الأصوات المعارضة تتساءل فيما لو كان الاهتمام بعمليات الانزال على نطاق واسع قد وضع في محله في الوقت الحاضر . ومن المتناقش عليه هو انه اذا هدد باستعمال الاسلحة النووية فإن عمليات حشد القوات لبناء قوة ضاربة للسواحل (Beech- Heads) ستكون جميعها هدفاً مكشوفاً للهجوم في الوقت الذي تكون فيه عمليات الهجوم البرمائية في الحروب المحدودة غير محتملة . أما الرد على الاعتراض المتعلق بالقوة النووية هو أن تأثير الاسلحة النووية على القوات البرمائية يجعلها عديمة النفع لا يقل أهمية عن تأثير اية قوة أرضية اخرى . إذ تكون هدفاً مكشوفاً بمجرد ان تنتشر عائمة على سطح البحر . ورداً على الاعتراض القائل بأن فرص استخدام القوات البرمائية على نطاق واسع في الحروب المحدودة قليلة نذكر الإنزالات التي وقعت في الحرب الكورية ونذكر ايضاً عدداً من المناسبات منها التدخل في فيتنام حيث نفذت عمليات التفاف برمائية بدرجة أقل . كما وان الانزال الذي وقع في لبنان عام ١٩٥٨ مثل آخر على الاجراءات الردعية بالرغم من ان الإنزال لم يكن

(١٤) وستجعل العشرون عقدة قناة السويس قريبة الى الساحل الامريكي من جهة المحيط الهادي بمقدار ما هي عليه نيويورك بـ ١٢ عقدة .

من النوع الذي لاقى مقاومة إلا انه كان من المحتمل ان يقاوم .

ان الدفاع العام عن السياسة الأمريكية في استثمار إمكانياتها في قواتها البرمائية ينحصر في كون ذلك أمراً ضرورياً بكل تأكيد وان الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الراغب في توفير هذه القوات . وإذا ما تم توفير ذلك فيجب ان تكون هذه القوات قادرة على العمل السريع القابل للتكييف حسب الحاجة . كما يجب ان تكون هذه القوات موزعة على مساحات واسعة من البحار وان تهيأ لها أجهزة إنزال سريعة وغطاء جوي كافٍ . فإذا ما تهيأت سفن التوزيع الصغيرة (Small Packets) كإجراء للطوارىء المحتملة فلن يكون من التبذير تهيئة رجالها وتدريبهم ثم تهيئة الأجهزة اللازمة لتوزيعها في مجموعات كبيرة . وان الدراسة الدقيقة الرسمية هي وحدها التي تستطيع ان تقرر الفرق في الكلفة بين بناء قوة بحرية قادرة على تهيئة أقل عدد ممكن من جماعات إنزال بحجم فوج (Battalian Landing Teams) والتي تعتبر ضرورية وبين التنظيم الحالي الذي بقوة فرقة مشاة بحرية (Wing - Division organization) وطالما تستطيع الولايات المتحدة ان تتلافى الناحية المالية لبناء القوات البرمائية فإنه من الواضح ان هذه القوات ستكون ذات فائدة كبيرة وسلاحاً يكمل النقص في المستودع الغربي . فبالاضافة الى إمكانية استخدام هذه القوات بالمهام الخاصة بها ، فإن وجود قوة من هذا النوع قادرة على القيام بالإنزال بسرعة وبقوة كبيرة على السواحل المعادية ، سيكون له تأثير ردعي كبير يستعمل على ترسيخ التشكيلات الدفاعية أكثر من طاقة حجمها وذلك بسبب تحركاتها غير المتوقعة .

يمكن ان تكون القوات الجوية بديلاً طبيعياً عن القوات البرمائية . وهناك مناطق معينة من العالم ، وخاصة المناطق التي تعتبر مهمة جداً بين الغرب والقوى الشيوعية ، لا يمكن ان تصلها القوات البرمائية .

وعلى سبيل المثال نذكر لاووس ، ولكن مثل هذه المناطق قليلة جداً في الوقت الحاضر حيث يلتقي عملاق البر(Colossus) ووحش البحر(Leviathan) عسكرياً عند الشواطىء .

فقدرة طائرات الهليكوبتر على الطيران العمودي أعطت القوات البرمائية فرصة للاستفادة من الجو أيضاً . إلا أن القوات الجوية لا تصلح للقيام بهجوم مضاد لمقاومة كبيرة وذلك بسبب عدم استطاعة القوات الجوية ان تصل على شكل كتلة واحدة تعبوية كالقوات البرمائية . ويستند انصار القوات الجوية الى القول بأن

القوات ذات القواعد البرية أقل تهيؤاً للعمل من القوات الجوية كما وانها عرضة للتدمير لكثير من الاحتمالات ومن الممكن علاج نقاط الضعف هذه الا ان وجودها له من الأهمية الخطيرة التي يجب ان يحسب لها حساب . ان انشغال القوات البحرية في عمليات أرضية دائمية في فيتنام قد حولت في الواقع هذه القوات عن دورها الرئيسي الذي ينحصر في التهيؤ الأدنى للمراحل الأولى في حالة الطوارىء .

وقد أثير الاهتمام بالقوات البرمائية في مناقشات نشرتها الصحف السوفييتية العسكرية خلال منتصف الستينات وبنفس الوقت أعيد تنظيم مشاة البحرية في مجموعات ضمت كل منها حوالى الف رجل ارتبطت بالاساطيل الموجودة في البحرين الأسود والبلطيق . وقد بقيت اسباب هذه المناقشات والغرض من إعادة تنظيم مشاة البحرية غامضة وتنص العقيدة العسكرية السوفييتية في جوهرها على احتلال اقليم العدو لتعزيز النصر . وما وجود القوات الروسية البرمائية إلا جزءاً من هذه العقيدة كما ان قوات الجيش السوفييتي تتلقى تدريباً برمائياً مشابهاً . مضافاً الى ذلك الفكرة التقليدية عن الملاحة النهرية وإنزال الجند على السواحل لمساندة العمليات البرية(١٥) . والذي يعزز فكرة البعض بأن نوايا الروس من وراء الجهود التي يبذلونها لبناء استراتيجية بحرية هي السيطرة على سواحل العالم هو النشاط الكبير الذي يبذلونه في الجبهة البرمائية . وعلى الروس ان يدركوا بأنه من الضروري ان تستثمر موارد أعظم إذا ما ارادوا الحصول على قوات برمائية هجومية . ولأجل الوصول الى قوة كاملة من هذا النوع فمن المتوقع ان تضم اليها قوة روسية لحاملات الطائرات ومع ذلك فليس من الصعب ان نجد أدواراً خاصة معينة لقوات محدودة .

ومن هذه نذكر مثلاً ادارة أقمار صناعية أجنبية أو استعادة أسلحة كانت قد منحت الى إحدى الدول العميلة ثم وجدت روسيا ان استعمالها من قبل تلك الدولة يشكل خطراً عليها . وبإمكان القوات التي ترسل لهذا الغرض ان تنزل الى البر بالشكل الاعتيادي . سواء كانت هذه القوة مراكب ملاحية Naval Vessels تجارية أو حتى لصيد الأسماك مجهزة بقوة مشاة بحرية تقليدية(١٦) .

---

(١٥) انظر (الاستراتيجية السوفييتية) لوولف Wolfe صفحة FF ١٨٧ .

(١٦) يعتقد البعض بأن دور المشاة في البحرية تأديبي بصورة رئيسية ضمن اطار القوة البحرية Navy . وقد يكون الأمر كذلك ، ولكن من الصعب ايجاد تفسير للنقاش الذي دار حول العمليات البرمائية .

(٣)

ان سبب توفير وسائط النقل العسكرية السريعة ، وتهيئة المؤن والصيانة للقوات البرمائية مقدماً ، ما هي إلا محاولات لاكتساب القدرة على الاستجابة والتكييف السريعين للتهديدات اينما وقعت . فتعتبر حاملات الطائرات الحديثة حلاً لمشكلة تجهيز قوة جوية بنفس السرعة والتكييف . وبالرغم من أن أصل حاملة الطائرات ما هو إلا إمتداداً للقوة النارية Fire Power وقابلية الاسطول الاستطلاعية في البحر - وهو الغرض الذي لا يزال هدف مهمة الاسطول إلا انه منسي في الغالب - وان تطورها الى حاملة فائقةSuper Carrier ناتج من الجهود المبذولة لجعلها قادرة على المساهمة في القوة الاستراتيجية الضاربة .

فهي عبارة عن مطار تكتيكي متحرك . وهذا مما برر تخصيص المبالغ الكبيرة في الميزانيات البحرية لحاملات الطائرات هذه .

ان الكلفة الباهظة التي تتطلبها حاملات الطائرات بحيث أصبحت فقرة مهمة في الميزانية هي التي جعلتها هدفاً لهجوم رجال الاقتصاد وذوي الخدمات المنافسة لها.

أما أنصار الحاملات فيستندون على الخدمات الفريدة التي تستطيع تقديمها . أما معارضوها فيقدمون سببين لمعارضتهم حسب أهوائهم :

أولهما : إن الخدمات التي تقدمها الحاملات لا تساوي المبالغ الباهظة التي تصرف على بنائها . **ثانيهما** - انها هدف سهل للطائرات ذات القواعد الأرضية .

وكانت نتائج هذا النقاش في الولايات المتحدة والمبنية على التجارب التي مروا بها في الحرب الفيتنامية ، ان يتعزز الرأي المناصر لبناء قوة حاملات كبيرة مما دفع السيد ماكنمارا الى التحول من عروضه لتقليل عددها الى الموافقة على زيادتها . أما في بريطانيا فكان القرار الاكتفاء بالأربع حاملات الباقية حتى عام ١٩٦٦ بدون أي خلف لها . وفرنسا تخلصت من بعض مراكبها القديمة وأبقت على حاملتين صغيرتين إلا أنهما حديثتان . وتأرجحت استراليا بين إزالة حاملتها الوحيدة أو الابقاء عليها وأخيراً اختارت الابقاء عليها . وقررت هولندا التخلي عن حاملتها الوحيدة . أما في أمريكا اللاتينية فقد ابقت الارجنتين والبرازيل على حاملتيهما ، إلا أن الحاملة الارجنتينية قديمة والبرازيلية ادخلت عليها بعض التجديدات .

كما ان قدرتها على البقاء اثناء وبعد الهجوم عالية جداً وخاصة في الحروب المحدودة (Limit War) والشيء الذي لا يمكن نكرانه هو ان أهمية الحاملة تنحصر في كونها عدواً يملك الفرصة للقيام بضربة واحدة حقيقية وقاضية . ولكن ذلك لن يجعل من السهولة الحاملة كمطار، لهبوط الطائرات، بشكل دائم. وطالما كانت الحاملة في عالم الوجود فإن طائراتها عليها تتمتع بحصانة ضد التخريب والقصف . وقد سببت هذه الحاملات الخراب والتدمير لكثير من الطائرات ذات القواعد الأرضية في فيتنام .

ان حصانة الحاملات الفعالة هي سياسية قبل كل شيء . فقد تعرضت الكثير من القواعد الأجنبية الى الزوال بسبب تغير الظروف السياسية. اما القواعد التي كتب لها البقاء فهي خاضعة للاستعمال المحدود جداً. فلأسباب سياسية مثلاً لم تستخدم الطائرات ذات القواعد التايلاندية في المراحل الأولى للهجوم الجوي على فيتنام. كما لم تكن القواعد البريطانية في ليبيا مهيأة للعمل في عام ١٩٥٦ لتساهم في عمليات السويس. وحتى عندما تم الحصول على هذا الإذن الخاص بإقامة القواعد لطائرات شاكلتون Shakelton الاستطلاعية في مدغشقر خلال الحصار الذي فرضته بريطانيا على نقل الزيت ضد روديسيا في عام ١٩٦٦ ، فإن تحديد استعمالها طال من أمد الاعتماد على الطائرات البحرية(١٧) . واكثر من ذلك فإن تحركات الحاملات أقل عرضة للاعتراضات السياسية من نشر الطائرات ذات القواعد الأرضية . فبالامكان جعل تحركات الحاملات ظاهرة أو غير ظاهرة ، مهددة أو متوارية عن الانظار . ويتم كل ذلك بتحفظ كبير أو قليل .

إن نقطة الضعف الرئيسية في حاملة الطائرات هي كلفتها الأولية الباهظة. وقبل ان نقارنها باجهزة منافسة لها ، نقول ان الحاملة غالية جداً لدرجة ان القليل من الحكومات فقط قادرة على بنائها . وحتى بالنسبة للاقطار الغنية جداً فإن بناءها يشكل عبئاً ثقيلاً على مواردها .

اما بالنسبة لقوة بريطانيا الصغيرة فإن باستطاعة واحدة من حاملاتها ان تهيىء سبع عمليات هجوم وتطلق إحدى عشرة طائرة مقاتلة. وقد قيل ان كلفة حاملة

---

(١٧) خلال دورية بيرا Beira Patrol هذه بقيت حاملة الطائرات Eagle راسية لمدة ٧١ يوماً وقامت طائراتها بألف غارة استطلاعية تم تشخيص ٧٥٠ باخرة خلالها . كما قامت طائرات الهليوكوبتر بالف غارة ايضاً .

كهذه بلغت مرتين ونصف بقدر كلفة بناء قوة جوية بنفس الإمكانية وذات طائرات بعدد موازٍ لعدد طائرات الحاملة(١٨)

وقد تكون هناك اعتراضات معينة أخرى بالنسبة لحاملات الطائرات والاعتراضات هذه مثار جدل ونقاش فالحاجة الى بناء حاملات كبيرة معناه تجريد هذه القوة من قابليتها التكيفية للحاجة . وكلما كانت القوة صغيرة كلما كان التجريد كبيراً فالبحرية التي تمتلك قوة ناقلات صغيرة وغالية تضمن وضع معظم بيضها في السلة التي غالباً ما توضع في المحل غير المناسب ويبدي بعض المراقبين من الخبراء قلقهم بشأن إمكانية فشل الحاملة في أداء مهمتها في العمليات الحربية بسبب صعوبة صيانة أجهزتها الالكترونية الحديثة المعقدة وصيانة المعدات نفسها أيضاً. وقد تواجه المطارات الصغيرة نفس هذه الصعوبة أيضاً ولكن إصلاحها بسرعة يبطل الادعاء بأن حاملة الطائرات تمنح فرصة وجود مطار متحرك من الدرجة الأولى .ويعتبر البعض ان الطائرات الدفاعية تلعب أدواراً متعددة الى جانب الدور الدفاعي. ومن هذه الطائرات على سبيل المثال طائرات الفانتوم (ف ٤) .

وانتقاد لاذع يقدم الآن بصورة خاصة للطائرات الدفاعية. وسبب ذلك هو ان هذه الطائرات يجب ان تكون متينة ، وهذا يعني ثقيلة جداً حتى تستطيع ان تؤدي مهمتها اثناء قيام الحاملة بعملياتها وهذا يستوجب حملاً خفيفاً بالنسبة لهذه الطائرات. وعلى هذا كانت الأسلحة التي تحملها هذه الطائرات خفيفة في الأصل . لذا فتحتاج كل الطائرات الى تسليح متكرر لضرب هدف واحد. وهذا أكثر نسبياً مما تحتاجه الطائرات ذات القواعد الأرضية المشابهة لها.

ان المحلل الخبير هو وحده الذي يستطيع التصريح بهذه المعلومات ومع ذلك فإن نتائج كهذه غالباً ما تكون عرضة للنقاش المتضارب.

إلا ان الانتقاد على أية حال لن يؤثر على بقاء الحاملة ما دامت مميزتها الفريدة تجعلها قادرة على القيام بمهمات لا تستطيع اية تشكيلات مشابهة لها ان تقوم بها . ان هذه المميزات التي جعلت وزير البحرية السيد كريستوفر ميهيو Christopher Mayhew ان يصرح خلال حملته القصيرة التي قام بها لمناصرة حاملة الطائرات في

(١٨) انظر (مناقشات ايج . جي) آذار ١٩٦٦ ، العمودان ١٧٩٠ - ٩١.

الظرف الذي كانت تعيش فيه بريطانيا آنذاك تساوي وزنها ذهباً(١٩).

من المؤكد ان الطائرات ذات القواعد الأرضية تلعب أدواراً متعددة،وحتى في أقسى الظروف التي مر فيها الصراع في بريطانيا من أجل قوة الحاملة، لم يصرح انصار البحرية أبداً بأن تكون الحاملة بديلاً كاملاً للقوة الجوية التعبوية الكاملة العدة. وإذا كان العكس هو الصحيح وان القوة الجوية قادرة على القيام بدور الحاملة، لا يمكن في هذه الحالة الاستغناء عن الحاملة بدون ان تكون هناك اية خسارة في القابلية الحربية. وتقوم الطائرات بدورين بارزين في التدخل العسكري في شؤون البلدان الأخرى. فتقوم هذه الطائرات بتوفير مساندة جوية في الوقت الذي ينعدم فيه وجود تسهيلات مطارية في مسرح العمليات مباشرة. وتستطيع الطائرات أيضاً ان تقوم بهذا الدور حتى إذا ما تم إنشاء المطارات. فإذا ما توافرت المطارات فيمكن للطائرة ذات القاعدة الأرضية ان تنقل الى الداخل وتبدأ بالعمل حسبما يقتضيه أمن القاعدة والمحافظة على كفاءتها في تقديم الخدمات اللازمة. وقد أصبح عملياً نتيجة للتحسينات التي ادخلت على النقل الجوي للمسافات البعيدة ، ان يتم الطيران بمساعدة السيطرة الجوية (Air Craft Control) والدفاع الجوي(Air Defence) مشتركة معاً. ومع هذا وحتى بعد عدة سنين من الحملات العسكرية، لا زالت أمريكا تعتبر الخدمات الإضافية التي تقدمها حاملات طائراتها في المياه الفيتنامية أساسية وجوهرية.

اما اذا لم تكن المطارات متوافرة في مسرح العمليات مباشرة فيمكن ان تكون الطائرات ذات القواعد الأرضية نافعة في هذه الحالة شرط ان تكون القواعد الخارجية هذه ضمن المدى الجوي. وفي نقاش دار حول إقامة قواعد على سلسلة من الجزر في المحيط الهندي لمساعدة العمليات الانكلو - أمريكية فات المتناقشين مفهومان مختلفان لهذه القواعد.

اولهما : ان هذه القواعد توفر مراحل وسط يمكن ان تنقل منها الطائرات الى المطارات الصديقة. ويبدو هذا عملياً وهو نفس الشيء الذي يفكر به مناصرو مشاريع كهذه.

وثانيهما: يمكن ان تكون هذه القواعد نقطة انطلاق لغارات هجومية حقيقية.

---

(١٩) صحيفة التايمز ١٣ شباط ١٩٦٥

ويعتمد استخدام القاعدة لهذا الغرض على المدى. وهناك نقاش حاد حول العلاقة بين المديات الاسمية(Nominal Ranges) للطائرة والمسافة الحقيقية الى مركز المعركة. فجزيرة الدابرا (Aldabra) قرب الساحل الشرقي لافريقيا تعتبر من اهم المواقع لانشاء قاعدة يمكن ان يستفـاد منها في العمليـات التي تحدث في بعض منـاطق شرقي افريقيا . ولكن تبقى بعض المناطق الساحلية في المحيط الهندي والتي هي بعيدة بشكل غير مناسب عن اية قاعدة ارضية محتملة[٢٠] .

ان موضوع المدى حساس جداً وخاصة إذا كانت المساعدة المطلوبة قريبة جداً او ان عملية استطلاع محلية ضرورية. أما إذا كانت الحاجة الى عملية مراقبة واسعة او إذا كان الغرض من القاذفات هو القيام بضربات تأديبية او الحيلولة دون توسع النزاعات أو أعمال العنف ، فإن قاذفات من نوع V و (ف ـ ١١١ أ F111A) هي مناسبة جداً للمدى البعيد .

ان عمليات الانزال البرية ضد مقاومة خطيرة تحتاج الى مساعدة جوية قريبة جداً . ان كميات كبيرة نسبياً من المعدات العسكرية المهمة موزعة في جميع انحاء العالم . وعلى هذا فإن عمليات الانزال المصحوبة بقتال في مناطق بعيدة عن متناول المساعدة الجوية التعبوية ذات القواعد الأرضية ستكون صعبة للغاية بالنسبة للاقطار التي لا تملك حاملات الطائرات ولا تستطيع بنفس الوقت ان تلجأ الى مساعدة حاملة طائرات لدولة حليفة . ولقد تضمن التقرير البريطاني عن الدفاع لعام ١٩٦٦ مقاومة للانزال من هذا النوع .

وطالما كان مستوى العمليـات ليس واسعاً لـدرجة انـه يحتاج الى هجـوم واستكشاف بري الى حد بعيد ، فمن الممكن تحقيق الكثير بقوة تسندها سفن تملك اسلحة من الدرجة الأولى للقصف والدفاع الجوي . وبريطانيا نفسها قد لا تستطيع التورط بعمليات بهذا المستوى مع وجود أو عدم وجود الحاملات وقوة من هذه السفن اساسية اذا ما اريد المضي في التدخل العسكري رغم وجود المقاومة العنيفة .

ولكن هناك حدوداً لما هو ممكن تحقيقه . فالسفن حاملة الصواريخ تشكل دفاعاً

---

(٢٠) ان القواعد الأخرى التي تذكر عادة كجزء من سلسلة القواعد البريطانية هي سنغافورة ، البحرين ؛ (Gan),(Masurah) مدينة عربية جزيرة Diegs Garria Darwinواذا فرض وجود استراليا معها فيجب ذكر جزيرة Cocas ، مدينة استرالية .

جوياً ممتازاً ولكن الى حد في عمليات معينة . فهي معرضة الى التدمير في عمليات تسندها التعزيزات إذ ما تعرض مستودع اسلحتها الى النفاد . ومثل آخر لمشهد بحري حديث هو تعرض الشواطىء لنيران السفن التي حلت فيها الصواريخ محل المدافع على السفن الحربية بحيث اصبحت ازالة الغطاء الجوي القريب اكثر اهمية من ذي قبل . ولحد الآن لا تملك القوات البحرية الغربية صواريخ تطلق من السفينة الى السطح بشكل كافٍ . وعلى كل فإن خبراء الحرب البرمائية يقولون بأن ليس هناك بـديل للمدفعية الدقيقة اذا ما أُريد ازالة غطاء جوي قريب(٢١) . وهكذا فإن جهوداً كبيرة تبذل الآن لتطوير الصواريخ من السفينة الى السطح ولكن لم يتم التوصل الى نتائج مرضية لحد الآن .

ان فكرة إقامة سلسلة من القواعد الأرضية لاستخدامها في حالات الطوارىء غير المتوقعة معرضة للشكوك من الناحية العملية. فالكلفة غير معلومة والمواصفات في تزايد ومعها تزداد المصاريف أيضاً يضاف الى ذلك كل الصعوبات السياسية التي ذكرت سابقاً. ومما يشجع فكرة انشاء القاعدة على جزيرة هو موقعها المنعزل وعدد سكانها الضئيل. وهذا مما لا يساعد على فسح المجال للسياسة ان تتدخل. ولكن هذا يحتاج الى الايمان بأن ظاهرة كهذه يمكن ان تكون موجودة في العصر الحديث إذ من المتوقع ان نجد معارضين ومطالبين لأية قاعدة تقام في أي مكان مما يجعل من الصعب للقاعدة ان تؤدي مهمتها بسهولة. وحتى اذا لم يطالب أحد بالقاعدة، فمن المحتمل ـ كما يبدو ـ ان احتلال القاعدة عسكرياً من قبل دولة دخيلة فيه من الاستفزاز والإثارة للسكان المحليين أكثر من انتقال حاملة طائرات من مكان لآخر.

إلا ان تهيئة قاعدة بشكل مؤقت للاستعمال ـ على فرض ان معدات الصيانة ومتطلبات الدفاع تنقل اليها جوياً في حالة الطوارىء ـ يبدو خطوة حاسمة وأكثر عملية من تسيير حاملة الطائرات، ولو انها قـد تثير معـارضة المـواطنين بشكـل أكثر(٢٢).

---

(٢١) وتتعرض الطائرات ، كالصواريخ، الى مثل هذا الانتقاد ايضاً . وقد جعلت ضرورة المساعدة الحربية في فيتنام الولايات المتحدة ان تأخذ بعين الاعتبار بشكل جدي اكثر ، تجديد البارجة(ميسوري) .

(٢٢) ان تهيئة قاعدة كهذه للاستعمال قد يكلف بشكل اكيد اكثر بكثير مما يكلف اعادة تسيير الحاملة . إلا ان هذه السياسة تستند على افتراض ان هذه المصاريف المؤقتة لا تحدث غالباً كما انه يمكن توفيرها من الاقتصاد في المصاريف التي تصرف على صيانة الحاملات .

وفي مجرى الدفاع عن القرار بتقليص قوة حاملات الطائرات البريطانية، أشار تقرير الدفاع البريطاني لعام ١٩٦٦ الى ان بريطانيا ستساهم بالعمليات العسكرية ذات النطاق الواسع مع الحلفاء فقط. وهي لن تقدم المساعدة العسكرية الى أي بلد لم يهيىء التسهيلات المطلوبة بشكل فعال. وإذا كان ضرورياً فإن تعاوناً مسبقاً لتقديم هذه التسهيلات سيؤهل هذا البلد للمساعدة. وهذا قد يعني ـ على ما يبدو ـ بأن بريطانيا ستدخل بنفسها في نزاعات الآخرين. حيث تقدم المساعدة الى جانب واحد وهذا بدوره يقدم التسهيلات المطلوبة وبضمنها القواعد الجوية. وهي لن تجرأ على إدخال قوة الى منطقة لها فيها مصالح مباشرة تريد المحافظة عليها بدون مساعدة حلفائها غير عابئة بشعور أصحاب الأرض الأصليين.

ان الإشارة المطلقة الى كلمة الحلفاء تجيز لأي حلف ان يحدد الظرف الذي يصبح فيه العمل العسكري ضرورياً. وهذا بدوره يعني ان حاملة الطائرات الأمريكية يجب ان تكون مهيأة دائمًا لأي عمل يتطلب تدخلها على افتراض ان بريطانيا لن تجرأ ان تورط نفسها بأي إجراء عسكري بدون مساعدة أمريكا. وطبيعي ان تنشأ بعض المواقف التي ترغب أمريكا ان تساهم فيها ولكن ليس لديها الإمكانية لتزويدها بالمساعدة اللازمة.

اما الإشارة الى التسهيلات المحلية فتصور لنا تقديم المساعدة الى الحكومات المتورطة وتأتي هذه عادة على شكل تدخل عسكري كالمساعدة التي قدمت مثلاً للهند ضد الصين ، وهي أكثر قبولاً، وكذلك المغامرة البريطانية في ماليزيا ضد اندونيسيا.

وقد أجرت أمريكا وبريطانيا والهند مشتركة بعض التمرينات للتأكد من إمكانية استخدام المطارات الهندية في الشمال. والنتيجة كانت انه من الممكن الاستفادة من المساعدات الغربية التي تقدم الى الهند شريطة ان تتم سيطرة الحكومة الهندية في البلاد وتمكين أجهزتها الدفاعية. وعلى كل فإن المبدأ الذي يسير عليه الغرب في تقديم مساعدته للاقطار الأخرى هو مجرد ان تكون هذه الأقطار متعاونة. والتعاون هو مثار تساؤل واستفهام. إذ انه يعني ان القطر الذي يبدي استعداده للتعاون يجب ان يكون مستعداً بنفس الوقت لأن يتخلى عن مصالحه إذا تعارضت مع مصلحة البلد الذي قدم له المساعدة. فمثلاً كان للغرب مصلحة في منع الصين من السيطرة على الهند ولم تكن هذه المصلحة طبعاً من باب التعاطف مع الهند بل كانت بسبب اعتقاد الغرب بأن أمن الهند حيوي بالنسبة اليهم. ويعتمد هذا

الاعتقاد جدياً على وجهة النظر الهندية في التخطيط العسكري المشترك مع الغرب. ومهما كانت العلاقات السابقة فإن الغرب يجد نفسه ماضياً بتقديم المساعدة اليها.

وبالاضافة الى ذلك فليس من الممكن التنبؤ بثقة بالمكان الذي ستظهر فيه هذه المصالح. إذ ان الدلالة العسكرية للحوادث تعتمد بدرجة كبيرة على الظرف السياسي السائد في تلك اللحظة، فكوريا التي أصبحت أرض معركة رئيسية للامريكان بعد استبعادها عن المحيط الدفاعي الامريكي . كان من المفروض ان تكون مثلاً لا ينسى وهو كيف ان مكاناً قد يكتسب أهمية رمزية تصبح بعد ذلك منفعة حيوية لبلد آخر. وهكذا يجب ان ندرك بأن عدم وجود التسهيلات قد يجعل المساعدة صعبة او غير فعالة. ولكن هذا غير كاف لأن تكون المساعدة أمراً غير مرغوب فيه. لذا فإن إدراك الحاجة الى التعاون والتسهيلات المحلية ليس وحده كاف لتبرير تقديم أجهزة كحاملة الطائرات مثلاً بحيث قد تقلل الاعتماد على هذه التسهيلات. وما سبب الأزمات التي تحدث في الأقطار التابعة لاقطار أوروبا الا عدم إمكانية التنبؤ بزمان ومكان وطبيعة هذه الأزمات.

فمهما كانت نقاط الضعف في حاملات الطائرات فإنها مثال يحتاج اليه في أزمات كهذه لما تتمتع به من استقلال وقابلية على التنقل. كما لا يمكن الاستغناء عنها في ظروف معينة، وخاصة في العمليات الهجومية ضد قوات مجهزة تجهيزاً جيداً. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إمكانيات التدخل البحري في شؤون البواخر الملاحية الجديدة المنتشرة في جميع انحاء العالم لاغراض تجارية او تعاونية من قبل الدول العسكرية المتقدمة، ظهرت لنا الحاجة الى حاملة الطائرات على أشد ما تكون ، وسيجد الذين يستطيعون تحمل كلفة بنائها ان حاملة الطائرات ذات نفع كبير.

إلا أن الحاملات غالية فعلاً. ولا يستطيع تحمل نفقات بنائها بشكلها الضخم إلا الولايات المتحدة الأمريكية. فلا عجب إذن ان تقدم بريطانيا بمواردها او بالموارد التي خصصتها لخططها الدفاعية على اتخاذ قرار عام ١٩٧٦ بالغاء حاملات الطائرات التي كانت قد اقرتها لمشاريعها الدفاعية في أواخر السبعينات. وليس معقولاً ان نقلل من خطورة هذه التضحية واول ما يعني هذا هو فقدان بريطانيا لقوة مستقلة وان تتخلى عن الطريق الوحيد الذي تستطيع ان تثبت به مركزها كقوة أساسية الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. فوجود ثلاث حاملات للطائرات في أواخر السبعينات لن تكون قوة قليلة تضاف الى قوة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن

خسارة أمريكا لهذه القوة لن تكون أعظم من خسارتها لمساهمة بريطانيا في حفظ التوازن البحري للتحالف. إذ تستطيع بريطانيا الآن بما تبقى عندها من حاملات مع طائراتها الحديثة ان تقوم بعمليات محدودة تستطيع سفنها الفدائية والهجومية الأخرى السيطرة عليها بمساندة ما عندها من قابلية حسنة في النقل الجوي ومما يبعث على الارتياح ان نرى الولايات المتحدة مستمرة على إبقاء قوة حاملات الطائرات تحت تصرف المعسكر الغربي. والدلائل التي تشير الى قرب زوال القواعد الغربية في الاراضي الأجنبية كثيرة، وإذا ما تم ذلك فإن حاملة الطائرات ستكون الحل الوحيد في الأزمات.

وهناك عدد من النقاط أقل أهمية من سابقاتها تتعلق بحاملات الطائرات. وقد أثارت هذه النقاط النقاش في السنين الأخيرة. وقد بذلت الجهود لحل مشكلة الكلفة العالية للحاملة وذلك بتقديم تصميم لناقلات أصغر حجمًا.

إلا ان هذا المشروع انهار من أساسه إذ وجد ان الأجهزة والمعدات التي يحتاج اليها لبناء الناقلة الصغيرة لا يتناسب وعدد الطائرات التي تسعها. أما إذا كان وزن الحاملة أكثر من خمسين الف طن فإن قابلية سطحها لاستيعاب الطائرات تزداد زيادة كبيرة. فتستطيع حاملة ذات حمولة خمسين الف طن ان تستوعب عدداً من الطائرات يبلغ ضعف عدد الطائرات التي تستوعبها حاملة ذات حمولة خمسة وثلاثين الف طن في الوقت الذي لا تزيد فيه كلفة بناء وتشغيل الأولى أكثر من-٢٥ ٪ ومن ناحية أخرى فإن الحاملات الصغيرة وهي نفس النوع الذي تملكه فرنسا أقل صلاحية من الحاملات الكبيرة للبقاء في الماء. إذ انها تسبب تعباً للملاحين من جهة وعدم صلاحية الاحوال الجوية للطيران لمعظم الوقت من جهة أخرى. وقد اقترح البعض استعمال الطائرات العمودية من نوع Vtol وطائرات ذات المدى القصير للطيران Stol على الحاملات الصغيرة . أما بالنسبة للحاملات الكبيرة فقد ثبتت عدم صلاحية هذه الطائرات لها . وذلك لسببين :

أولاً - ان جهاز قذف الطائرات Catapult والجهاز الكابح Arrester gear يجعلان قابلية الطائرات ذات المدى القصيرمتنقلة.

ثانياً - ان نسبة وزن الطائرة الى ما تستطيع انجازه رديئة جداً. فضلاً عن ان استعمال الطائرات العمودية ذات المدى القصير للطيران Stol على الحاملات الصغيرة يثير مشكلة الصيانة . كما ان فكرة وضع طائرة أو طائرتين إضافيتين ذات

تصميم لاغراض اخرى على الناقلة يخلق نفس المشكلة . ومع ذلك فإن فكرة كهذه قد تلاقي ترحاباً في دوائر البحرية التي لا تملك الحاملات خاصة اثناء الحرب البحرية التي ستبحث فيما بعد .

وفي الطرف الثاني من المشكلة، كانت هناك مناقشات حادة حول استخدام القوة النووية في تسيير الناقلات. وقد أحدث استعمال القوة النووية في الغواصات تقدماً كبيراً في قوة الاحتمال وقابلية الغوص. فالغواصة ذات القابلية المتناهية في الغوص تشكل سلاحاً جديداً تماماً لا يمكن ان تقارن كلفته بأي سلاح آخر مشابه.

أما بالنسبة للسفن السطحية فإن الفرق أقل بكثير مما هو عليه في الغواصات النووية. فالسفن النووية أكثر تحملاً من السفن المجهزة بالقوة المعتادة : فتستطيع الحاملة انتربرايز ان تبحر لمدة أربع سنوات من دون ان تتزود بالوقود.

ونقطة أخرى تستحق الذكر وهي أن السفن الصغيرة بحاجة الى التزود بالوقود في فترات متقاربة. لذا فإن تزويدها بالقوة النووية سيوفر عليها هذه العملية الى حد بعيد وإذا ما فكرنا بالكلفة الحاضرة فقط فإن القرار سيكون بالنسبة للكمية وليس النوعية. وتشير الدراسات الى انه بقدر ما يتعلق الأمر بالحاملة فإن الاهتمام سينحصر بقدر ما تستطيع الحاملة وحدها تقديمه نتيجة لتزويدها بالقوة النووية. وفيما عدا ذلك تهبط الفوائد هبوطاً حاداً[٢٣].

(٤)

من الواضح ان القوة البحرية ستكون القوة الاساسية في أية إجراءات لمساندة العمليات البرية. ولن تستطيع القوات الغربية الدخول في أية تعهدات من دون ان تضمن اشتراك هذه القوة. ومن دون ان يكون هناك مرور بحري آمن فلن يمكن السيطرة على العمليات العسكرية في الأراضي الأجنبية مطلقاً. ولم يأت بعد ذلك اليوم الذي تستطيع به الطائرات ان تحل محل السفن في هذا المضمار ويبدو في

---

(٢٣) اقرأ (واشنطن بوست) ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥ وتشرين الأول ١٩٦٣ وكانون الثاني ١٩٦٥ .

الحقيقة ان هذا اليوم لن يحل. وستبقى المواصلات البحرية والجوية متممة كل منهما للأخرى أما بالنسبة للقوات البحرية المقاتلة فيظهر أنها تشارك القوةالجوية في قابليتها على العمل بسرعة وبشكل تكيفي في جزء واسع من الكرة الأرضية. ويقابل السرعة التي تتميز بها القوات الجوية، حرية التنوع في العمل تملكه القوات البحرية. وهذه صفات ينظر اليها بعين الاعجاب لملاءمتها في عصرنا هذا لطبيعة الحرب المحدودة خارج أوروبا. تلك الحرب القابلة للانشاء، السريعة الاندلاع، الماضية في طريقها، المثيرة للجدل في مفهومها. وطالما وجدت حروب كهذه فسيكون للقوة البحرية الدور الرئيسي فيها.

الفصل الرابع : حالات لحرب محدودة في البحر

(١)

لقد اتخذت الحروب التي شنتها القوات البحرية منذ الحرب العالمية الثانية شكل مساندة العمليات العسكرية التي وقعت على البر. وإذا ما قيست كافة هذه الحروب وديمومتها لوجدنا ان أشد الحروب ضراوة لم تتعد هذه المساندة. وجاء هذا نتيجة طبيعية للصراع العالمي الشامل الذي لا يملك فيه احـد الخصمين لا القابلية ولا الحاجة الى خوض حرب بحرية. ومع ذلك لم يخل المشهد البحري من النزاعات بصورة تامة. وقد شملت الحملات الثورية والفيتنامية مناوشات بين سفنها البحرية أو أحياناً عمليات زرع الألغام. وقد وقعت أيضاً بعض الاصطدامات البحرية بين بريطانيا واندونيسيا وبين قوات الصينيين. وكذلك حدثت معركة بحرية صغيرة في التدخل العسكري في قناة السويس. مضافاً الى ذلك وقوع بعض الحوادث التي أدت الى مقابلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. وقد أعطت هذه الأزمة فرصة للقيام باعمال عدوانية بحرية. وليس هنا ما يدعو الى الاعتقاد بان مقابلات من هذا النوع لن تقع في المستقبل. وإذا لم تقع هذه المقابلات حقاً فسيحتاج الأمر الى توضيح خاص.

وقد تتخذ الحرب في البحر أشكـالاً مختلفة في المستقبل. فقد تنشب هـذه الحرب بين الست، او ما قارب ذلك من الدول الكبرى او بين دولة أصغر ودولة

حليفة لإحدى الدول الكبرى. أو قد تنشب بدلاً عن ذلك بين دولة كبرى وأخرى صغرى. كما حدث في قضية السويس. او بين دولتين صغيرتين كما حدث بين ماليزيا واندونيسيا حول مشاكل محلية. أما إذا كانت هناك قوة نووية وجب التأكد فيها إذا كان من المحتمل ان تشترك هذه القوة والى أي حد. وإذا لم تشترك الدول الكبرى في الحال او مباشرة فإن احتمال تدخلها كبير. ومن الممكن ان نتصور درجة هذا التدخل إذا استطعنا ان نعرف نوعية الشعور بين القوتين الكبيرتين. فقد تحاول هاتان الدولتان بتدخلهما جر النزاع المحلي الى نزاع او انهائه قبل ان يصل الى هذه الدرجة. لذا فإن الموقف الذي ستقفه الدول الكبرى من النزاعات سواء كان ذلك في محاولة لتوسيعها أو لمنعها هو الذي سيقرر المشهد البحري في المستقبل.

وسيعتمد هذا طبعاً على الجو الذي سيحيط الشؤون الدولية والمكان الذي ستلعب فيه القوة دورها الرئيسي سواء كان ذلك بشكل علني أم خفي. ومهما كان الجو الذي سيحيط العلاقات الدولية، فإن النزاعات التي يحتمل ان تشترك فيها الدول الكبرى يجب ان تكون تحت قيود تفرض عليها نتيجة لاحتمال تطور هذه النزاعات الى حرب شاملة أو حرب نووية. ومن ناحية أخرى فإن النزاعات المحلية بين الدول الصغرى قد تتطور الى حرب كلية بالنسبة للطرفين المتنازعين إذا لم تتدخل الدول الكبرى لإنهائها.

هناك عدد من الطرق التي قد تظهر بها الحروب الحقيقية في البحر. وأوضح هذه الطرق وأكثرها احتمالاً هو امتداد لحرب محدودة قد تنشب على اليابسة، سواء كانت هذه الحرب حرب تحرير أو حرب تدخل في شؤون بلد من البلدان. وبصورة عامة فإن القوة البحرية التي خاضت حروباً كهذه هي قوة غربية وليس غيرها. فقد قامت قوات كهذه بقصف الشواطىء وجلب الجنود والامتعة وتأمين مواصلات ساحلية سليمة. ومع ذلك فإن هذه الحماية لم تكن كاملة. فقد مزقت قوات الأمم المتحدة خلال الحرب الكورية بمساعدة الألغام التي استعملت بشكل فعال في ميناء (ونسان) كما نجحتْ زوارق الطوربيد التابعة لفيتنام الشمالية في انهاك القوات البحرية الأمريكية القريبة من السواحل الفيتنامية. إلا أن هذه حالات استثنائية. فهجوم زوارق الطوربيد التابعة لفيتنام الشمالية كان عملاً جديداً لم يسبق له مثيل. وكان رد الفعل العنيف الذي تمثل في الإجراءات الأمريكية في قصف القواعد البحرية لفيتنام الشمالية، والذي لم تكن أمريكا لتقوم به، دليلاً على ما كانت تتمتع به القوات الأمريكية البحرية من حصانة حتى وقت إصابتها بزوارق الطوربيد

الشمالية. وكان رد الفعل هذا محاولة واضحة لضمان استمرار القيــود المفروضة على الطور الذي تتخذه الحروب البحرية في هذا العصر.

من الممكن ان تكون حروب التدخل حرباً بحرية في بدايتها. وقد تعتقد القوة المتدخلةبان مهاجمة السفن، سواء كانت هذه السفن تجارية أم بحرية، هي أحسن طريقة للتأثير على الأغراض الرئيسية لهذه السفن. وعلى هذا فقد تنشأ الحرب البحرية في بدايتها بسبب التدخل الذي غالباً ما يكون من قبل قوة بحرية غربية أكثر مما يكون رد الفعل لخصومها.

وحتى عندما شملت الحرب الفيتنامية جزءاً واسعاً من المناطق، فإن الحماية التي كانت تتمتع بها القوات البحرية الغربية، والتي كانت أمريكية في الغالب، تستحق الاعتدال في استخدامها والذي أدى هذا بدوره الى سلامة طرق المواصلات البحرية لكل من الغرب والشيوعيين الى حد ما.

لذا فإن من المهم ان نتساءل ما الذي يحافظ على القيــود التي تؤدي الى حماية القوات في البحر اثناء حروب التدخل ؟ ويبدو ان أساس ذلك يتكون من شقين: الشق الأول ينحصر في منع القوة المحلية التي تعمل القوة البحرية ضدها من اتخاذ أي إجراء نتيجة لرد الفعل ضد استخدام القوة ضدها أو على الأقل الحيلولة دون توسيع رقعة النزاع. وان أية قوة إضافية تضطر القوة المسيطرة الى جلبها نتيجة إجراءات قد تتخذها القوة المحلية ما هي إلا تأكيد على الحماية البحرية لقوات التدخل هذه. والشق الثاني يستوجب عدم حدوث أي تقابل مباشر بين القوتين المتنازعتين ويمكن للقوة البحرية المسيطرة ان تضمن ذلـك. وعمليات منـع هذه المقابلات بين القوى المتنازعة خوفاً من توسع النزاع بينهما ليست بالأمر السهل كما ويصعب ضبطها. وعلى هذا فإن الحماية البحرية هي ليست امتيازاً طبيعياً تتمتع به القوات البحرية في حالات كهذه، بل يجب ان يحصل عليها نتيجة التفوق البحري المحلي الفعلي بالاشتراك مع ما تتمتع به تلك القوة من سمعة دولية تتعلق بقوتها. وهكذا فإن زيادة القوات البحرية المرابطة يقلل الحاجة الى القيام بعمليات بحرية فعلية. ومعنى هذا ان عامل الردع الذي يمنع القوة المحلية أو أي واحد من حلفائها من التدخل البحري تقرره القوة البحرية المهددة وقوتها من ناحية والخوف من توسيع رقعة النزاع من ناحية أخرى.

وإذا ما تقرر خرق الحماية التي تتمتع بهـا القوة البحـرية نتيجـة للضغط

البحري الذي تفرضه القوة المهددة. فإن هذا الخرق يأخذ أشكالاً متعددة تشمل كل مايملكه ذلك القطر من إمكانيات بحرية تحت تصرفه. وفي الحالات التي تشترك فيها عدد من قوات أقطار مختلفة كما هو الحال في الحرب الفيتنامية، يجب ان يتقرر فيما إذا كانت إجراءات الخرق هذه تنفذ بشكل مكشوف من قبل الأعوان او بصورة سرية من قبل دول صغرى نيابة عن الدول الكبرى او بدون ذكر اسم أية دولة تقوم باعمال خرق حماية القوات البحرية المهددة.

وقد أصبح من الممكن بفضل الأجهزة البحرية الحديثة القيام بإجراءات عسكرية من دون الحاجة الى ذكر اسم أية دولة فمن الصعب مثلاً في عملية زرع الألغام ان يذكر اسم أية جهة تقوم بذلك وخاصة في النزاعات التي تكون فيها الأطراف متعددة. وحتى إذا تم التعرف على أصل هذه الألغام فمن الصعوبة التأكد من هوية الزارع وخاصة إذا أخذت طريقة مضللة أخرى. أما إذا أخذ أصل الألغام بنظر الاعتبار فلن ينجو من المضايقة والازعاج إلا عدد قليل من القوات الكبرى التي تقوم بصنع الألغام. أما في حالات الحرب المحدودة حيث يكون من المهم جداً اختيار الإجراء الصحيح للتحركات العسكرية فإن تعيين الجهة المسؤولة عن المبادرة مهم الى حد بعيد.

وتعتبر الغواصات من الأساليب السرية في العمليات البحرية. إذ لا يمكن التعرف عليها ما لم يمكن القبض على من يبقى على قيد الحياة في حالة تحطمها او ما يتبقى من حطامها بعد غرقها. وان عدم القدرة على تعيين هوية الغواصات قد يكون في الحقيقة من العوامل الخطيرة للاجراءات المعاكسة الواجب اتخاذها في حالات الحرب المحدودة. فقد تعتبر قوات الأسطول العاملة كقوات بحرية أمريكية في المحيط الهادي ان أية حركة قريبة تشعر بها عدوانية تضطر الى اتخاذ إجراء مناسب لما تعتقده.

فالولايات المتحدة الأمريكية متأكدة من ان معظم الغواصات الروسية تقوم اليوم بمهمة ملاحقة ومراقبة نشاطاتها البحرية في كل مكان، في البحر الأبيض المتوسط مثلاً. وهذا ما أعطى الأسطول السابع فكرة عن المهام التي يجب ان يقوم بها كأسطول رئيسي في الحرب القادمة. ولكن إذا ما نشأت حالة كهذه فعلاً فسيكون من الخطورة جداً اتخاذ أي قرار لإغراق أية سفينة في حرب محدودة من دون التأكد من شخصيتها او مهمتها. فانتشار الغواصات الواسع في بحار العالم في السنين الأخيرة نتيجة للمركز المرموق الذي تحتله بين القوات العسكرية زاد من

احتمال الوقوع في خطأ تشخيص هويتها. وهناك فرصة واسعة للقوات البحرية لأن تقلل احتمال الخطأ هذا وذلك بالعمل بحذر شديد في حالات خاصة ومن ناحية اخرى فقد وجد ان نشر الروس لغواصاتهم في مياه اندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة ما هو الا نتيجة لاعتقادهم بأن نشر عدد كهذا من الغواصات في مياه ضيقة كهذه قد تعمل على إرباك الصورة الاستراتيجية للغواصات وهذا بدوره يؤدي الى خلق صعوبة أمام القوات الغربية على تحديد هوية الغواصات الموجودة في هذه المياه[1]. وستكون إحدى مهام الثورة البحرية في المستقبل وخاصة مهام قوة مقاومة الغواصات هي تزويد المعلومات الأكيدة عن المسؤول عن الأعمال العدوانية في البحر وطبيعة هذه الأعمال بالضبط.

لما كان من الممكن استخدام بعض الأسلحة البحرية بشكل غامض في وسط يستطيع الكل التحرك فيه بدون رقابة، فإن للسفن بعض الخصائص التي تمنحها شكلية خاصة في تحركاتها. ومن هذه الأسلحة الغواصات لقدرتها على الاختفاء وكذلك الألغام حيث تعتبر ملائمة للاستعمال بعيدة زمنياً ومكانياً من مناشئها. وأكثر هذه الخصائص بروزاً هي الذاتية المستقلة التي تتمتع بها السفن الحربية بحيث ان أي قتال يحدث بينها يرمز الى قتال بين الدولتين التابعتين لها. وعليه فمن الصعب جداً إبقاء الغموض في حالة تشخيص هوية السفن. ويصبح من الصعب جداً تقديم أية مساعدة خفية، أكثر صعوبة على الأقل من تقديم مساعدة على شكل جنود متسللين على اليابسة. ومما لا يمكن نكرانه هو إمكانية تقديم المساعدة على شكل شفرة بحجة تقديم إرشادات او توجيهات الى هذه السفن . ويمكن بالاضافة الى ذلك نقل ملكية السفن واعتبار بحارتها متطوعين. إلا أن تشخيص هوية السفينة الغربية وخاصة الكبيرة منها التي تحتاج الى ملاحين نظاميين، وليس كالطائرة التي قد تحتاج أحياناً الى ملاح واحد فقط، فإن هذا جعل من الصعب إطلاء هذه الحجة

---

(١) لقد تم تسليم ٤٦ غواصة الى الاقطار النامية بين ١٩٤٥ و ١٩٦٥ . اربع غواصات سلمت قبل ١٩٥٥ (من قبل امريكا الى بيرو) ومنذ ١٩٥٥ سلمت بريطانيا أربع منها الى اسرائيل وتقوم الآن بتسليم أربع اخرى الى استراليا . اما امريكا فقد قامت بتسليم ١١ غواصة منذ ١٩٥٥ (واحدة الى الباكستان ، ٢ الى الارجنتين ، ٤ الى البرازيل و ٢ الى شيلي و ٢ الى فنزويلا) وروسيا سلمت ٢٣ (٩ منها الى الجمهورية العربية المتحدة و ١٤ الى اندونيسيا) . اخذت هذه المعلومات من (اسلحة الى الدول النامية) لـ جي . ال ـ ساتين وجي . كمب بحث ادلفي رقم ٢٨ (لندن : معهد الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٦٦).

عن الآخرين .

لذا فإن استخدام السفن الكبيرة في العمليات العسكرية من قبل دولة نيابة عن دولة أخرى أمر لا يمكن إخفاء طبيعته ودوافعه عن الآخرين، شريطة ان تحدد شخصية هذه السفن أو وقوع إحداها في أيادي العدو.

وبنفس الطريقة امكن تحديد مساعدة فيتنام الشمالية لقوات الفيت كونغ بشكل لا يقبل الخطأ سرعان ما وصلت الحرب الى درجة احتاج فيه الطرفان الى قوات عسكرية نظامية.

وإذا ما أصبح النزاع البحري مكشوفاً بين القوى الكبرى فإن الموقف يستلزم مقابلة وجهاً لوجه بين هذه القوى. لذا فتحاول الدول الكبرى هذه تحاشي موقف كهذا وقد نجحت هذه الدول في ذلك حتى الآن إلا إذا اعتبر دور الصين في كوريا دوراً رسمياً. والشيء الذي جعل الأزمة الكوبية ذات خطورة عظيمة هو التصادم الذي اوشك ان يقع بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا . وعلى كل فإن الحادث نفسه أعطى إحساساً بأن مقابلة القوى الكبرى بعضها للبعض وجهاً لوجه أمر ممكن الوقوع وليس أمراً مستحيلاً. وبنفس الوقت لا يمكن نكران الحقيقة التي أظهرت الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل القوتين المتنازعتين لتجنب أي اصطدام مباشر. ولو فرضنا وقوع هذا التصادم وان قتالاً حقيقياً دار بين الطرفين فستصبح مهمة كل جانب شاقة في تحاشي الخسارة أو عدم الفوز حتى ولو احتاج الأمر الى إجبار الخصم الى رفع مستوى القتال الى حد أكثر مما يستحق الموقف. ويمكن ان يقال نفس الشيء عن العمليات الجوية أو البرية التي قد تصاحب أي نزاع في البحر. ليس توسيع حروب التدخل عن طريق البحر الأسلوب الوحيد الذي يؤدي الى نشوب القتال في البحر. بالرغم من ان هذا التوسع أمر يسهل وقوعه الى حد كبير. وتبقى دائماً إمكانية استدعاء القوات البحرية للعمل في حالة وقوع حرب محدودة قد تنشب بين دولتين من الدول الكبرى. إلا ان الاهتمام الكبير الذي يبذل لتجنب وقوع أعمال عدوانية بصورة مباشرة يجعل نشوب حرب كهذه بعيد الاحتمال. وقد تمثلت هذه الأعمال العدوانية بشكل رئيسي في الحرب الباردة بين الشرق والغرب. ويبذل المعسكر الشيوعي بصورة خاصة مثل هذا الاهتمام . ويضم هذا المعسكر الصين أيضاً بطريقتهم الغريبة. ويصدق هذا بشكل أكيد في أوروبا شريطة ان

تحافظ دول حلف شمال الأطلسي على مكانة قوية معقولة. ويبدو أن أكثر عمليات خرق الحدود من قبل الشيوعيين ودخولهم مناطق دول حلف شمالي الأطلسي بالشكل الذي عبر عنه المعلقون تتم عن طريق البر.

أما عمليات تحديد طبيعة الهجوم واتخاذ إجراء معاكس قد يتم أيضاً عن طريق البر أو الجو. وبعد هذه النقطة سنعالج القضايا التي تحت عنوان الحرب العامة أو الشاملة. وإذا ما نشبت حرب محدودة واسندتها الدول الأوروبية بصورة جدية وبالشكل المتوقع فمن المؤكد ان يصاحب ذلك محاولة كل جانب لعرقلة مواصلات الجانب الآخر وتسهيل أو عرقلة إنزال الجنود في الشمال والجنوب كما ويظهر ان الطائرات التي تطلقها الحاملات ستكون قوة تسند هذه العمليات إذا ما تهيأت الظروف المناسبة لذلك. ومن الطبيعي أن تكون مساهمة القوات البحرية في الهجوم أو الدفاع أمراً حتمياً. وإذا ما أصرت الصين على سياسة الضغط الخارجي في آسيا فمن المحتمل جداً ان تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في مقاومتها على ذلك. ومعنى هذا احتمال حدوث تصادم بين قواتها البحرية. ويعطي هذا مثلاً من أمثلة المقابلة المباشرة بين قوتين عظيمتين في الجو. إلا ان وجهة النظر البحرية ، لا تعتبر الصين من بين الدول العظمى. وبالرغم من هذا تشير الدلائل الى ان بحريتها أكبر بحرية موجودة بين الدول الآسيوية فهي تضم بالاضافة الى حوالى عشرين مدمرة وثلاثين غواصة قديمة إلا أنها غير مهملة، عدداً كبيراً من الزوارق النسافة* ويحوم الشك الآن حول نوعية البحرية الصينية وقدرتها على العمل بصورة عامة وذلك بسبب وقوعها تحت سيطرة الضباط العسكريين بعد الحرب الثورية. إلا ان عناية خاصة بذلت بالسفن الصغيرة حيث استخدمها الوطنيون في عملياتهم. ومن الممكن ان تشكل هذه السفن ، إذا ما صاحبتها عمليات زرع الألغام التي برع بها الصينيون لخبرتهم في هذا الحقل ، تهديداً هائلاً لاعدائها على طول الشواطىء المتعرجة الضحلة .

نتيجة لخصائص القوات الصينية البحرية هذه مضافاً اليها التقييدات التي

(*) ان التسمية الدارجة حالياً هي زورق طوربيد ولكن هذه الترجمة خاطئة لأن الاصطلاح المقرر ـ هو (نسيفة) انظر ص ١٦٧ من مصطلحات العلاقات الدولية والسياسية لمأمون الحمدي .

ستفرض على المقابلات العسكرية في المستقبل بسبب الخطر النـووي، فلا يمكن الاعتماد في أية مقابلة قد تقع بين القوات الغربية والقوات الصينية على فكرة ان الصين أقل من الغرب في إمكانياتها البحرية.

ومع ذلك فهناك إمكانية أخرى قد تؤدي الى وقوع تصادم مسلح في البحر . وتنحصر هذه الإمكانية بإستخدام الضغط غير المسلح في البحر. وسنبحث إمكانية بذل مثل هذه الجهود في فصل لاحق. إلا انه من الواضح ان مناورات من هذا النوع تحمل بين طياتها احتمالاً لمقابلة مسلحة. وإذا ما اردنا ان نكون أكثر دقة، فنقول انه إذا ما وقعت أعمال عدوانية في البحر فستفشل محاولات استخدام الضغط غير المسلح وستنشب بدلها حرب محدودة ويجب ان يحسب لنتائـج كهذه حسـاباً مقدماً. وعلى هذا فإن الإستعداد لمواجهة موقف كهذا، قد تستخدم فيه المقاومة المسلحة، أمر ضروري للسيطرة على الموقف بنجاح. وكما في حالة المحاولة للمحافظة على حماية القوات البحرية خلال حروب التدخل، فإن ما تتمتع به القوة البحرية من مركز مرموق قد يعتبر عاملاً رئيسياً لمنع وقوع التلاحم. ويتوقف في الواقع نوع الإجراء المتخذ، مسلحاً أو غير مسلح، على هذا العامل ومن الممكن معرفة ذلك مقدماً إذا ما وضحت نوايا أحد الطرفين واستعرضت انجازاته في الماضي لتحديد المكانة التي يتمتع بها. وتشابه هذه الظاهرة نفس الحالة التي ذكرناها سابقاً والمتعلقة بحفظ السلام أو الإجراءات البوليسية. فهي إذا كانت من النوع الذي يفرض بالقوة وليس أمراً تتفق عليه الأطراف المعنية مقدماً بموجب إتفاقية مسجلة، فيكون الموقف أقرب ما يكون الى حرب محدودة بمعناها المتـواضع ويعتبـر أيضاً محـاولة للمحافظةعلى السلام ولكن بعدان تقع حادثة ما. ان إمكانية وقوع نزاع بين سفن الدول الرئيسية المشتركة في الحرب البأردة جعل البعض يعتقد بأن حرباً هائلة قد تنشب كلياً في البحر وتنتهي في البحر أيضاً بينما تبقى اليابسة في مأمن. ان فكرة توقع (الحرب في البحر) قد اشغلت اهتمام المسؤولين عن البحرية الأمريكية في السنين الأخيرة ولعبت دوراً مهمًا في البيانات الميزانية[٢].

---

(٢) يقصد بـ (الحرب في البحر) في بحثنا الحالي احتمال وقوع قتال في البحر- أي نهاية الحماية البحرية - من ناحية والى القتال البحري نفسه من دون ان يشمل القتال على اليابسة من ناحية أخرى. وعلى كل فان المعنى الثاني هو المعنى الذي يستعمل في الدوائر البحرية على الأكثر . اما متطلبات الميزانية فهي نفسها في كلتا الحالتين .

ان ادارة الحرب بين السفن في البحر كلياً والحؤول دون القيام بأي أعمال عدوانية على أو ضد اليابسة يحتاج الى درجة عالية من ضبط النفس. إذ ان نشوب حرب كهذه يكون بطريقة خاصة إذ لا يمكن على وجه التحديد ان تنشب نتيجة لمقابلة تقليدية على اليابسة. وأكثر الفرص احتمالاً لنشوب حرب كهذه هي محاولة استخدام الضغوط غير المسلحة والتي ذكرناها سابقاً. فإذا ما اختارت إحدى القوات البحرية البحر ليكون مسرحاً لنقل نزاعها من المستوى الدبلوماسي الى المستوى العسكري، كفرض حصار مثلاً، فإن احتمال نشوب أعمال عدوانية يكون قريباً جداً. وإذا ما فضلت الدولة التي استخدمت الضغوط غير المسلحة ضدها ان تقابل التحدي في البحر على ان تقابله في أي مكان آخر فإن المشهد الحربي سيكون محصوراً في البحر.

وإذا كانت الأسباب الأصلية للنزاع بحرية فإن حصر المشهد في البحر سيكون أعظم. اما إذا كانت لاسباب الخلاف علاقة بنزاع على اليابسة ـ تكرار أزمة برلين مثلاً ـ فإن إغراء العمل حيث أصل النزاع كبير جداً. وهناك من ناحية أخرى مناسبات ممكنة لوقوع إحتكاك في البحر بسبب قضايا معينة كصيد الأسماك او تقييد حرية المرور او مراقبة عدوانية للتحركات البحرية وسياساتها فيكون من الصعب جداً في حالات كهذه منع نشوب قتال بسبب أعمال عدوانية تقع على اليابسة. ان احتمال وقوع مقابلات عسكرية كهذه يقودنا الى الافتراض بأن الأعمال البحرية العدوانية قد تنشب مباشرة دون ان تكون هناك أية أسباب لاستخدام القوة البحرية غير المسلحة. وهكذا فيمكن ان يتصور المرء، ولو نظرياً على الأقل، حرباً بحرية تنشب بين المراكب البحرية وحدها، حرباً يمكن ان تستثنى منها حتى السفن التجارية كلياً او جزئياً.

وأكثر الأمثلة على وقوع الحرب في البحر ضرباً هي الحالات التي يستخدم فيها الغرب قوته البحرية بالتضييق على الاتصالات بين القوات الشيوعية. يجب ان نذكر أيضاً ان هناك حالات كثيرة يحدث فيها العكس. أي قيام القوات الشيوعية بالتضييق على الاتصالات بين القوات الغربية. ولا أساس يدعونا للثقة التامة بأنه إذا ما قامت حرب ضد المواصلات البحرية ستوجب اشتراك كل دول حلف شمال الأطلسي والقوة السوفييتية، فإن دول حلف الأطلسي هم الذين سينجحون[٣].

ولكن إذا نظرنا الى المستقبل فيمكن ان ندرك بسهولة فرص مهاجمة

(٣) ستبحث هذه النقطة فيما بعد. انظر ايضاً (الاستراتيجية البحرية) لكريتون ص ٨٧.

المواصلات بشكل قد تنفرد به قوات معينة ضمن إطار تحالف مفكك. ان انسحاب أمريكا وبريطانيا من المحيط الهندي والشرق الأقصى قد يترك الفرصة أمام الصين لكسب أسبقية بحرية تساعدها على التأثير على التجارة البحرية الأساسية في المنطقة بشكل سيىء. وحتى بدون هذا الانسحاب بإمكان اسطول ثابت من الغواصات ان يسبب أضراراً خطيرة لطرق المواصلات وان يفرض شروطاً قاسية للمرور على خصومه.

فاليابان وحدها، مثلاً، والتي شلت خلال الحرب العالمية الثانية بسبب خسارتها في الملاحة، تستورد حوالى ٧٥ مليون طن من النفط في السنة من الخليج العربي. ويمر هذا النفط من المحيط الهندي المسيطر عليه وممرات اندونيسيا الضيقة. وحتى في حالة إعفاء أمريكا وبريطانيا من التزاماتها هذه، فسيستوجب على قطر كاليابان ان يطور قواته البحرية بشكل أساسي وإلا بقيت سفنه هدفاً لأية قوة بحرية قد تتورط معها اليابان في نزاع. ويصدق هذا على عمليات الهجوم الحقيقية وعمليات الحصار السياسية او تدخلات أخرى غير حربية.

ان إمكانية استخدام مضايق اندونيسيا للتدخل في سير الملاحة ما هي إلا مثل خاص لبعض النقاط الخاصة بالممرات المائية والتي تشكل خطراً جدياً يتطلب الحكمة في المعالجة. فهناك عدد من المضايق التي تحتل مراكز حيوية في طرق الملاحة. ومن أبرز هذه الطرق بناما والسويس ومضيق جبل طارق وملقا Molacca وسندا Sunda وخليج عدن فالسيطرة على هذه الممرات إذا ما وقعت حرب بحرية ذات أهمية استراتيجية تقليدية. كما ان استغلال هذه الممرات في ايام السلم أمر غير خاف على أحد لإيقاع الأضرار بالخصوم بدون ان يكون هناك استخدام أي سلاح او إثارة رد فعل الحكومات التي تملك قوات بحرية منتشرة في المياه العالمية.

ومن السهل نسبياً ايجاد الأساليب اللازمة للسيطرة على او مضايقة المراكز الحساسة هذه إذا ما نشبت حرب محدودة في البحر. وقد ذكرنا سابقاً كيف ان مطالبة اندونيسيا بالمضيق الذي يقاطع مع مجموعة جزرها قد أدى الى منع تحركات الغرب البحرية. وإذا استمرت المحاولات لتوسيع حق السيطرة على البحار العامة لإسباب مختلفة كنا قد حددناها في الفصول السابقة، فسيعطي ذلك فرصة لمناورات فيها مضايقة وإزعاج تحت ستار الشرعية. إلا ان هناك بعض المخاطر التي تكمن

وراء التوتر السائد بين الأقطار الشيوعية وخصومهم تنحصر في احتمال وضع السيطرة على او منع سفن الدول الصغيرة او الضعيفة بحرياً من المرور في حالة نشوب نزاعات محلية. والتجربة التي مرت بها إسرائيل مع مصر أحسن مثال على ذلك.

وقد زاد قلق الغربيين في السنين الأخيرة حول خطورة الممرات الضيقة بالنسبة للملاحة والتي هي الآن تحت الضغط الروسي والصيني بسبب الإهتمام الذي قد أبداه الشيوعيون ببعض الأقطار ذات المراكز الاستراتيجية. وقد اتخذ برنامج المساعدات الروسية، الذي تموله العملة الأجنبية التي يحصل عليها أسطول الصيد التابع لها، صورة تطوير الخدمات المرفئية في أقطار كالصومال مثلاً والذي يتمتع بموقع مناسب جداً بالنسبة لقناة السويس. وبصورة عامة أصبح تأثير الروس واضحاً في الجزائر ومصر وسوريا والصومال واليمن وكوبا واندونيسيا . واذا ما استعرضنا مواقع هذه الأقطار لوجدناها قريبة من المضايق الملاحية الرئيسية في العالم وقد انحصرت المساعدات الروسية لمقدمة الى هذه الأقطار بصورة مباشرة ورئيسية في الخدمات الملاحية وأكثر هذه الأقطار نصيباً من هذه المساعدات هي مصر واندونيسيا وكوبا وسوريا . وقد شملت هذه المساعدات قوات من الغواصات والزوارق حاملة الصواريخ وأجهزة طائرات ضد السفن.

ليس من السهل قبول هذا النمط من المساعدات كدليل على تنسيق العمل من أجل التآمر والاستعداد للقيام بانقلاب بحري. فتعتبر المساعدات التي تقدم الى سكان هذه الأقطار في الحقل البحري مساعدة اقتصادية . وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مساعدات كهذه ولكن على نطاق اوسع.

وامتدت المساعدات الروسية كذلك الى أقطار عديدة بعيدة عن المضايق المائية. وأكثر من هذا فقد ظهر ان هذه الأقطار ليست موضع ثقة الأقطار المساعدة كما انه انحرفت عن الشروط الموضوعية والمتفق عليه. ومما لا شك فيه ان باستطاعة القوات البحرية التابعة لمصر واندونيسيا والمجهزة جيداً ان توقع الضرر بالمصالح الغربية وان تعقد بوجودها التخطيط البحري الغربي. لذا فإن مصر واندونيسيا هما في الواقع أكثر من كونهما أداتين منفذتين للسياسة الروسية(*). ولم تكن المبادرة بنقل الأجهزة البحرية اليها عملية هبة وإعطاء أكثر من كونها عملية تبادل المنفعة. فلكل من مصر واندونيسيا وكوبا أسبابها المعقولة للحصول على قوة بحرية خاصة بها. إذ

(*) ان هذا طبعاً رأي الدوائر الامبريالية بدول الحياد الايجابي .

ان قوة كهذه ستكون قادرة على تحقيق مصالحها الاقليمية. وليس هذا معناه ان هذه القوات لن تسبب المشاكل للقوات البحرية الغربية الى حد بعيد. او قد تعقد اتفاقاً مع حكومة شيوعية أخرى في مناسبات معينة. وإذا كان ام لم يكن هناك نمط رئيسي للشكل الذي تتخذه هذه القوات، فإن قيام قوات بحرية اقليمية بالقرب من طرق التجارة الرئيسية في العالم ستؤثر بشكل أكيد على المشهد الاستراتيجي وتشكل تحديات جدية للسياسات البحرية لهؤلاء الذين بيدهم زمام القوة البحرية في هذه المناطق.

وبالقاء هذه النظرة العامة ندرك ان هناك قضايا يمكن ان تسوى عن طريق القتال البحري وكما ان هناك عدداً من القوات تعتقد بتسوية من هذا النوع. الا ان السؤال هو إذا كان القتال هذا على مستوى واسع فهل سيبقى محصوراً في البحر ولأية أسباب ؟ وسيتوقف تنفيذ تقييد الأعمال العدوانية في البحر ككل التقييدات المفروضة على الحرب، على تقدير كل جانب لتطورات القتال من ناحية وعلى مدى إمكانية وجود حلول أخرى غير بحرية. كما ان شدة الحرب البحرية نفسها ودرجة اقتصارها على مستوى العمليات البسيطة سيعتمد على التقديرات النسبية التي يتوصل اليها كل جانب في حالة تطور القتال الى مستوى عال وهكذا فإن فرص أية قوة بحرية لممارسة السيطرة البحرية ولمنع توسع القتال الى البر سيعتمد على تفوقها في القوة البحرية في مسرح العمليات مباشرة. وإذا ما كانت قوة بحرية كافية كهذه موجودة في المنطقة فبامكانها ان تمنع اي توسع في القتال قد يمتد الى البر. وقوة استراتيجية رادعة كافية لأن تقوم بذلك.

ومن الصعب في النزاع الدولي الآن ان تتمتع قوة بهذا الامتياز. إذ ان تحقيق ذلك يحتاج الى وقت طويل. وطالما كان التفوق البحري التام لأية جهة معدوماً فذلك ينطبق على التفوق البري أيضاً، ومن الضروري ان تنحصر عمليات معاقبة الخصوم في البحر فقط.

وبعبارة أخرى فإن مفهوم حصر الحرب في البحر يعني بأن التفوق البحري يساعد البلد الذي يتمتع به على تجنب مخاطر التطورات التي قد تنجم من توسيع متعمد للنزاع الى البر او حتى الى المستوى الاستراتيجي النووي. إلا أن ذلك لن يمنح فرصة التمتع بالنصر السياسي الحاسم عن طريق الأساليب البحرية ما لم يكن التفوق البحري مصحوباً بتفوق عسكري بصورة عامة. وفي هذه الحالة يقل تأثير

الأسباب التي تستوجب حصر النزاع في البحر. وهكذا فإن القدرة على المشاركة في القتال في البحر تبدو سلبية بجوهرها بالرغم من أهميتها بكونها قوة تقف في وجه الاعتداءات البحرية.

ولا يعني هذا بأن على الأقطار ان تقدم او يجب ان تقدم تضحيات لا حدود لها من أجل ان تكون في مركز يساعدها على مواجهة كل التحديات البحرية. وتشبه هذه المشكلة، المشكلة المتعلقة بتوفير القدرة اللازمة للاشتراك في معركة المحيط الأطلسي بصورة تامة. وقدرة كهذه تكون الجزء المنطقي من الوضع العسكري الكامل. إلا ان ليس باستطاعة جميع الأقطار ان تجهز نفسها بقوات تساعدها على مواجهة كل الاحتمالات في كل الاتجاهات. وكما رفضت أقطار حلف شمالي الأطلسي بناء قوة برية في أوروبا قادرة على مواجهة أي هجوم محتمل وكما فضلت هذه الأقطار عملياً وليس نظرياً، ان تكون لها قوة كافية لأن تفرض فترة مؤقتة قبل ان تلجأ الى الأسلحة النووية، فقد يبدو ان من المحتمل ان يكون هناك إغراء عظيم على المسرح البحري لرفض أي إجراء قد يؤدي الى أبعد من الحصول على قوة كافية لإدارة حرب بحرية قد تكون واسعة لدرجة انها تبرر جعل الخطوة التالية نووية.

وإذا كان هذا الاسلوب ام لم يكن حكيمًا، فإنه على أية حال الأسلوب المتبع الآن وحتى كان ضمناً. وقد أشارت المذكرة التي قدمها وزير الدفاع البريطاني الى انه يجب ان تكون لأقطار حلف شمال الأطلسي قوات تقليدية في البحر كما هو الأمر على اليابسة بحيث يمكن لهذه الأقطار الرد على اية إجراءات محلية عدوانية. وقد دلت هذه الإشارة على فلسفة توسيع المعركة بحيث تنتقل من البر الى البحر. وقد أصبح واضحاً ان أقطار حلف شمال الأطلسي أقل رغبة في قبول الاستمرار في حالة حرب مطولة قد تطول الى فترة غير محدودة، من الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في أيام تولي السيد ماكنمارا المسؤولية، وكان هذا نتيجة للتقيدات الاقتصادية التي واجهتها الأقطار الأوروبية والحرب التي قد تواجهها هذه الأقطار والتي قد تؤدي الى كوارث هائلة إذا ما قورنت بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا انه ليس هناك ما يثبت بشكل واضح ان باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية ان تتخذ خطوات أكثر من خطوات جدية نحو تطويل فترة الركود هذه. في الوقت الذي تعتبر فيه الجهود الأمريكية التي تبذل لتشجيع حلفائها على تقديم المبررات لذلك، سواء كان ذلك على البر ام في البحر ، في الحاضر ام في الماضي، محاولات لتعيين الدور الباهظ الذي تحاول أمريكا اسناده الى الآخرين. ذلك الدور الذي ترفض الولايات المتحدة

نفسها القيام به او حتى جعله جزءاً من عقيدتها الاستراتيجية والوطنية الصرفة.

ان رفض تقديم جهاز كامل من كل القوات الضرورية للمشاركة في حروب بحرية على اي مستوى كان لا يمكن ان يحكم عليه على انه رغبة ليست في محلها للقيام بمجازفة لا يمكن ان تؤدي الا الى الهزيمة او اللجوء الى حرب نووية. وحتى إذا استبعدنا المنطق القائل بأن الردع النووي يمكن ان يكون فعالاً ومعتمداً عليه لاغراض عديدة، فمن الضروري ان نتذكر بأن المصادر التي يتطلبها مجهود بحري كهذا يمكن ان تكون صالحة لقوات الحرب المحدودة او بالأحرى للقوات الاستراتيجية الرادعة التي قد تساهم في تجنب اتخاذ قرار نهائي حاسم. ويبقى الحال على ما هو عليه حتى في حالة زيادة ميزانية الدفاع المحلي. إذ ان القدرة على الحصول على كل أنواع الأسلحة التي يمكن ان يحتاجها البلد هي أكثر من طاقة أغنى الأقطار.

ولم يبق بعد ما ذكرناه الا القليل الذي يسند منطق هؤلاء الذين يعتبرون البحر وسطاً مناسباً لادارة العمليات العسكرية المحدودة وخاصة تلك العمليات التي هي من النوع التطبيقي والتي تجري لاختبار العزائم . فحدود المحيطات المتناهية وانعدام السكان فيها ثم تناثر التأسيسات الثابتة والمتحركة ، فكل ذلك يحدد الاضرار التي تصيب القوات المسلحة المتنازعة اكثر مما هو ممكن على اليابسة ، وحتى يمكن تجنب الاضرار البسيطة التي تصيب مصالح طرف آخر . ويبدو في هذا المجال بأن باستطاعة البحر ان يمنح نفسه الفرصة لمقابلة ذات مستوى عال . وحرب كهذه تبقى ضمن حدود نزاع ذي سياسة معينة اكثر من النزاع الذي يؤدي الى دمار المساكن والمدنيين وحتى ولو كانت حرباً من النوع الذي يؤدي الى نزاعات عسكرية متداخلة .

ان خاصية الحرب البحرية هذه هي التي ادت الى الاعتقاد بأن المنطقة البحرية هي أحسن منطقة للحرب النووية اذا ما اريد حصر هذه الحرب وتحديدها . واذا كان الحال بهذا الشكل فليس الامر محصوراً فقط بتقليل الشكوك حول استعمال الاسلحة النووية في البحر اذا ما قورنت حول استعمالها على اليابسة اذا ما تطلبت الحاجة التكتيكية ذلك ، بل ان البحر سيكون المكان المناسب لاستخدام الاسلحة النووية للاغراض التجريبية . فمن ناحية استخدام الاسلحة والتمرن عليها تكون فيها السيطرة على وادارة الوحدات البحرية الكبيرة ذات

الاكتفاء الذاتي جيدتين . اما من ناحية عمليات الهجوم على السفن الملاحية فان ذلك لن يشكل تهديداً بحيث يؤدي الى رد فعل انتقامي أو يمهد السبيل لهجوم معاكس . ولما كان من الممكن توزيع السفن الملاحية في مناطق بحرية بعيدة نسبياً عن المصالح الحيوية ثم اعادة توزيعها من اجل ان تؤدي ادواراً تكتيكية في مكان اخر فمن الممكن اذن تصميم عمليات هجوم منفصلة عن بعضها وكاملة بحد ذاتها في الوقت الذي لايمكن ان تكون فيه العمليات على اليابسة قادرة على هذا التغيير الجوهري في تكتيك العمليات . وبهذا كان الطرفان المتنازعان على استعداد اكثر لقبول رد الفعل البطيء في البحر من استعدادهم لذلك على اليابسة. ان الميزات التي جعلت البحر منطقة مناسبة لحصر الحرب المحدودة والسيطرة عليها حتى ولو كانت حرباً نووية هي ميزات تخمينية ليس الا .

اما فيما يخص النزاعات التي يكون الاتحاد السوفيتي طرفاً فيها ، لا نستطيع ان نهزأ برفضه لقبول تقييدات كهذه في عقيدته الاستراتيجية . وتظهر العقيدة السوفيتية كما بينا سابقاً بعض المرونة من هذه الناحية وان فكرة الحرب البحرية لا يمكن تقريباً ان تكون جزءاً معدلا من هذه العقيدة التي اضفت على البحرية السوفيتية المركز الثاني بصورة عامة . الا ان الشكوك الكثيرة التي تحيط كل اهداف الحرب النووية المحدودة او ربما حتى الحرب التقليدية بين القوى العظمى لا يمكن ان تبررها الامكانيات المزعومة للسيطرة على النزاع في البحر الى درجة تكون عندها بداية المقابلة بين الطرفين المتنازعين مغامرة قد تجر الى اخطار كثيرة . وتعطي العقيدة السوفيتية كما بينا ، القوات البحرية دوراً خاصاً جداً في الحرب الشاملة . ويشكل هذا التأكيد على دور القوات البحرية اساساً للشك فيما اذا كانت ردود فعل الاتحاد السوفيتي ستتخذ الشكل الذي يتوقع الغرب ان يتخذوه في النزاعات المحدودة . ومبدأ الروس هذا يختلف تماماً عن مبدأ الغرب فيما يتعلق بوجهة نظرهم تجاه القوات البحرية . ويمكن ان يقال نفس الشيء عن عقيدة اي جانب في الحرب المحدودة . ويكون البحر دائماً المنطقة التي يمكن ان تكون مسرحاً لاختبار ما يفكر به ويأمله كل طرف من الاطراف المتنازعة .

والى جانب احتمال اختيار الدولة للبحر كمنطقة تستطيع ان تبدأ فيها باستخدام الاسلحة النووية لاظهار عزمها وتصميمها على مجابهة اي تطور في النزاع ، فان ما تتميز به الاسلحة البحرية في الوقت الحاضر يمكن ان يولد ضغطاً يؤدي الى استخدام الاسلحة النووية للاغراض التكتيكية . فقد شملت الحلول

لمشكلة استخدام المتفجرات النووية عدداً من الحالات التكتيكية الصعبة . وكانت هذه اغراء كافياً للمطالبة بالموافقة على استخدام هذه الاسلحة في حالة اتاحة الفرص المناسبة لذلك . واكثر المشاكل تعقيداً والتي ستواجه القوات البحرية في الحرب المقبلة ، اذا ما كان الطرفان المتنازعان يتمتعان بكفاءة بحرية عالية ، هي تدمير الغواصات . ويمكن ان تكون الاجراءات النووية المضادة فعالة بحيث تعمل على تعطيل او أحداث عطب في أجهزة الكشف عن مواقع الغواصات والتي تحملها القوات المطاردة . وتتبجح الولايات المتحدة اليوم بصاروخ سبروك الذي يعتبر اكثر اجهزتها البحرية كفاءة لمقاومة الغواصات وقد صمم هذا الجهاز بحيث يكون الرأس نووياً .

وصاروخ آخر من نوع ارسوك الذي يحتاج كما يعتقد الكثيرون الى شحنة نووية لاجل ان يحقق الغرض كاملاً[٤] . وبامكان الصواريخ الروسية ايضاً والمصممة للاطلاق من الجو الى سطح البحر او التي تحملها الغواصات ان تحقق احسن النتائج باستخدام الشحنات النووية . كما وان استخدام الرؤوس النووية يسهل الكثير في تصميم الاسلحة المضادة للقذائف الروسية . ويسود التكنولوجيا في الوقت الحاضر اعتقاد من جانب كل من الطرفين الامريكي والروسي بأن الاسلحة النووية التكتيكية تجد في العمليات البحرية مبرراً لاستخدامها .

ليس واضحاً ابداً من الذي سينتفع اكثر من استخدام الاسلحة النووية . ففي حالة الاسلحة النووية التكتيكية في وسط اوروبا ، فيعتقد الغرب بأن استخدام الاسلحة هذه سيكون في صالح الاقطار الاعضاء في حلف شمالي الاطلسي . الا ان السؤال يبقى قائماً فيما اذا كان الامر سيكون كما يعتقده الغرب . ولا يستطيع الاجابة على هذا السؤال الا هؤلاء الذين باستطاعتهم ان يقوموا بتحليل دقيق للدور الوظيفي الذي تقوم به هذه الاسلحة والحالات المختلفة التي تستخدم فيها هذه الاسلحة . ويبدو الجواب من الناحية الرسمية محاطاً بشكوك كثيرة . الا ان الاجابة المرجحة هي ان استخدام الاسلحة النووية لن يكون ، حتى لاعتبارات تكتيكية صرفة ، من صالح الغرب الذي وضع الاستثمارات الكبيرة في الاساطيل العسكرية والمدنية السطحية .

---

(٤) ان سبروك هو صاروخ مركب ذو تركيب طوربيدي تحمله الغواصات . اما ارسوك فهو جهاز لاطلاق الطوربيدات السطحية والقذائف النووية للاعماق .

وعلى اية حال وبصرف النظر عن الاعتبارات التكتيكية ، فان القرار باستخدام الاسلحة النووية من أي نوع كان لايمكن فصله عن موضوع تأثيرها على انتشار استعمالها في مناطق اخرى للعمليات . ومن المحتمل أن استعمال الاسلحة في المناطق الجديدة لن يكون في صالح جانب ما . كما ويؤثر استخدام الاسلحة النووية أيضاً على امكانيات استخدامها للاغراض الاستراتيجية . ان استخدام الاسلحة البحرية في البحر يؤدي بوضوح الى امكانية استخدامها في اواسط اوروبا بشكل يقلق الأقطار الاوروبية الى حد بعيد واذا كان رفض الاعتقاد بأن اعتبارات واسعة كهذه ستؤدي الى السماح باستخدام الاسلحة النووية ، فان السلطات البحرية الامريكية تبدي اهتماماً مجدداً بتصاميم الاجهزة التقليدية التي قد تبطلها الاساليب النووية .

ان الشعور بعدم الارتياح والذي له ما يبرره ، يظهر ان المعنى الرمزي لهذه الاسلحة يقودنا الى ادراك ان تجارب كهذه لن تكون لاغراض بحرية تكتيكية صرفة الا بعد ان نعبر العتبة النووية من اجل تحقيق اغراض استراتيجية اكثر وزناً .

ويبقى البحر دائماً بغرائبه البيئة المناسبة لاستخدام الاسلحة النووية للاغراض التاكتيكية الصرفة .

الفصل الخامس : ادارة الحرب في البحر

(١)

ان المناسبات التي يجب على دولة من الدول ان تشترك فيها في حرب بحرية والحدود التي يجب عليها ان تدير هذه الحرب ضمنها تشكل جزءاً مهمًا من دراسة للقوة البحرية في الاستراتيجية الحديثة . ويجب ان تترك قضايا التكتيكات البحرية واساليبها الى الخبراء البحريين والى اختصاصات كتاباتهم .

وهناك آراء كثيرة متضاربة حول جوانب ادارة الحرب في البحر لها علاقة مهمة بالخطوط العريضة للسياسة العسكرية . وتحتل العمليات التكتيكية التي تدور حولها هذه المناقشات اهميتها الكبيرة في الحرب الشاملة وكذلك في الحرب المحدودة . ولما كان نشوب الحرب المحدودة اكثر احتمالاً من الحرب الشاملة كان من المناسب ان تتركز دراستنا لها في هذا المجال . والواقع ان دراسة المشاكل التكتيكية للحرب الحديثة في البحر تثير بحد ذاتها مناقشات اخرى حادة حول تحديد مدى الحرب البحرية المقبلة .

وليست هناك مهمة من المهام التي قد تواجهها القوات البحرية في الحرب المقبلة بنظر الاستراتيجيين البحريين اكثر اهمية من عملية مقاومة الغواصات . والى جانب الأهمية العملية لهذا الجانب من الحرب ، فقد ساعدت المكانة التي تحتلها الغواصة بشكلها النووي الحديث المقرون بالقذائف الصاروخية الى الاعتقاد بان محـور

الحروب البحرية في المستقبل سيكون بين الغواصة واعدائها . والذي يشجع على هذا الاعتقاد الدور الذي لعبته الغواصة في الحربين الماضيين . والتركيز الكبير الذي تضعه روسيا ، التي تعتبر خليفة المانيا في العقيدة البحرية الغربية ، على الغواصات يؤكد مغزى الدور الذي تلعبه الغواصة في التوازن الدولي في الوقت الحاضر .

وقد أكد المراقبون العسكريون بأن الغواصة الحديثة ستكون السلاح الرئيسي لأية قوة بحرية في المستقبل بسبب الصفات التي تتميز بها دون غيرها . وقد احرزت حتى الغواصات التقليدية تقدماً ملموساً في السرعة والتحمل بحيث قدمت مثلاً لتطور جوهري على تلك الغواصات التي استعملت خلال معركة الأطلسي الأخيرة . والذي مكن الغواصة من القيام بالعجائب هو ما اقدم عليه بعض الضباط في البحرية الأمريكية في استخدام القوة النووية في تسيير الغواصات[1] . وقد اصبحت الغواصة بقوتها النووية واجهزتها الحديثة ان توفر كلما تحتاج اليه الحياة في داخلها من دون ان تكون هناك حاجة لأن تصعد الى سطح الماء او ان تبرز جهازاً ليزودها بالهواء . وهكذا استطاعت الغواصة الاستفادة من قابليتها على الاختفاء كاملة بسبب توفر القوة النووية فيها . وقد عملت القوة النووية على تمكين الغواصة ايضاً من السير بسرعة فائقة تحت سطح الماء ، اكثر في الحقيقة من سرعتها فوق سطح الماء وحتى اكثر من سرعة اسرع سفينة سطحية في الظروف البحرية المختلفة . الا ان اثمن ما قدمته القوة النووية للغواصة هو القابلية على الاختفاء تحت سطح الماء لفترة طويلة مما زاد من اهميتها من الناحية الحربية . اذ ان النجاح الذي حققته اجهزة مقاومة الغواصات في الحرب العالمية الثانية كان بسبب اضطرار الغواصة للصعود الى سطح الماء او ارسال اجهزتها التنفسية فوقه . وقد ساعدت اجهزة الرادار بصورة رئيسية على اكتشاف هذه العلامات التي كانت ترشد الى مكان الغواصة . فزوال اضطرار الغواصة الى هذا الظهور بسبب قدرتها على الاختفاء تحت سطح الماء لمدة طويلة حرم اجهزة مقاومة الغواصات من أحسن مساعدة على تحديد مواقعها .

---

(١) يعتبر نوع الغواصات (اوبيرون) البريطانية نوعاً حديثاً وذا مدى عالمي . تبلغ حمولة هذا النوع السطحية (٢٠٣٠) طن وحمولتها تحت الماء (٢٤١٠) طن . وتستطيع ان تسير بسرعة تبلغ (١٥) عقدة . اما نوع (بوربويز) فتستطيع ان تبقى تحت سطح الماء لعدة ايام بدون استخدام (الشنوكل) وتستطيع السير بسرعة تبلغ (١٧) عقدة . واما النوع المسمى (فاليانت) فتبلغ سرعتها تحت سطح الماء (٣٥) عقدة و (٢٠) عقدة فوقه اما المدى الذي تعمل فيه فهو عالٍ وتستطيع الغواصة ان تبقى تحت سطح الماء لعدة اسابيع .

ان قابلية الغواصة الثووية الحديثة اذن على الاختفاء تحت سطح الماء لمدة غير محدودة هي التي اكسبتها هذه الامكانية الكبيرة . ولولا ذلك لما استطاعت الغواصة ان تقف في وجه عمليات مقاومة الغواصات التي تطورت تطوراً كبيراً في الآونة الأخيرة ولما استطاعت كذلك ان تقوم بدورها في الوقوف بوجه النشاط النووي الذي تبذله الدول . وبالاضافة الى استغناء الغواصة عن الصعود الى سطح الماء بسبب قوتها النووية فقد عملت الجوانب الأخرى من التكنولوجيا الحديثة على منح الغواصة قابلية كبيرة على تجنب تعرضها للهجوم بما قدمته لها مثلاً من الاسلحة ذات المدى البعيد والتي تستعملها ضد السفن الأخرى . كما عملت هذه أيضاً على تمكين الغواصة من التكيف للمحيط البحري الجديد الذي تنتقل فيه . وهذا مما يزيد من الصعوبات امام القوات المطاردة . وتبقى الآن امامنا نقطة الضعف الوحيدة وذات الخطورة الكبيرة في الغواصة النووية . وهذه النقطة تنحصر في عمل المياه المحيطة بها على تحديد اجهزتها الحسية الأخرى بالرغم من تمتعها بقابليات فائقة لاكتشاف مواقع الأصوات اكثر من أية مركبة بحرية موجودة(٢) . لهذا اصبح ادراكها لما يحيط بها محدوداً واصبحت غير قادرة على تحديد المراكز البعيدة بدقة . لذا أصبح من الصعب الاتصال بها للاغراض التكتيكية(٣) .

لقد اعتبرت الغواصة عادة احسن سلاح في القوة البحرية . وجاء هذا الاعتقاد نتيجة لما حققه الألمان ضد القوات البحرية الأمريكية والبريطانية . وأعظم ما تستطيع ان تقوم به الغواصة هو القيام بنشاطها في مياه يكون سطحها تحت سيطرة الأعداء . وليس ضرورياً ان تكون القوة العدوانية المسيطرة متحكمة في مساحات شاسعة من البحر .

اذ غالباً ما توصف السيطرة البحرية على انها السيطرة التي تزاولها القوة في لحظة معينة وفي مكان معين أيضاً . اما اختيار اللحظة المناسبة او المكان المناسب فهو محصور بالقوات البحرية العظيمة وهذا ما يعتبر سيطرة بحرية حقة . ومع ذلك فقد بقيت مناطق بحرية داخل الشواطىء او بحار مغلقة لم تجرأ القوات العظيمة النفوذ

---

(٢) ما عدا الغواصة التقليدية التي تعتبر اهدأ من الغواصات النووية السائدة .

(٣) واكثر الاختبارات العامة تفصيلاً لخواص الغواصات النووية وقدراتها والتي تلقي ايضاً ضوءاً على طبيعة الغواصة بصورة عامة هي ما قدمه روبرت اي . كيون في كتابه (الغواصة الهجومية : دراسات في الاستراتيجية) (نيو هيفن : مطبعة جامعة يل ، ١٩٦٥) ، انظر كذلك (الغواصات النووية القاتلة) لـ جي . بي . ستيل ، تشرين الثاني ١٩٦٠ .

اليها . ومن هنا جاءت اهمية الغواصة التي تستطيع النفوذ الى هذه المناطق خلسة وربما مهاجمة مواقع ساحلية على مدى قريب او ان تقوم بأعمال تجسسية او بانزال عملائها او جماعات تقوم بالغزو او مهاجمة البواخر القريبة من السواحل قبل ان تجد حماية في تفرقها .

وهناك الكثير من الملاحقات السطحية التي يمكن للغواصات ان تقوم بها احسن من غيرها بسبب قدرتها على التواري عن انظار اعدائها . فيجب على غواصة بولاس مثلاً ان تكون بطبيعتها ان تعمل تحت سطح الماء بعيدة عن الانظار والا فقدت المبرر لوجودها اذا ما قيست بالاجهزة ذات القواعد الأرضية ذات الكلفة القليلة واذا ما قورنت بكلفة هذه الغواصة . ومهما كانت حجج الجوانب التي تسند قوات الصواريخ ذات القواعد الأرضية فلن تستطيع ان تشكك في قابليات الأجهزة العاملة تحت الماء .

وغرض آخر تستطيع الغواصة تحقيقه بغض النظر عن القوة المسيطرة على السطح وهو قدرتها على تدمير الغواصات الأخرى . ويبدو الآن انه من الممكن القيام بمهام التنقل والتجوال في المستقبل تحت سطح الماء حيث يمكن ان يتم ذلك باحسن شكل بعيداً عن المخاطر السطحية . والغواصة بمتانة هيكلها الفائقة احسن واسطة يمكن ان يتم تحقيق هذا الغرض عن طريقها . ولن تمر اكثر من عشرين او ثلاثين سنة الا واسطول الغواصات التجاري يعمل عمله . ومما لا شك فيه ان الوقت الذي تحتاجه الغواصة لانجاز المهام البحرية قصير جدا . في الوقت الذي تعاني فيه السفن السطحية مشكلة كونها بين نارين : نار الجو ، ونار الغواصات .

فاذا ما أريد البحث عن السيطرة السطحية للمياه فيجب ان يبحث عنها في مكان آخر بعيداً عن هاتين القوتين . ولاجل تأمين السيطرة السطحية اذن وجب الحصول على كل من السيطرة الجوية والسيطرة تحت الماء . ولن تكون السيطرة على احداها كافية لتحقيق السيطرة السطحية .

وتحتل الامكانيات الروسية لحرب الغواصات اهتمام القوات البحرية لدول حلف الأطلسي بقدر ما يتعلق الأمر بالحرب في البحر . فللاتحاد السوفيتي قوة غواصات كبيرة ولم تكن قوته قليلة ايضاً في الحرب العالمية الثانية . ومنذ ذلك الوقت وهذه في توسيع كبير كما هو واضح للعيان . ويصرح المسؤولون الروس دائماً بأن اعتمادهم الرئيسي سيكون على الغواصات اذا ما نشب اي نزاع . وعلى هذا فإن

الغواصات تحتل مركزاً مرموقاً في المباحثات الاستراتيجية(٤) .

وجزء من هذا الاهتمام الذي تحظى به الغواصات متأتٍ من التطورات التي حدثت في قوة اطلاق الصواريخ للغواصات الروسية ضد الأهداف الأرضية . وجزء آخر من هذا الاهتمام متأتٍ ايضاً من طبيعة الدور الملقى على عاتق الغواصات في مواجهة عمليات الهجوم الأمريكية البحرية ضد الأراضي السوفيتية من قبل حاملات الطائرات والغواصات على حد سواء . وسبب ثالث لهذا الاهتمام ينحصر في نية الروس اعادة الهجمات الألمانية على خطوط المواصلات الغربية .

لقد احرز اسطول الغواصات الروسي تقدماً لا يستطيع نكرانه اي استراتيجي . ويقدر عدد الغواصات في هذا الاسطول في الوقت الحاضر ب (٣٧٠) غواصة وسبعون من هذه الغواصات من النوع الساحلي والباقي من النوع الذي يجوب المحيطات . وتحمل حوالى اربعين غواصة من هذه الصواريخ . وبعض هذه الغواصات وليست جميعها تدار بالقوة النووية . وبين اربعين الى خمسين غواصة من المجموع الكلي سواء كانت غواصات حاملة الصواريخ او غواصات هجومية ، مجهزة بقوة نووية . كما وتشير التقديرات ان هذا العدد يزداد بمقدار ست غواصات سنوياً . ان معظم الغواصات هذه هي من النوع التقليدي القديم المسمى (دبليو) كان قد انشىء في اوائل الخمسينات على النمط النازي الجيد . ومن المتوقع ان تتقاعد هذه الغواصات بعد وقت قصير . وقد تضمنت المساعدات التي قدمتها روسيا الى الجمهورية العربية المتحدة واندونيسيا والصين الكثير من هذه الغواصاتِ . وقد بقيت قوة اسطول الغواصات كما هي بصورة عامة بالرغم من وجود التخصيصات العالية المستمرة لبنائها .

ومن المتوقع ان تهبط هذه القوة عما هي عليه حتى اذا لم تتغير النظرة الى الغواصات بسبب احلال غواصات حديثة ذات كفاءة أحسن وأكثر كلفة بنفس الوقت محل الغواصات القديمة .

لقد سبق وان بحثنا دور الغواصات الروسية قاذفة الصواريخ(Missile - firing Submariner) تحت عنوان الحرب الشاملة(General War) . إذ ان الدور التقليدي ، كما بينا، الذي اسنده الروس دائماً الى غواصاتهم المهاجمة هو المشاركة في عمليات

(٤) انظر (النجمة الحمراء) للامبرال كورشكوف ، ٥ شباط ١٩٦٣ .

الدفاع الساحلية والعمليات الهجومية على سفن العدو في حرب احتكاكات(War of attrition)كالحرب التي اشعلها الألمان في معركتي الأطلسي. وتحاول دول حلف شمالي الأطلسي القاء صفة الألمان تلك على الروس كما افترضوها هم. وعلى هذا فقد اتجهت الجهود البحرية لدول حلف شمالي الأطلسي نحو محاربة الغواصات الروسية حسب الخبرات التي حصلوا عليها من الحربين العالميتين. وقد وضعت هذه السياسة الأساس الأول لبرامج البناء الواسعة والتي تعتبر مسؤولة عن حجم وبناء أساطيل حلف شمالي الأطلسي في الوقت الحاضر. وقد ظهرت هذه البرامج البنائية بعد غزو كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠.

إذا ما نشبت حرب شاملة فسيلقي الروس، بدون شك، غواصاتهم فيها بقدر المستطاع. والحرب المشاملة من النوع التقليدي ستكون أمراً غير محتمل وقوعه في المستقبل في آلوقت الذي ستعطي فيه الحرب النووية الشاملة الفرصة لنشوب حرب غواصات من الطراز القديم. فستلعب القوات البحرية إذن دورها المهم في حروب أقل شمولاً. إلا ان من الصعب ان نتنبأ بالدور الذي ستلعبه البحرية الروسية وغواصاتها في النزاعات المقبلة والتي هي من هذا النوع. ويسند الذين يرون ان في التوسع الروسي خطة لاجتياز الحدود الأوروبية العسكرية الحصينة للقيام بمغامرة مسلحة في مناطق أجنبية ، يسند هؤلاء الى الغواصات الروسية دوراً مقرراً في خطط كهذه ويشكل هذا الدور الجزء الأكبر من قوات روسيا البحرية. ولا يمكن ان يعتبر مجرد وجود قوة الغواصات دليلاً على صحة هذا الافتراض إذ ان أصل هذه القوة مبني، بدون شك، على اساس الخطط الموضوعة لحرب من الطراز القديم. ولكن بعد ان أصبحت روسيا تواجه عدواً بحرياً جديداً كان من الطبيعي عليها ان تعيد النظر في دفاعها البحري. وان تلجأ الى الغواصات في ذلك بسبب كونها أضعف بحرياً من خصومها. ويمكن ان تكون التطورات المستمرة في قوة الغواصات الروسية كما هو الحال مع بقية قواتها البحرية دليلاً على وجود استراتيجية لعمل عدواني تستخدم فيه هذه القوات . ويمكن كذلك أن يعزى هذا التطور الى الخمول الذي أصاب الخدمات السياسية المتبادلة والى مساهمة البحرية في رفع المستوى الاستراتيجي للمعيشة في روسيا بدون ان يكون هناك أي تحليل دقيق للاغراض المحددة.

ومهما كانت التبريرات العقائدية داخل الاتحاد السوفييتي فإن اسطول الغواصات الروسي يعتبر قوة كبيرة ورصيداً وطنياً للبلد. ويبدو من دراستنا هذه ان هناك كثيراً من الطرق يمكن ان يحدث عن طريقها تصادم بين القوات الروسية

والغربية. وستكون الغواصات السلاح الرئيسي للروس في هذا التصادم. وحتى إذا كانت الحرب الشاملة والتي صممت الغواصات الروسية بموجبها أمراً غير محتمل الوقوع فإن المشاكل الفنية ستواجه أية قوة تهاجم الغواصات الروسية حتى في مجالات أكثر تحديداً. وستواجه هذه المشاكل حتى أساطيل الغواصات الصغيرة كالصينية مثلاً.

ان الأسطول الروسي نفسه سيواجه أيضاً بعض العقبات التقليدية . فالطبيعة الجغرافية للاتحاد السوفييتي تفرض عليه تقسيم قواته البحرية الى أربعة أقسام(٥) وتعطي أعداءه الأقوياء الفرصة لمهاجمة سفنه في طريقها الى خطوط المواصلات المهمة بالنسبة للغرب. وسيفتح تقدم الجيوش الروسية، إذا ما نشبت حرب شاملة، الطريق أمام البحرية الروسية ويهيىء لها قواعد أحسن. إلا ان ذلك سيعتمد على القواعد المتفق على تحريمها والتي يجب ان تكون بعيدة عن القصف النووي. وقد بحثنا سابقاً أسباب اعتبار التقييدات الاستراتيجية ضرورية لحرب تقليدية شاملة من أجل ان تكون أكثر عملية. إلا ان الكثير من المعنيين لم يلتفتوا اليها. أما في الاشتباكات المحدودة من النوع الموسع فإن طبيعة القواعد الروسية ومنافذها المقيدة ستبقى عقبة خطيرة. إلا ان خطورة هذه العقبة ستكون أقل إذا ما كانت الحرب المحدودة ضيقة. إذ ستتمتع الغواصات بالأمان في مواقع خارج منطقة النزاع. وتساعد أيضاً طبيعة الأراضي الروسية الجغرافية في هذه الحالة الروس في التمتع بتحصين نسبي ضد نفوذ العدو اليها.

ويشك المراقبون المطلعون فيما إذا كانت قوات البحرية الروسية مجهزة تجهيزاً جيداً او مدربة على العمليات الموسعة خارج المنطقة او على مسافة بعيدة من قواعدهم. ان الشيء المعروف عن هذه القوات أنها مهيأة للعمل محلياً وينقصها التجهيز والمراكب المساعدة(Support Vessels)بأية درجة كانت وبالشكل الذي تستخدمها فيه القوات البحرية البريطانية والأمريكية. ان مثل هذه التسهيلات ليست مهمة للبحرية الروسية فيما يتعلق بعمليات الدفاع عن سواحلها. إلا أن ذلك

(٥) لقد اصبح تقسيم الغواصات الروسية في السنين الاخيرة على هذا الشكل تقريباً : (١٢٠) غواصة في بحر الشمال و(٨٠) غواصة في المحيط الهادي و (٥٠) غواصة في البحر الاسود و (٩٠ - ١٠٠) غواصة في بحر البلطيق و (١٢) غواصة في البحر الأبيض المتوسط . وتعتبر الغواصات الموجودة الآن في البحر الأبيض المتوسط جزءاً من اسطول هذا البحر، إلا انها تقوم بالتنقل بين البحر الاسود وبحر البلطيق تطبيقاً لاتفاقيات مونترو (Montreux Conventions)

ضروري جدا بالنسبة لسياسة التدخل. وتجهيز من هذا النوع يجب ان يشمل ليس المعدات فقط بل والخبرات أيضاً. وسرعان ما تنشب أعمال العدوان تكون الحاجة الى هذه ماسة جداً. وبالرغم من ان قابلية الروس على توفير ذلك محدودة إلا ان قواتها المتجولة في البحر تقدم على مغامرات عظيمة. فقد أخذ نشاط القوات الروسية في البحر الأبيض المتوسط يزداد كثيراً وأخذت تقوم بعمليات التزود تحت سطح المياه في المناورات الأسطولية المتواضعة وخاصة في منطقة البحر الشمالي. وتظهر هذه المناورات مدى التعاون الموجود في إدارة القوات الروسية الكبيرة. وقد تم تشخيص حوالى ستين غواصة مختلفة اثناء مناورات أجريت في البحر الشمالي في الآونة الأخيرة. وبالرغم من ان التشخيص بهذا المقدار قد يثير الشكوك حوله إلا ان النسبة مثيرة للاعجاب. ويبدي القواد الروس انفسهم ملاحظاتهم حول الانتقاد الموجه الى بعض المستويات التدريبية وخاصة المتعلقة بالعمل على مسافات بعيدة والتي هي أقل بكثير من المستويات المماثلة في القوات الأمريكية والبريطانية.

ان صعوبة مقاتلة الغواصة الحديثة حقاً ومقاتلة قوة غواصات ذات كفاءة عالية هي ليست بالكبيرة بالنسبة للغرب إذا كانت هذه القوة تمثل الغواصات الموجودة لدى البحرية الروسية في أواسط الستينات بسبب النقص الموجود في المعدات الروسية وتدريب قواتها. ولو صح وجود نقطة الضعف هذه في البحرية الروسية فإنها سرعان ما تزول. وستكون مهام اكتشاف مواقع الغواصات وتشخيصها وتدميرها من العمليات الساحقة في السنوات القادمة بسبب انتشار الغواصات النووية. وستظهر الكثير من البحوث والكتابات التخصصية التي تعالج مشاكل ملاحقة الغواصات.

وليس مناسباً ان نجري مناقشة تفصيلية لهذه البحوث في هذا المجال[٦]. وباستعراض بعض الحوادث التعبوية باختصار تظهر بوضوح المشكلة العريضة للسياسة التي تحدد الاستثمار المناسب في حرب مقاومة الغواصات.

---

(٦) ان اكثر البحوث معالجة لهذه المشاكل هي ما كتبه ليندسي G. R. Lindsey) في بحثه (بيئة الغواصة (Submarine Environment) والذي ظهر عام ١٩٦٣ في (مجلة كلية اركان الحرب RCAF Stoff College) ثم اعيد طبعها في السرفايفل (Survival) العدد السادس ص ٦٩ . وانظر كذلك (حرب مقاومة الغواصات : اين نقف الآن ؟) لـ (سي . اي. ويكلي (C. E. Weakley وكذلك (مجلة البحرية) سنة ١٩٦٥ ، (انابوليس)Annapolis معهد البحرية الولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٤) ، ص ٢- ١٩ . وكذلك كتاب سان كوينيتي (Sanguinatti) (الذرة والمعارك) الفصول ٣ - ٥) وكذلك كتاب (الغواصات القاتلة (Killing Submarines) لـ (جي . بي . ستيل ، USNIP تشرين الثاني ١٩٦٠ . واخيراً كتاب (الاستراتيجية البحرية) لكريتون (Gretton)

سبق وان ذكرنا ان عدم احتياج الغواصة النووية الى الصعود الى السطح جعل الرادار الذي تحمله قطعات المطاردة عاجزاً عن القيام بمهمته في الوقت الذي أكسب الرادار هذه القطعات تفوقاً بحرياً في الماضي. ولا يعني هذا بأن الرادارشـيء غير ملائم . إذ ان الرادار الذي تحمله قطعات مقاومة الغواصات حدد تحركات الغواصات المعادية الى حد كبير، وحدد استعمالها للرادار الذي تحمله والذي تستعين به في عملياتها ، كما وحدد أيضاً ظهورها فوق سطح الماء. ولقد اضطرت قطع مقاومة الغواصات الى اللجـوء إلى اساليب أخرى لكشف مواقع الغواصات ومن اهم هذه الأساليب الجديدة هي (سونر) Sonar(سالب) Passiveعندما تعمل بالإصغاء الى الصوت الذي يبعثه الهدف و (موجب) Activeعندما تبعث المحفزات وتسجل الصدى بطريقة تشابه طريقة الرادار.

وليس صحيحاً ان نقول بأنه لم تحدث تطورات وتحسينات في السونر. بل بالعكس فقد ازداد المدى الذي يعمل فيه عدة مرات منذ معركة الأطلسي الأخيرة.

وهذا يعني ازدياد المساحة البحرية التي يستطيع السونر ان يعمل بها ازدياداً كبيراً. إلا أنه بالنسبة الى عمليات اكتشاف الغواصات السريعة الغوص المجهزة باجهزة اكتشاف ضد القطعات التي تطاردها يضاف الى ذلك السعة الهائلة للمياه التي تتحرك فيها، كل ذلك جعل هذه التطورات والتحسينات في السونر غير كافية لجعله بنفس المستوى الذي تتمتع به الغواصات التي يطاردها. كما ان المدى الذي يعمل به السونر لا زال يقاس بعدة آلاف من الياردات.

لقد استمر الأمل خلال العشرين سنة الماضية في الحصول على مخرج فني للتعويض عن الرادار تحت سطح البحر من أجل زيادة المدى الذي تعمـل فيه الأجهزة ، وانقضى الوقت ولم يظهر هذا.المخرج. والأمل الآن أضعف مما كان عليه في ظهوره. فالبحر وسط متغير جداً والبحوث التي كتبت عن عمليات مقاومة الغواصات تظهر كيف ان التغير في الملوحة ووجود الحياة في البحر وتركيب القاع وفوق كل هذا الطبقـات المائيـة ذات الدرجـات الحراريـة المختلفة التي تعكس الصوت، كل هذه لها الأثر الكبير ليس على مدى الاكتشاف فقط بل حتى جعلت أجهزة الاكتشاف تخطىء ولا يعتمد عليها. وأكثر من هذا فقد استطاعت الغواصة الحديثة ان تدرك هذه الأمور جيداً وان تستغلها في جعل مهمة القطعات المطاردة شاقة جهد الأمكان.

ان أجهزة الكشف الكبيرة وذات التردد البطيء ساعدت كثيراً على زيادة المدى الذي تعمل فيه غواصات المقاومة. إلا ان ذلك جاء على حساب عمل معدات كبيرة وثقيلة وغالية بنفس الوقت لدرجة ان اصبحت غواصات المقاومة هذه كبيرة في الحجم حيث أصبح من الضروري الغاء بعض الأجهزة كالمدافع وأجهزة المقاومة ضد الجو كل ذلك من أجل الاقتصاد في الوزن. ويحدث هذا حتى في سفن ذات حمولة ٤٠٠٠ الى ٦٠٠٠ طن. ويقترب الوقت الآن الذي تكون فيه سفن المقاومة ذات حجم يساوي حجم الطراد المتوسط(Medium Cruiser)او ان تصبح مهمتها محصورة فقط بمهمات مقاومة الغواصات ليس إلا. وقد بذلت الجهود المستمرة لعكس هذا الاتجاه ولكن بنجاح محدود جداً(٧).

لقد ظهرت ابتكارات أخرى بجانب سونر لاكتشاف مواقع الغواصات. وتحقق بعض النجاح بقياس المغناطيسية عندما تكون الغواصة تحت سطح الماء او بملاحظة التغيير الحراري للمياه التي ترقد فيها الغواصة. ومن الممكن ان تتحقق قياسات كاملة من هذا النوع وربما تحققت أيضاً في الأقمار الصناعية بالرغم من فشل الآمال في ان الأقمار الصناعية قد تسمح بالاختراق البصري للسطح. ولم تهيىء اية واحدة من الطرق الجديدة مخرجاً كان مؤملاً في السابق لمواجهة القابلية الفريدة التي تتمتع بها الغواصة وهي قابليتها على الاختفاء تحت سطح الماء. إلا ان هناك املاً في تحقيق ذلك نظراً لما حدثت من تطورات في أساليب وانتشار أجهزة اكتشاف مواقع الغواصات وما قدمته هذه التطورات من حقائق مضبوطة.

اما بالنسبة الى الانتشار البحري(Deployment)فيبدو ان المستقبل يعتمد على توسيع الوسائط التقليدية مثل السفن والطائرات التي تصحبها طائرات الهليكوبتر وواسطتين جديدتين هما الغواصة (الصيّاد القاتل Hunter-Killer Submarine* وشبكة الاكتشاف في القاع. وتمتاز الغواصة الصيّاد بقدرتها على اختراق الطبقات المائية المختلفة حيث تحرم فريستها من ميزة الاختباء التي تتمتع بها بالنسبة للسفن السطحية. وقد تستطيع الغواصة ذات الغوص العميق وحدها القيام بعمليات الاكتشاف بكفاءة عالية. ومع ذلك فإن المنطقة التي تشملها عمليةِ اكتشاف واحدة

---

(٧) انظر (مستقبل السفينة السطحية المقاتلة) لـ دبليو . دي . برينكلو (W. D. Brinkloe) المنشور في مجلة البحرية عام ١٩٦٥ ص ٢٤ .

(*) انظر ص ٤٤٣ من كتاب الاستراتيجية البحرية لبرنارد برودي ترجمة اللواء سعد الدين صبور .

تبقى ضيقة. إلا ان لشبكـه الاكتشاف لعمليات مقاومة الغواصات المقامة على خط يبعد مائة قامة عن شاطىء الولايات المتحدة، مستقبلاً مشرقاً كمنطقة دفاعية وخاصة ضد الغواصات ذات المدى القريب والتي تقوم بقصف الشواطىء. وتعتبر قيصر (Caesar) نموذجاً لهذه الشبكة.

ومن ميزات هذه الشبكة هي إمكانية ربطها مباشـرة بآلات حاسبة دقيقة تعطي تفسيرات كاملة مضبوطة للاشارات المستلمة. ومن الواضح ان توسيع مدى الكشف لاجهزة الاكتشاف ينحصر في زيادة قدرة هذه الآلات لاستلام الاشارات المعقدة والمشوشة من مسافات بعيدة وإعطاء تفسيرات دقيقة لها. ان ألأجهزة القادرة على القيام بهذه المهمة في الوقت الحاضر لا يمكن إنزالها الى الماء او إرسالها الى الفضاء.

إلا ان المحـور الذي ستدور حوله دراسة دوائر مقاومة الغواصات سينحصر بتطوير هذه الأجهزة عن طريق دراسة البيئة البحرية التي تعمل أجهزة الاكتشاف ضدها وبذل الجهود لمعرفة المحيطات وظواهرها،لقد بقيت دراسة علم المحيطات وظواهرها (الاوقيانوغرافيا) مهملة في الماضي في الدول الغربية. ولم تنتبه هذه الدول الى أهمية هذه الدراسة إلا قبل سنوات قليلة. فإدراك الفرص الاقتصادية التي يمنحها البحر تحت سطحه ثم ملاحظة النشاط الذي يبذله الروس في هذا المضمار حفز الكثير من المواهب والإمكانيات للعمل بشكـل يبشر بنتائج طيبـة. فمعرفـة المحيطات وطبيعتها ستساعد على التقدم بخطوات واسعة إذا ما أصبح محط انظار أصحاب المشاريع الخاصـة. ومما يؤسف لـه ان مهام الاستكشـاف والدراسـات التحليلية تركت في عهدة عامة الناس وبشكل فردي ولم تتولاها الحكومات على مستوى عال.

وبالرغم من كل هذا النشاط الذي يبذل الآن فإن الأمل يبقى ضعيفاً في عملية قنص الغواصات(Kill against submarines). اما أي مستوى يعتبر مرضياً فذلك يتوقف على ظروف النزاع ففي حرب الانهاك(War of attrition)فقد لا يكون الغوص ذو المعدل الواطىء(Low rate)ولفترة طويلة محتملاً بالنسبة لقوة الغواصة. إلا ان ذلك يجب ان يقيم على ضوء الضرر الذي تستطيع الغواصة ان تسببه ودرجة احتمالها لذلك. وتتوقف الأضرار التي يحتمل ان تسببها أية غواصة على الفلسفة التي تحدد معدل الضرر. ويعتقد الكثير بأن رجحان القوة النووية في أحـد الجانبـين المتنازعين قد يؤثر على توازن القوى الرادعة وهذا يؤدي بطبيعته الى تقليل احتمال وقوع

الضرر لأي بلد. وعلى النقيض من ذلك فهناك آخرون يعتقدون عكس ذلك. وعلى أية حال فإن إصابة الغواصة حاملة الصواريخ أصعب من إصابة الزورق المهاجم (Attack boat) التي يتحتم عليها الاقتراب من شواطىء العدو بينما تبقى الغواصة قابعة تحت الماء لا يراها أحد. وعلى هذا* فإن الآمال المعقودة على إمكانية الدفاع عن القوة ذات المهمة المنفصلة(Task force) تبدو مشجعة أكثر من الآمال المعقودة على نجاح معركة غواصات من الطراز القديم او الاعتماد على الجهود المبذولة لتحديد الضرر.

تدور معظم المناقشات التي تثار عن حرب مقاومة الغواصات(HSW)حول المسائل المتعلقة بأحسن الطرق في توزيع المعدات الضرورية لذلك : عن طريق الجو او الغواصة أو السفينة السطحية. ويدور السؤال أيضاً عما إذا كان الجهد المبذول لحماية قطعات مقاومة الغواصة أكثر مما تقدمه هذه القطعات، او فيما إذا كانت الغواصات (الصيّاد القاتل) قطعات مرغوب فيها في مجموعات مقاومة الغواصات او مجموعات السفن المرافقة (ذات المهمة المنفصلة) ، او فيما إذا كانت صعوبة الاتصال عبر السطح الفاصل بين البحر والجو قد جعلت التنسيق في العمليات صعباً وربما مستحيلاً. ولما كانت المناطق تحت سطح البحر قد بدأت تزدحم بالقطعات فقد ازدادات صعوبة تمييز الصديق من العدو.

وتخص المناقشات الأخرى كفاءة الأسلحة التي تقضي على الغواصة بعد اكتشافها. ان أسلحة قطعات مقاومة الغواصات تكون مناسبة تماماً إذا ما جهزت برؤوس نووية. إذ ان ذلك يعوض عن بعض الخطأ الذي قد يحصل في تحديد موقع الغواصة. وهذا الحل يتضمن بعض المخاطر بالنسبة للقطعة الصائدة إذ معنى ذلك ان عملها قد يصبح على مدى بعيد ويزيد من صعوبة التنسيق بين قطعات فريق المطاردة بالإضافة الى إثارة مشكلة إستخدام القوة النووية للاغراض البحرية التعبوية في الوقت الذي يجب ان تستعمل فيه هذه القوة لأغراض أخرى غير ذلك. كما وان توسع المدى وطبيعة حرب الغواصات تستوجب إطلاق القذائف من نوع سبروك (Subroc) من مدى بعيد معتمدة في إطلاقها على المعلومات الدقيقة التي تستلمها أكثر

(*) يقصد بالقوة ذات المهمة المنفصلة (Task Force) القوة البحرية الخاصة. انظر ص ٤٤٥ من كتاب الاستراتيجية البحرية لبرنارد برودي ترجمة اللواء سعد الدين صبور.

من اعتمادها على تحديد موقع الغواصة بالضبط. ويمكن ان يقال نفس الشيء عن الكثير من الأسلحة الحديثة التي امتازت بها حرب الغواصات. ومع ذلك فإن اتساع المساحة التي تعمل فيها الغواصات أدى الى احتمال وقوع الخطأ وتزايده بزيادة اتساع المساحة. وقد تم التوصل الى نتائج كهذه من الخبرات السابقة والتجارب التي مرت بها الغواصات . وتزداد درجة الخطأ هذه في الحرب المحدودة أكثر من غيرها. وأدت هذه الاعتبارات الى ضرورة إحداث تكييف في العمليات اثناء وقت السلم بشكل يساعد على تشخيص الطائرات التي تقترب من التشكيلات البحرية(٨).

ويبدو من البحث الذي يدور حول حرب مقاومة الغواصات بأن القطعات الصائدة(Hunters)لم تستفد من التطورات التي حدثت في مجال القوة النووية بقدر ما استفادت منه الغواصة بالرغم من التقدم الكبير الذي شمل أساليب الصيد-Hunt) (ingمن الناحية الفنية. وبهذا تبقى حرب مقاومة الغواصات عملية تكلف الكثير من الأموال. وبالامكان تقدير الجهد الذي تبذله قطعات مقاومة الغواصات بمجرد القاء نظرة على تكوين أساطيل الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي. فقد خصصت الأساطيل الأوروبية بصورة خاصة لعمليات مقاومة الغواصات ومقاومة زرع الألغام. وستأتي نهاية الاستثمارات الكبيرة التي استغلت في القوات البحرية والأوروبية حيث تصبح النتائج غير مثمرة. وحتى البرامج الأمريكية الرامية الى إصلاح وتطوير الأساطيل(FRAM)لا تستطيع ان تطيل من عمر السفينة أكثر من سنوات معدودة وحتى هذا لا يتم إلا بكلفة باهظة(٩). وإذا ما أريد لقوات مقاومة الغواصات ان تبقى محتلة المكان المرموق الذي احتلته في السابق فيجب الاستمرار على

---

(٨) يترك هذا النقاش جانباً الشكوك التي تسود بعض الدوائر حول كفاءة اسلحة قوات مقاومة الغواصات مثل الداش (Dash) ، وجهاز طائرات الهليكوبتر الذي يعمل بدون انسان drone helicopter) (System) وحتى قطعات اخرى كالطوربيد الهادف (Homing Torpedo) وتستند هذه الشكوك ، على ما يبدو ، على ظواهر معقولة . إلا انه ليس من الضروري ان تكون هذه المشاكل مقترنة بالمجال الذي تعمل به قوات مقاومة الغواصات بنفس الدرجة التي تتميز بها المشاكل التي تواجه عمليات الاكتشاف . وعلى اية حال فإن التوصل الى اسلحة اسرع واكثر اعتماداً يحتاج الى جهود كبيرة اذا ما اريد تأمينها وتطويرها .

(٩) ان برنامج اصلاح وتطوير الاساطيل رقم واحد (FRAM - I) يشمل اعادة بناء اجزاء السفن السطحية (Superstructure) واعادة تصليح المكائن والالكترونيات ويشمل نصب تأسيسات اسروك (ASROC) ويزيد من عمر السفينة حوالى ثماني سنوات . اما برنامج اصلاح وتطوير الاساطيل رقم اثنين FRAM) (2- فيشمل نصب اجهزة داش (Dash) وسونر (Sonar) ذا الاعماق المختلفة ويزيد من عمر السفينة حوالى الخمس سنوات ، وتشمل بعض برامج اصلاح وتطوير الاساطيل الداش ايضاً .

الاستثمارات الكبيرة في أجهزة هذه القوات وكذلك في البحوث التي تتعلق بتطويرها.

وبالرغم من الأموال الطائلة والجهود الكبيرة التي خصصت لعمليات مقاومة الغواصات إلا انه لم توضع فلسفة عامة شاملة تساعد على استغلال هذه الاستثمارات بالشكل المثمر. ففي المناطق التي لم يتم فيها التوصل الى حلول مشاكلها الملحة، لا نجد ان هناك اتفاقاً حول الطرق التكتيكية الواجب اتباعها او حتى نوع المعدات الواجب استخدامها. فالاختلاف في مثل هذه الحالات يكاد يكون طبيعياً إلا أنه يؤمل ان يكون مثمراً.

وحتى عندما يتعلق الأمر بالمسألة الأساسية الخاصة بتحديد الغرض من وجود قوة مقاومة الغواصات والأهداف التي تخدمها، فلا نستطيع ان نجد هناك أي إجماع حول أية نقطة من النقاط والشيء الذي يتوقعه المرء من هذه المناقشات الحادة هو التركيز على ماهية هذه الأغراض وفيما إذا كانت هي الأغراض الصحيحة ام لا. والشيء الملاحظ ان المناقشات السالفة لم تشغل جزءاً كبيراً مما يقرأه الناس. وسبب ذلك ان معظم المناقشات تدور حول الطرق أكثر مما تدور حول الأغراض. او بعبارة أخرى تعتبر هذه المناقشات ذات تخصص عال أكثر من كونها مادة يتسلى الناس بقراءتها. وحتى إذا ذكرت الأغراض الأساسية فتعالج على انها أمر مفروغ منه لا يحتاج الى مناقشة. والشيء الذي يذكر على الدوام هو أكثر المخاطر تهديداً والذي ينحصر في القصف الصاروخي ذي المدى البعيد والحرب على المواصلات. إلا ان ذكر ذلك لكونه يشكل مشكلة ذات مخاطر كثيرة وليس بسبب إثارة النقاش حوله لتبيان ضرورة الاستثمارات في قوة مقاومة الغواصات كرد فعل على ذلك(١٠).

لقد وضعت الاستثمارات الكبيرة في القوات البحرية الغربية. وأصبحت كبيرة لدرجة تتطلب معها تبريراً معقولاً لها. فبالرغم من الأهمية العظمى المعطاة لقوات مقاومة الغواصات فلم تقدم بحرية الولايات المتحدة على تعيين مدير لتنسيق البرامج في هذا المجال إلا عام ١٩٦٤. وسيكون القسم الكبير من عمل هذا المدير فنياً

---

(١٠) ويشير المشير البحري ويكلي (Admiral Weakley) مثلاً في مقالته (حرب مقاومة الغواصات : اين نقف ؟) الى تجارب الحربين العالميتين ويقول بأن الاجابة على هذا السؤال يتضمن كذلك الاجابة على سؤال «من سيربح ؟» إلا ان ليس هناك اي ذكر فيما اذا كانت الظروف الاستراتيجية قد تغيرت وفيما اذا كانت القضايا القديمة هي الصحيحة.

بدون شك وعليه مراجعة واستعراض كافة البحوث والتحليلات التي أجريت في السنوات الأخيرة حول المشاكل التعبوية والسلاحية

والشيء الذي يؤمل ان يحدث هو إقتران بحث الأغراض الاستراتيجية الأساسية لاستثمارات قوات دول حلف شمالي الأطلسي ضد الغواصات بتنسيق أكبر للجهود الفنية.

وأكثر الأغراض التي ذكرت شيوعاً هي ثلاثة. وقد تطرقنا الى اثنين منها وهما تحديد الأضرار بالعمل ضد الغواصات حاملة الصواريخ وحرب تامة ضد المواصلات على نفس النمط الذي كانت عليه معركة الأطلسي. اما الغرض الثالث فهو ما قد تنشأ من طوارىء اثناء الحرب المحدودة. ويشكل تحديد الأضرار غرضاً من الصعب تحقيقه. وأحد الأسباب لذلك يتعلق بجانب تطبيقه من الناحية العملية. فكثيراً ما تؤكد لنا السلطات البحرية بأن قوات بولارس لا يمكن أن تكون هدفاً لعدة سنين قادمة. ولإسباب جغرافية وفنية فإن مطامح القوات الغربية ضد السفن الروسية تبشر بحظ أحسن إلا انها لن تستطيع ان تكون قوة قادرة على تعجيز القوات الروسية الى حد بعيد. وبالاضافة الى ذلك فهناك شكوك أخرى تحيط بقدرة مقاومة الغواصات على تحديد الأضرار. فيعتقد بعض الاستراتيجيين بأن التهيؤ لمهاجمة القوات الرادعة قد يفسد الردع نفسه ضد التعرض للهجوم المتبادل كما ويحفز الطرفين على زيادة الاستثمارات في الأجهزة العدوانية. تلك الاستثمارات التي هي أقل عادة من نظيراتها الدفاعية. وقد أجريت حسابات من هذا النوع بخصوص الأجهزة ضد القذائف إلا انه لم تجر مناقشات عامة حول مقارنة هذه الكلفة في حالة عمليات مقاومة الغواصات في تحقيق تحديد الأضرار.

ان فائدة جهاز ما لتحديد الأضرار في عالم تستعمل فيه القوات النووية قوة ضاربة مختلطة تتوقف على الآمال المعقودة لمقاومة الأساليب الهجومية الأخرى. فقد لا يكون أي جزء ذا تأثير فعال ضد جزء من قوة غواصات معادية من حاملة الصواريخ ما لم تبدو عمليات الدفاع التي تعتمد على الصواريخ او اية قوة مضادة عملية. وإذا ظهر أنه ليس من الممكن التدخل في العمليات عن طريق استعمال القذائف البالستيكية(Ballistic missiles)فإن موقف قوة مقاومة الغواصات سيتأثر بشكل حتمي. وقد يبدو من ناحية ان قوة مقاومة القذائف الصاروخية (ABM) أحسن رد على الغواصات حاملة الصواريخ وأكثر فعالية من قوة مقاومة الغواصات. وإذا بدت الصواريخ المحملة على الغواصات، من ناحية أخرى، صعبة

المنال من قبل قوة مقاومة الصواريخ فقد تكون الجهود التي تبذلها قوات مقاومة الغواصات ذات فائدة وفعالية لملء هذا الفراغ.

وعلى هذا تبدو ان الحكمة من الاستثمارات في قوات مقاومة الغواصات بأية درجة كانت لاغراض تحديد الأضرار (damage - limiting)تستدعي نقاشاً أكثر قطيعة وحتمياً مما نالته في السابق. والتبرير الثاني للعمل الذي تؤديه قوة مقاومة الغواصات الذي ينحصر في متطلبات الحرب التامة على المواصلات لا يستحق كما يبدو حتى المناقشة. اذ انه بشكل واضح لا ينسجم وبقية الاستراتيجية الغربية. وقد سبق وان ناقشنا الأسباب التي جعلت ذلك غير مقبول للدول الغربية. وحرب كهذه اي الحرب على المواصلات قد تكون مقبولة من وجهة النظر الروسية إذا كانت فقط مصحوبة بغزو بري. وفي الوقت الذي تتحول فيه الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي عن تحقيق أهداف زيادة القوات البرية والجوية تلك الأهداف التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية اثناء حكم كندي او على وجه التحديد تلك الأهداف التي اقترح تحقيقها في أوائل الخمسينات، يبدو انه ليس من المعقول المناقشة من أجل إسناد قوة مقاومة الغواصات في حين انها تعتبر منسجمة مع هذه الأهداف. وعلى كل فإن الشعور السائد بين دول حلف شمالي الأطلسي هو الخلود الى فترة راحة. وهذا ما تقوم به هذه الدول الآن.

إذا كان هذا هو القرار المتفق عليه بالاستناد الى أسس سياسية واقتصادية فإن أهمية مناقشة المشاكل الفنية والتعبوية لحرب كمعركة الأطلسي لن تكون بذات شأن. ومن الجدير بالذكر ان الأسلحة التي ترغب القوات البحرية في استعمالها أكثر من غيرها هي الاسلحة النووية. ومعنى هذا ان طبيعة هذه الرغبة تؤدي بحد ذاتها الى تطورات عسكرية خطيرة. اما إذا تم الاتفاق على جعل الحرب مجرد حرب غواصات في البحر بدون اللجوء الى قصف البر بقوات نووية فسيكون نصيب الغرب من النجاح ضئيلاً جداً حتى لو زيدت الاستثمارات في قوة مقاومة الغواصات الى حد كبير. كما ان المعدات الحديثة التي تحتاجها حماية قوافل السفن التجارية(Convoy) (الموجودة عند دول حلف شمالي الأطلسي هي أقل بكثير مما يجب ان تكون عليه[11].

---

(١١) يقول سانكونيتي (Sanguinetti) بأن التعليمات المتفق عليها بين دول حلف شمالي الأطلسي الخاصة بالمناورات والمعارك التي تخص قوة مقاومة الغواصات بالذات، تنص هذه التعليمات على وجوب مرافقة سفينة حماية. (Escorts) لكل قافلة من السفن التجارية . في الوقت الذي لا تستطيع فيه امكانات =

وسفن الحماية هذه ذات أهمية كبيرة لمواجهة الطوارىء غير المتوقعة بالرغم من ان موضوع مهاجمة السفن التجارية أمر لا يستحق النقاش فيه إذ انه بعيد الاحتمال[١٢]. ان مجرد وجود اسطول روسي كبير للغواصات ثم إسناد الروس مهمة الحرب على المواصلات الى هذا الاسطول لا يعتبر تبريراً كافياً لبناء قوة غربية مناوئة لذلك. إذ لا حاجة هناك للتخطيط لأمر غير محتمل وقوعه لمجرد ان الخصم يقوم بذلك. وإذا أخذنا الموضوع من الناحية الواقعية، إذا أصبح هدف الاتحاد السوفييتي مهاجمة المواصلات بين أمريكا وأوروبا في حرب أقل من استراتيجية نووية متبادلة، فلن يتأخر فوز الروس حسبما تعتقد الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي وسيكون أمام القوة الجوية السوفييتية كل ما يشجع على تثبيت التفوق التعبوي فوق المياه الأوروبية والجزء الواقع تحت النفوذ الغربي من المحيط الأطلسي.

اما النقطة الثالثة التي تتعلق بقوة مقاومة الغواصات في الحروب المحدودة هي أكثر إقناعاً من غيرها. فإذا ما نشبت أية اشتباكات تتضمن حرباً بحرية فستتولى الغواصات إدارة معظم جوانب هذه الحرب[١٣].

ان عمليات الغواصات ضد القوات ذات المهام المنفصلة(Task force)في حروب التدخل بالاضافة الى ان عمليات الهجوم الطفيفة على السفن التجارية تبدو محتملة فإن وقوع حرب محدودة ضد السفن التجارية ليس أمراً لا يصدق. فقدرة قوة مقاومة الغواصات للوقوف في وجه عمليات كهذه محلياً وبالشروط التي تفرضها تعتبر جزءاً اساسياً من معدات أية قوة تفكر بالعمل بشكل مسلح في البحر ضد خصوم يتمتعون بقوة غواصات كبيرة الى حد ما.

ويجب ان لا يغيب عن البال بأن قوة غواصات متواضعة كافية لإغلاق مضايق

= القوة الموجودة ارسال سفينة حماية واحدة فقط لكل قافلة من هذه السفن كما جاء في اكثر التقديرات دقة لعدد السفن الموجودة فعلاً في المحيط الأطلسي. وهذا ما ذكر في كتاب « المعارك والقوة النووية صفحة ٢٠٢ ».

(١٢) لا يعني هذا اننا ضد فكرة المرافقة من اجل حماية السفن التجارية في الوقت الذي افترض فيه احتمال وقوع طوارىء من هذا القبيل. وتظهر هنا ان حجة كريتون (Gretton) في كتابه « الاستراتيجية البحرية » مقنعة اكثر من حجج سانكونيتي (Sanguinetti) الذي يفضل ما يدعوه كريتون بشعوذة المجموعة الصائدة.

(١٣) ان اسلحة الغواصات الحاضرة والتي تعتمد في قابليتها الهجومية على الطوربيد قد تكون كل شيء و لا شيء. ويعتقد بعض الضباط البحريين بأن صواريخ صغيرة موجهة قد تحل محل المدافع (Cannon) الذي بدأت الغواصات تتخلى عنها بصورة عامة.

العالم في وجه الخصوم كما ان أية قوة حقيقية لمقاومة الغواصات كافية لأن تحبط جهوداً كهذه. فكلما زادت كفاءة قوة مقاومة الغواصات كلما قل إحتمال قيام الغواصات بالهجوم. وهذا يؤدي بدوره الى التقليل من أهمية تأثيرها ومن ثم إبعاد إحتمال حدوث تطور في الإجراءات المضادة.

لا يستطيع أحد ان يقرر فيما إذا كانت الجهود التي تبذلها قوة مقاومة الغواصات مرضية ام جهود مفرط بها إلا الذين لا يملكون معلومات فنية كاملة وتامة عن مستويات القوات البحرية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالدول الغربية يجب ان تكون هناك بحوث وتطوير واسع من أجل ان يتلاءم مستوى العمل فيها مع التغييرات المتوقعة في الفنون البحرية المليئة بالتعقيدات الفنية. ويجب على القوات البحرية التي تملك قوة غواصات حاملة الصواريخ ان تعلم كيف تحافظ على نفسها ضد أي هجوم. اما فيما يخص المعدات وتوزيع السفن فلم تجر أية مناقشات عامة حول الاستثمارات الكبيرة التي وضعت في قوة مقاومة الغواصات من أجل تحقيق مهمتها في تحديد الأضرار. اما القيام بحرب انهاك(War of attrition)فأمر لا يقره المنطق كما يبدو. ان الحاجة الى قيام الحرب المحدودة هي التي تقرر مستوى الجهود الواجب بذلها. والقوة الكافية لتأمين حاجات كهذه تشكل قوة قادرة على جس النبض في عمليات ذات مستوى أعلى وتستطيع ان تحدد بنفس الوقت من تحركات قوة الغواصات حاملة الصواريخ. ومما لا شك فيه ان قوة من هذا النوع ضرورة حيوية للتحالف الغربي او لأية قوة بحرية تعاني من نفس المشاكل. ولا يستطيع أحد ان يقرر حجم قوة كهذه إلا السلطات التي يعنيها الأمر. ومن العدل أيضاً ان نقترح ضرورة مناقشة الفرضيات التي تستند عليها التقارير بشكل أكثر إقناعاً وصراحة وأقل اعتماداً على خبرات قديمة لا تصلح لهذاالعصر، لا كما كان عليه الحال في السنوات القليلة الماضية.

(٢)

تحتل عمليات الغواصات ومقاومة الغواصات المكان الرئيسي في اهتمام الدول الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي ودوائر البحرية في الاتحاد السوفييتي في مجال الحرب في البحر. لذا فإن احتمال وقوع اشتباك بين السفن السطحية للدول الكبرى

أمراً أقل احتمالاً من اشتباك الغواصات. كما ان المشاكل الفنية لاشتباك من هذا النوع أقل أيضاً. وإضافة الى ذلك فإن هذه المشاكل الفنية ظاهرة للعيان ومتوقعة بشكل يمكن معالجتها مقدماً. إلا ان الأمر قد يختلف بالنسبة للقوات البحرية الصغيرة حيث يكون احتمال الاشتباك بين سفن السطح محتملاً أكثر في النزاعات التي قد تحصل سواء كان ذلك بين الدول الكبرى او الصغرى او حتى بين الأصغر منها.

ان القوى الأخرى التي تأتي بعد الغواصات في تهديدها للسفن السطحية هي الصواريخ والطائرات. ولما كان الاهتمام في الواقع محصوراً بتجهيز السفن السطحية التابعة لقوات بحرية ذات مستوى عال بمعدات الغواصات والطائرات، فلم يبق ما يخصص الى تجهيزها بمعدات مختلفة ضد السفن الأخرى. وبدأت المدافع تختفي باستمرار من على السفن الحديثة، الصغيرة منها والكبيرة. ومع ذلك فإن إدراك فائدة المدافع والحاجة اليها في قصف الشواطىء والدفاع عن السفن جعل المسؤولين يعيدون النظر في استعمالها. وبدأت الآن مدافع اوتوماتيكية من نوع جديد وأخف من السابق في الظهور.

ان معدات الدفاع الاعتيادية في القوات البحرية الحديثة هي معدات ضد الجو وهي صواريخ من السفينة الى الجو. وتدعى هذه الأجهزة بـ (أجهزة الثري تي) (ThreeT)الامريكية وهي : ـ التارير(Terrier)والتارتار(Tartar)والتالوس(Talos). وتتميز هذه الأسلحة بما تقدمه من قوة دفاعية فعالة. إلا انها كبيرة الحجم ويكلف بناؤها مبالغ كبيرة بالاضافة الى انها لم تحقق ما توقعه مصمموها منها بصورة كاملة.

تقوم حاملات الطائرات بتجهيز القوات البحرية الكبيرة بدفاع اوسع مدى من القوات البحرية الخاصة (Task force)ضد الطائرات المعادية وفي الواقع ضد السفن السطحية أيضاً. ان مهمة الطائرات المتصدية(Interceptor)والقاصفة هي ليست إزالة السفن والطائرات المعادية ذات القواعد الساحلية او البرية فقط بل المشاركة في العمليات الدفاعية ضد القذائف المنطلقة(Cruise missiles).

وهكذا فإن القوة الجوية البحرية التي تقوم حاملات الطائرات او القواعد الساحلية بتجهيزها هي ذات أهمية حيوية بالنسبة للقوة البحرية الدفاعية او الهجومية في عملياتها في البحر وحتى بالنسبة الى قصف السواحل كما ذكرنا سابقاً. ان طريقة التموين الساحلية هي في الواقع الطريقة التي تتبعها قوات بحرية عدة دول ومن

ضمنها الاتحاد السوفييتي. وقد أعطى القسم الثاني من تقرير الدفاع البريطاني عام ١٩٦٦ الأسبقية لعمليات حاملات الطائرات ودورها في الحرب البحرية[١٤]. وقد أولى هذا الجزء من التقرير اهتماماً أكبر الى متطلبات البحرية من القسم الأول الذي أشار الى زوال التطور في الحاملات البريطانية.

ان قرار بريطانيا في الاستغناء عن حاملات الطائرات في السبعينات يجلب الانتباه الى انه كيف سيكون بمقدورها ان تحقق مهام عملياتها البحرية بالطرق الأخرى. اما بالنسبة للدفاع الجوي فيجب ان يقال منذ البداية في حالة الحرب النووية ان الدفاع الجوي الفعال ضد السفن السطحية سيصبح مستحيلاً من الناحية العملية للعشرين سنة القادمة. والتحسينات التي يجب توقعها في القابليات الاستكشافية او في الصواريخ سواء كانت منطلقة من السواحل او الغواصات او الطائرات قد لا تعقد مهام الدفاع من الناحية الفنية إلا انها ستكلف أموالاً طائلة بشكل يجعلها غير ممكنة.

وستبقى مشكلة الدفاع الجوي في الحرب المحدودة قائمة. ويمكن بحث مشاركة حاملات الطائرات لمواجهة هذه الحاجة ودورها ضد السفن السطحية. وتحاول القوات البحرية لمعظم دول العالم تحقيق هذه المهام بدون حاملات الطائرات. وحتى الدول التي تملك الحاملات لا تعتقد بأن في إمكانها الاستمرار على المحافظة عليها. لذا يمكن اعتبارها ضمن الدول التي لا تملكها لا تسلم مقاليد زمام أمورها الى القوة البحرية. ومن ناحية أخرى فإن معظم قوات العالم البحرية لا تدعي القدرة على الوقوف على قدم المساواة مع قوات العالم البحرية الحقيقية او تدعي القدرة على العمل بعيدة غن مياه بلدها. ويؤثر الإعتبار الأخير بصورة خاصة على الآمال المعقودة على تجهيز الغطاء الجوي من قواعد ساحلية.

لقد تناول تقرير الدفاع البريطاني لعام ١٩٦٦ مشكلة القيام بعمليات بحرية بدون ان تكون هناك حاملات طائرات من ناحيتين. تضمنت الناحية الأولى انه في حالة الاحتياج الى حاملات الطائرات في مهام معينة تبذل الجهود لتحقيق هذه المهام

---

(١٤) انظر « تقرير التقديرات الدفاعية » (Statement on the defence estimates) عام ١٩٦٦ القسم الثاني « انتقديرات الدفاعية لعام ١٩٦٦ / ١٩٦٧ » ص ٢٧ . وحتى في فيتنام فقد عملت القوات الامريكية غطاء جوياً يحمي حاملات طائراتها القريبة من السواحل بالرغم ن علمهم بضعف قوة خصومهم الجوية وفشله في استخدامها للاغراض الهجومية .

قبل ان تندثر القوة الموجودة من هذه الحاملات . والشعور السائد ان حاملات الطائرات الامريكية ستكون جاهزة لتقديم خدماتها بشكل دائم متى ما احتيج اليها . اما من الناحية الثانية فقد قدمت اقتراحات بشأن إحلال بعض القوات محل القوات الجوية ذات القواعد المقامة على الحاملات . وهكذا فإنه في الوقت الذي تخطو فيه الحاملات نحو القدم ثم الى الزوال تتخذ إجراءات أخرى لتأمين بديل لها من أجل ضمان تأدية نفس الخدمات التي تقدمها الحاملات ومن هذه البديلات الصواريخ التي تطلق من السفينة الى الجو والتي تم تجهيزها حالياً (Strike- recon- naissance and air- defence Land- based) والأسلحة الصغيرة الموجهة من السطح الى السطح والمستعملة ضد السفن الحاملة للصواريخ .

ان اختفاء الصواريخ من السفينة الى السطح(Ship-to-surface missile)من القوات البحرية البريطانية والأمريكية ميزة ظاهرة لمشهد البحرية الحديثة وهذا ما يجب إدخاله في الحسبان في حالة التفكير بالحصول على الطائرات من الحاملات. وبالعكس تماماً قام الشيوعيون بتطوير عدد من هذه الأجهزة في الوقت الذي رفضوا فيه الحاملات. إلا ان ما حققته هذه الأجهزة حسب التقديرات الغربية لم يكن بذي بال. بينما وجود عدد كبير من السفن الصغيرة السريعة المجهزة بصواريخ قادرة على الأقل إصابة أهداف لا تنالها مدافع السفن الحديثة، يشكل مشكلة مزعجة لأي قائد لا يتوافر لديه الغطاء الجوي حتى يتمكن من الهجوم او قصف الطائرات المعادية الموجودة لمساعدة مهاجميه عن طريق المعلومات الاسترشادية(Guidance information). والحل الذي لا يزال يفضله الأمريكان هو الطائرات بالرغم من ان صاروخ تالوس(Talos)مجهز بقدرة على إصابة الهدف من السفينة الى السطح تلك الميزة التي يحوم الشك حولها. ان مهمة تطوير الصواريخ من السفينة الى السطح مصحوبة بالدقة التي تحتاج اليها القوات البحرية مع رؤوس حربية مهمة شاقة للغاية من الناحية الفنية بسبب تشويش الصورة التي تستلمها أجهزة الرادار من السطح. وستبقى مشكلة تأثير الأجهزة البريطانية وفعاليتها قائمة.

ومن ناحية المبدأ ستبقى السفن السطحية حاملة الصواريخ من السفينة الى السطح السلاح الذي يبشر بتقدم وخاصة وانه ملائم اقتصادياً للسفن الصغيرة التي سيتميز بها المستقبل .

ان عدم وجود غطاء جوي لأي أسطول تمده به الحاملات يعتبر خسارة كبيرة

له. وقد يكفي الغطاء الجوي الذي توفره القواعد الأرضية بالنسبة للعمليات الساحلية. وبالرغم من ان الروس اهتموا بهذا النوع من الغطاء في الماضي إلا انهم لم يختبروا كفاءته بعد. اما المشاريع المرنة والمتنقلة التي اقدمت عليها القوات الغربية البحرية فتعتبر مسألة أخرى. ويبدو ان المرونة هي في صلب الموضوع. فيحتاج القائد البحري في عرض البحر الى القوة الجوية لإغراض عديدة أبعد من قصف السواحل او ضرب السفن المعادية. وحسبما جاء في تقرير الدفاع يحتاج هذا القائد الى الطائرات في العمليات الاستكشافية وعمليات التحذير المسبقة أي قبل تعرضه لقصف معاد. وهو في الواقع بحاجة مستمرة الى العمليات الأخيرة ، ليس فقط ضد الطائرات ذات الطيران الواطىء بل وضد القذائف الصاروخية وكذلك ضد المراكب الصغيرة التي قد تهاجمه. اما احتياجه الى عمليات الاستكشاف فقد يكون سريعاً جداً حسب ما يقتضيه تطور الموقف التعبوي على المسرح الذي يدير عليه عملياته. ومن الممكن ان تقوم القواعد الأرضية بإمداده بقسم كبير من احتياجاته إلا ان ذلك لا يخلو من نقاط ضعف في نواحٍ عديدة . كأن تكون بعض المناطق أبعد من متناول الطائرات ذات القواعد الأرضية وقد تقل أهمية ذلك بالنسبة للبحرية الملكية(Royal Navy)في حالة تقليص منطقة العمليات او إذا اقيمت قواعد جديدة على بعض الجزر في المناطق الحساسة. ومع كل هذا فستبقى المشاكل قائمة.

تقوم التكنولوجيا الحديثة الآن بجعل الطائرات بعيدة عن التأثير الجوي. إلا ان الطائرات ذات القواعد الأرضية التي تساند السفن من على مسافة بعيدة لا تزال واقعة تحت تأثير الظروف المناخية التي تحيط القاعدة او التي تحيط الأسطول. ومهما كان الأمر فإن المساندة الجوية التي يحصل عليها القائد البحري عن طريق الحاملات تعتبر أكثر استجابة لحاجاته من المساعدة الجوية التي تقوم القواعد الأرضية البعيدة بإمداده بها. وتبقى نفس الاعتراضات قائمة بالنسبة للعمليات الأرضية حول توفير المساعدة الجوية من قواعد جوية بعيدة. كما يجب ان لا ننسى بأن توفير الغطاء الجوي في أية لحظة يحتاج بها اليه عملية صعبة دائماً وتكلف الكثير من الأموال.

اما إذا كان هذا الغطاء من قواعد بعيدة فسيكون الأمر أكثر صعوبة وكلفة. إلا انه غالباً ما يحدث ان القائد البحري قد يحتاج الى عملية استكشاف سريعة او عملية ضرب آنية او عملية مطاردة في حالة فشل المحاولة الأولى. ومثال قريب عن اهمية المساعدة الجوية السريعة في حالة طوارىء غير متوقعة هو ما قدمته حاملة الطائرات الأمريكية تيكونديروكا (Ticonderoga) إلى المدمرة (Destroyer) مادوكس

(Maddox) عندما هوجمت من قبل الزوارق النسافة في خليج تونكن (Tonkin) في آب ١٩٦٤ . وعلى هذا فلا بد من وجود ناحية من النواحي تكون عندها المساعدة الجوية من قواعد بعيدة أقل فعالية من المساعدة الجوية التي تقدمها القواعد القريبة. وليس هناك سبب حقيقي لبعض الاعتراضات السياسية لاستعمال القوة الجوية ذات القواعد الأرضية لاغراض العمليات الأرضية، في الوقت الذي تعطي فيه العمليات البحرية نفس الأسباب لهذه الاعتراضات. فبعد الحصول على موافقة إقامة القوة الجوية لطائرات شاكلتونز (Shackletons)في مدغشقر مثلاً خلال عمليات بيرا عام ١٩٦٦، أحيطت الطائرات بعدة تقييدات مما جعل الاعتماد على الطائرات التي كانت تجهزها قواعد الحاملات أمراً لا مفر منه. ويعتبر الاستكشاف الجوي المستمر في الحقيقة حيوياً جداً اثناء عمليات الحصار.

ان حاملات الطائرات تحقق للقوات البحرية التي تملكها مهاماً لا تستطيع تحقيقها القوات البحرية الأخرى التي لا تملكها. فلا يمكن لأية قوة ان تتردد في حيازتها لأي سبب كان ما عدا الأسباب المالية. ومع هذا فإن الأنواع التقليدية من هذه الحاملات تعمل على امتصاص جزء كبير من ميزانية القوة البحرية التابعة لها بالرغم من انها لم تصل الى مستوى مرض لحد الآن. وقد أثر بناء هذه الغواصات على بناء السفن الأساسية الأخرى حيث قل عددها بشكل ملحوظ وأصبح بناؤها مرتبطا بحالات الضرورة القصوى. فلا عجب إذن ان نرى ضباط البحرية وخاصة في بريطانيا في محاولة لايجاد ما يحل محل حاملة الطائرة الباهظة التكاليف. وقد تم التوصل الى بديل معقول لها. فباستطاعة طائرات الهليكوبتر مثلاً التي تقوم بتجهيزها القواعد الموجودة على ظهر السفن ان تحقق عدداً من الأغراض التي تحققها الطائرات الأخرى. وقد أصبحت طائرات الهليكوبتر المركبة الرئيسية لقوات مقاومة الغواصات(ASW). إذ بعد ان يتم تجهيزها بالمعدات المناسبة تتمكن من ان تلعب دوراً اوسع من الطائرات الأخرى في عمليات الاستكشاف او إطلاق الصواريخ من الجو الى السطح ضد السفن المعادية.

إلا ان طائرات الهليكوبتر من ناحية أخرى ابطأ من الطائرات الأخرى ومدى عملها أضيق أيضاً. وسرعتها البطيئة تجعلها هدفاً للعدو ولإجراءاته المضادة. كما انها اقل تحملاً من الطائرات الأخرى وتكون وهي جاثمة على ظهر حاملاتها هدفاً سهلاً للقصف. ومع كل هذا فإن طائرات الهليكوبتر شيء أحسن من لا شيء.

وبعد دراسة دقيقة لإمكانية استخدام الطائرات (Vistol) وجد ان الاعتراضات التي اثيرت ضد هذه الطائرات ضعفت كثيراً وخاصة إذا كان التفكير لا ينحصر مطلقاً بالطائرات الأخرى كبديل لها. فكلفة استعمال هذه الطائرات الباهظة بدلاً من الطائرات التقليدية التي تجهزها الحاملات المهاجمة، وبالعدد الذي يحتاج اليه لمساندة العمليات الأرضية، أمران غير مشجعان. إلا انه من الممكن ان تختلف الاستنتاجات هذه إذا ما كان الغرض هو إمداد القوة البحرية باقل قوة تساعدها على القيام بدورها في البحر بكفاءة.

وقد يبدو لأول وهلة ان اعتبارات كهذه تتطلب تغييراً في الموقف تجاه حاملات الطائرات الأصغر حجماً مثل هيرمز(Hermes)وحاملات الطائرات الفرنسية الجديدة فوش(Fosh)وكليمانصو(Clemenceau). ومع هذا تبقى كلفة هذه الحاملات الباهظة جداً لقلة عدد الطائرات التي تستطيع وضعها تحت الطلب في البحر. ولا تستطيع حاملات الطائرات هذه ولا الحاملات(Vistol)من ان تحل مشكلة تقديم المساندة الجوية من الناحية المالية. والحل الوحيد يكمن في اتخاذ مفاهيم جديدة للطائرات ومقدار ما يخصص لها في الميزانية إذ بوجود الطائرات تكون للقوة البحرية ذراع يمكن استخدامه لمساندة العمليات في أي وقت يجد فيه الأسطول مجالاً لذلك.

إذا كان توفير المساندة الجوية من على الحاملات أمراً أكثر من طاقة القوات البحرية المتوسطة فإن ذلك سيحدد مدى قابليات هذه القوات الى حد بعيد. إلا انها لا يمكن طبعاً ان تكون عديمة القوة فأسطول من المدمرات الحديثة مع الغواصات وزوارق دورية مجهزة بطائرات الهليكوبتر والرادار والنسّافات يعتبر قوة عسكرية كبيرة لا يمكن ان يتجاهلها العدو او لا يدخلها في حسابه وخاصة إذا كانت تسندها الطائرات ذات القواعد الأرضية وقوة من الصواريخ قادرة على تحديد ابعاد النزاع.

الفصل السادس : التكاليف والتوازن البحري

(١)

لقد كان قرار حكومة العمال البريطانية بعدم الاستمرار في بناء حاملات طائرات جديدة مثلاً واحدا من القرارات التي يتخذها وزراء الدفاع في وجه التزايد السريع في التكاليف . اذ ان ازدياد هذه التكاليف والتعقيدات واضح جداً في الأنواع الحديثة من الأجهزة العسكرية حتى لو قورنت بالاجهزة التي سبقتها منذ عهد قريب . ولا يستثنى من ذلك السفن الحربية ومعداتها . فقد كلف بناء حاملة الطائرات البريطانية ايكل(Eagle)حوالى ٤٢ مليون دولار في الوقت الذي بلغت فيه تكاليف تجديدها واصلاحها عام ١٩٦٤ حوالى ٩٠ مليون دولار أي ضعف كلفتها الاصلية . وتتراوح كلفة الحاملات الامريكية المهاجمة حوالى ٢٧٧ مليون دولار وهي من النوع الموجود في القوة التقليدية (جون ف كندي(John F Kenedy)الى ٣٨٠ مليون دولار وهي من النوع النووي . اما اضافة القوة النووية الدافعة الى هذه الحاملات فانها تزيد كثيراً في كلفتها الأساسية . فقد تبلغ كلفة فرقاطه(Frigate)من نوع (بينبرج(Bainbridge)والتي تعتبر ذات تصميم حديث حوالى ١٦٠ مليون دولار . ان الشيء الذي يقرر كلفة السفن ليس نوع السفينة نفسها بل الاجهزة السلاحية التي تقام عليها والتي تزايدت في السنين الأخيرة تزايداً كبيراً . فكان للمدمرة مثلاً عام ١٩٣٧ حوالى ٦٠ صماما الكترونياً وزاد عدد الصمامات هذا عام ١٩٥٧ الى

٤٠٠٠ صمام ووصل هذا العدد عام ١٩٦١ إلى ٢٩٠٠٠ صمام وقد بلغت ايضا تكاليف القذائف من نوع (ترتار) (Tartar) التي وضعت على ظهر ثلاث مدمرات بنتها امريكا لاستراليا حوالي ٣٠ مليون دولار لكل منها وكان هذا المبلغ ضعف سعر السفينة الأصلي . وتبلغ كلفة غواصة نووية مهاجمة تجمع بين الأسلحة الحديثة وقوة الدفع النووية ٥٠ مليون دولار تقريباً . وتبلغ هذه الكلفة ثماني مرات بقدر كلفة نظيراتها من الغواصات التقليدية التي تسير بقوة دفع الرفاس ان الكلفة الباهظة للقوة النووية المقبلة تجعل امر استخدامها في الحاملات الصغيرة مشكوكاً فيه . وقد حاولت البحرية الامريكية الحصول على احسن الأجهزة الحديثة لتجهيز سفنها بالقوة النووية للمحافظة على التوازن البحري إلا انها وجدت كلفة ذلك باهظة الى درجة ترددت عندها بالاقدام على ذلك .

وقد يثير البعض جدالاً حول كون استعمال القوة النووية الدافعة في تسيير البواخر الصغيرة سبباً في تقليل تحملها وديمومتها الا ان القوة النووية هذه تعطي بنفس الوقت مزايا كثيرة للحاملات منها السرعة الفائقة والتعجيل السريع . وميزات كهذه مفيدة جداً لقوات مقاومة الغواصات على الأخص . ويبدو ان التكاليف هي التي ستتحكم في اساطيل ذات سفن من هذا النوع في السنين القليلة القادمة . ولكن ليس هناك من سبب يمنع من الاعتقاد بان اليوم الذي تكون فيه كافة الأساطيل نووية سيشرق .

ان تزايد التكاليف بهذه النسبة قد يمنع الكثير من الأقطار من الابقاء على بعض انواع السفن او الاسلحة سوية . وبامكان القوات العظمى فقط حيازة كل المعدات البحرية كاملة . ومن المحتمل ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي ستكون في هذا الميدان بعد عدة سنين . ولكن حتى الموارد الأمريكية محدودة ايضاً وعلى الأمريكان ان يحسنوا اختيار الاسلحة التي سينفقون عليها اموالهم . وعليهم ايضاً ان لا يفكروا باستخدام قوة التسيير النووية للحاملات لعدة سنوات وحتى بالنسبة للسفن الأصغر . وتؤثر التكاليف المتزايدة ليس على تحديد انواع السفن فحسب بل حتى على تحديد عدد السفن التي هي في متناول ايدي القادة . وفعلاً يسود الاتجاه الان نحو الاساطيل الصغيرة . كما ان اندثار بعض القواعد في الأقطار الأجنبية سبب مشاكل متوقعة للقوات البحرية التي تروم العمل في المياه البعيدة . وهذا بدوره ادى الى زيادة كبيرة في التكاليف .

وسبب آخر للاتجاه السائد الآن نحو الاساطيل الصغيرة هو صعوبة الحصول على ملاحين ماهرين يستطيعون تشغيل الأجهزة الحديثة . فصعوبة الحصول على الايادي الماهـرة والمال الكافي تعتبر من العوامل التي اثرت على برنامج الحاملات البريطانية . وهناك عدة اسباب لصعوبة الحصول على الايادي الماهرة الملائمة . منها قلة عدد الذين يتمتعون بمواهب كافية ثم الوقت الطويل الذي يتطلبه التدريب وهذا يؤدي طبعاً الى تقليص الفترة الانتاجية . واخيراً المغريات التي تقدمها الصناعة المدنية للفنيين الذين يتم تدريبهم . وبصورة عامة لا تعاني القوات البحرية صعوبة الحصول على الايادي الكفوءة مثل القوات العسكرية الأخرى او القوات الجوية . الا ان الامر يختلف بالنسبة للفنيين الذين تتزايد اهميتهم يوماً بعد يوم . والسبب الرئيسي لصعوبة الحصول على العدد الكافي من الرجال هو العزلة التي يعـانيها الملاحون في عرض البحر . ويشك الكثير من الضباط البحريين سواء كانوا من الأمريكان او الأوروبيين في احتمال قبول المدنيين العصريـين في حياة ديمقـراطية صناعية تمنحهم مطامح عديدة للمستقبل ، لحياة عزلة طويلة بعيدين عن الهيئـة الاجتماعية في محيط ضيق . وهذا يشكل العقبة الرئيسية لامتناع العديد من الرجال من قبول الحياة البحرية .

من المألوف ان نرى اليوم ان السفن ذات الكلفـة الباهـظة تفوق السفن الأخرى التي سبقتها منذ عهد قريب في العمل . ويصدق هذا القـول بالنسبـة لامكانياتها الكاملة ولكن من الصعب تقدير ذلك بالنسبة لما تستطيع ان تقدمه في مجال العمليات البحرية . ولما كان واقع الحال هو مقاتلة اسلحة لاسلحة اخرى فان التطورات المتناسقة في زيادة قابلية هذه الاسلحة قد لا يكون لها الاثر . وتعتبر السفينة في قوة مقاومة الغواصات الآن تطوراً كبيراً اذا ما قورنت بسابقتها في عام ١٩٤٥ . الا ان الامر كما يبدو يتطلب مقابلة خصم حقق خطوات واسعة من التقدم . واذا اجبرت التكاليف الباهظة كلا الخصمين على تخفيض قواتها بشكل متساو فلن يتأثر توازن القوى بينهما وتبقى النسبة بدون تغيير . وتعتقد الـدوائر البحرية المسؤولة ان من متطلبات الانتشار البحري(deplayment)هو ان يكون عدد السفن ليس حسب ما يملكه الخصم من عدد او نوعية بل حسب ما تقتضيه المهمة التي يؤمل من هذه السفن تحقيقها كمهمة القيام بالدوريات مثلاً واثبات الموجودية في حالة الطوارىء . وكان هذا هو المفهوم الذي كان وراء المعارضة البريطانية لقبول

القرار بتخصيص نسبة معينة من الطرادات(Cruisers)اثناء مفاوضات نزع السلاح خلال فترة ما بين الحربين .

ان تقليص عدد السفن يخلق مشاكل خاصة بالنسبة للقوات البحرية ذات الالتزامات البعيدة . ويصدق نفس الشيء بالنسبة لأية قوة مقاتلة عليها ان تتهيأ لمواجهة الطوارىء الممكنة فوق مساحة واسعة من البحر وخاصة اذا كانت قطعاتها من النوع الذي لا يسهل توفيره او توزيعه في الحال .

ان الفجوة الواضحة بين الموارد والالتزامات في القوات البحرية حفزت المسؤولين لبذل الجهود لزيادة التخصيصات المالية لتحقيق الأغراض البحرية من ناحية ولجعل هذه القوات تتمتع بكفاءة عالية من ناحية اخرى . ويوجد هناك طريق واحد لتحقيق هذه الكفاءة على المدى القريب وهو دفع القوات الموجودة حالياً الى العمل بأقص طاقاتها . وقد كشف تقرير الدفاع البريطاني لعام ١٩٦٦ الحد الذي يجب ان تعمل اليه هذه القوات . فكانت المسافة التي تقطعها المدمرة(destroyer)من النوع الموجود في البحرية الملكية عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ هو ٢٧٠٠٠ ميل . وارتفع هذا الرقم الى ٣٣٠٠٠ ميل عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ . كما ارتفع عدد الايام التي تقضيها القطعات تحت الماء من ٨١ الى ١٤٢ يوماً وأن نسبة الزمن البحري-Sea) (Timeالى الزمن(Time)في المرفأ هي ١ : ٤ الى ١ : ٥ / ١ (١) . المغزى الذي نخرج به من كل هذا ان الجهود هذه تكون على حساب بعض المشاكل التي تظهر بعد ئذ نتيجة للارهاق او التلف الذي يصيب المعدات او الرجال .

وهناك طريقان آخران لملء الفجوة في الموارد البحرية . اولهما : تقليل الالتزامات ، وثانيهما : زيادة الموارد المحلية المستثمرة في القوات البحرية . وقد تم سلوك هذين الطريقين في بعض المناسبات . وسلوك اي من الطريقين قد يستوجب بعض التضحيات السياسية . ومن ذلك التجاوز على المدخولات او التحديد من المطامح السياسية من ناحية ومن ناحية اخرى الصراع مع الخدمات الأخرى من اجل التخصيصات المالية . وقبل سلوك اي من هذين الطريقين يجب دراسة الموارد التي ستستغل من اجل دراسة دقيقة لمعرفة مدى الاستفادة من هذه الموارد في تحقيق

---

(١) انظر تقريرالدفاع لعام ١٩٦٦ القسم الأول ص ٢ . وتصدق هذه النسب ايضاً على القطعات الأخرى .

الاهداف تحقيقاً فعالاً .

لا يمكن معاملة القوات البحرية من الناحية المالية كغيرها من القوات المسلحة . اذ ان الاغراض التي تحققها القوات البحرية متعددة الانواع وحتى تصميمها يتم بشكل يمكنها من مواجهة ظروف غير متوقعة في الوقت الذي تصمم فيه قطعات الاسلحة الاخرى اما لغرض واحد او لاغراض محدودة جداً . وعلى هذا لا يمكن تقدير تأثير المال المستغل في قوات بحرية ذات معدات سلاحية لم يجرب القسم الكبير منها بشكل تام . لذا فان القرار لشراء سلاح معين او لبناء قطعة بحرية معناه على حساب الاختيارات الاخرى التي من المحتمل ان تتم لولا اتخاذ القرار المذكور . وكثيراً ما يحدث هذا بدون ان يشعر المقررون به . والسبب في تحديد الاختيار على هذا او ذاك هو الميزانيات المالية المخصصة لهذه الاغراض . فاذا صرف المال على جانب من الجوانب حرم الجانب الآخر من نصيبه في الميزانية . فاذا كلفت حاملة الطائرات النووية مثلاً بقدر ما يكلف بناء حاملة طائرات تقليدية واربع سفن مرافقة(Escarto)فمعنى هذا ان كلفة بناء حاملة نووية مع اربع سفن مرافقة تساوي كلفة بناء حاملة طائرات تقليدية مع ثماني سفن مرافقة[٢] .

فالتقيد بتحليل الاجهزة(Systems analysis)يفيد في التريث بتقرير نوع السلاح الذي يصرف عليه المال . واي خطأ في القرار المتخذ معناه ليس فقط توفير سلاح دون آخر بل حرمان القوة البحرية من السلاح الذي هي فعلاً بحاجة اليه .

وتنحصر الجهود في الوقت الحاضر على ما يبدو بتوسيع الرقعة لعمليات القوات البحرية وتوفير اسلحة وقطعات اقل كلفة . وهذه النقطة هي نقطة حساسة لا يستطيع الا المحللون الفنيون السيطرة عليها . اذ ان الاتجاه الذي يسود ضباط البحرية هو الحصول على احسن ما هو موجود . ولقد ادى هذا الاتجاه الذي غالباً ما ينتصر الى زيادة الكلفة . ويأخذ شكل السفن المتطورة عدة اشكال . ففي مجال قوات مقاومة الغواصات تبذل الجهود لعمل تصاميم بسيطة لها . الا ان الامر لم يدم طويلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما حلت تصاميم اكثر تقدماً وتعقيداً

---

(٢) ان هذا احد الأمثلة المقتبسة من بحث الين اينثوفن (Alain Enthoven) عن (تحليل الأجهزة والبحرية) مجلة البحرية سنة ١٩٦٥ ص ٩٨ .

وكلفة محل التصاميم البسيطة للمراكب(Vessels)[٣] . وقد ثبت فشل محاولات الدول الاعضاء في حلف شمالي الاطلسي للتوصل الى تصميم ارخص لمدمراتها . والحاجة الملحة هي تأمين اجهزة كاملة مضبوطة وهذا لا يمكن تحقيقه بكلفة قليلة . ويبدو حتى ان البحرية الهولندية غير قادرة على الابقاء على حاملة طائراتها اكثر من هذا . لذا فانها تخطط لبناء غواصة ذرية بدلاً منها . ومن المحتمل أن تحذو البلدان الاخرى حذوها . وتفكر ايطاليا والبرازيل في الحصول على الفرقاطات(Frigates)الراقية حاملة الصواريخ الموجهة . وعلى هذا فان الشيء الذي لا يقبل فيه الجدل هو انه لا يمكن الا لاحسن الاسلحة واكثرها تقدماً من مواجهة عدو يملك الاسلحة والاجهزة الممتازة في المستقبل .

من الطبيعي ان هناك مغزى لهذا البحث ، الا انه لا يصدق على كل شيء والا لما كان لوجود القوات البحرية اية فائدة . ان الابقاء على السفن القديمة من الناحية العملية يعطي القوات البحرية حلا وسطاً اذ ان هذه السفن لا تشكل احسن ما هو موجود بشكل يرضي ضباط البحرية . وفي الحقيقة كلما ارادت القوة البحرية الحصول على شيء غال فان ذلك يكون على حساب سفن اخرى كان المحتمل ان تبدل بغيرها ايضاً .

وقد ادرك المحللون في عهد ماكنمارا هذه النقطة ورفضوا الفكرة القائلة بانه يجب ان تكون للسفينة من كل نوع حياة ثابتة لا تتغير . اذ ان ذلك معناه زوال السفينة وتهدمها في النهاية . وقد ميزت هذه الفلسفة برنامج(FRAM)الذي زاد من عمر السفينة وقابليتها الحربية بشكل جعلها ان تكون وسطاً بين طرازها القديم وطراز السفن الحديثة . ويعني هذا ان بناء سفن اقل من الاحسن لن يكون دون فائدة ولو انه لا يرضي تخيلات الذين ينادون بالكمال .

ان الاختيار بين الحصول على عدد قليل من احسن السفن وعدد اكبر من سفن الدرجة الثانية اثر تأثيراً كبيراً على اقطار مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين تواجهان خصمين محتملين : ـ بعض القوى العظمى وبعض القوى

---

(٣) انظر (مستقبل السفن السطحية المقاتلة) لبرنكلو (Brinckloe) مجلة البحرية عام ١٩٦٥ ص ٢٤ ـ ٢٨ .

الاصغر منها . وهذا الافتراض يتعلق بحالة مواجهة هاتين الدولتين لسفن الروس ذات الكفاءة العالية حيث يتحتم عليهما استخدام سفن بنفس المستوى اما في حالة المحاولة للمحافظة على السلام في مناطق المستعمرات السابقة فان سفناً اقل وأكثر تواضعاً تفي بالغرض . فالعمليات البحرية في الجنوب الشرقي من آسيا يستلزم تجواباً مملاً ، في حين ليس هناك احتمال لمقابلة مسلحة لخصم قوي . والاحتمال الوحيد هو مواجهة عمليات قوات اوطأ منها . فاستعمال مدمرة حاملة الصواريخ الموجهة الباهظة التكاليف في عمليات كهذه يعتبر تبذيراً واضحاً .

والمشكلة ان العديد من المراكب البحرية والاسلحة التي يملكها الخصم الاقل مستوى هي من النوع الممتاز بشكل مدهش . وبالرغم من أنها قد لا تكون مجهزة بالرجال الماهرين او انها تستخدم بالشكل الصحيح الا انها تشكل تهديداً الى خصومها من الضباط البحريين . تهديد قد لا يكون اكثر خطورة في الظروف التي يسودها جو سياسي متوتر بسبب اعمال عدوانية جانبية حيث يشكل هذا التهديد خطراً اكبر من خطر الحرب الفعلية الشاملة . اذ ان في الحرب الشاملة هذه تستطيع القوى العظمى ان تجند كل قوتها . فاذا لم تقصد العدو في موانئه فانها تقصده في مطاراته لتوجه اليه ضربة قاضية في اللحظة التي يظهر فيها قريباً من مسرح العمليات . بينما الامر غير ذلك في الحالة الاولى حيث تستطيع قطعات الخصم الاقل مستوى من ان تقوم بغزو مفاجىء يحقق لها النصر حتى ولو كانت القوة التي تقوم بالغزو قوة بعيدة كل البعد عن الكفاءة .

ان على القوات البحرية العاملة قريبة من شواطىء الدول الصغرى ان تصمد امام القوات الجوية المنتشرة في جميع انحاء العالم . فقد جهزت القوة الجوية في اندونيسيا مثلاً بطائرات احسن من التي تملكها الصين . وهذه الطائرات مجهزة ايضاً بصواريخ ضد السفن ومن النوع من الجو الى السطح . ان عدد القوات البحرية التي تملكها الدول الضعيفة في العالم اكثر مما يتوقعه الكثير من المراقبين غير الرسميين. فهناك حوالى عشرين قوة بحرية تكاد تكون من نوع واحد في اسيا .

ويستطيع المرء من الدلائل الاولية ان يقول هناك تسعة اقطار في العالم تملك حاملة طائرات واحدة او اكثر وان ستة عشر قطراً تملك الطرادات(Cruisers)وان

سبعة وثلاثين تملك خمساً او اكثر من المدمرات[٤] . واذا كنا نأخذ كل قطعة بحرية ساحلية صغيرة في الحسبان فنستطيع ان نقول بأن فيتنام الجنوبية تملك اكثر من ستمائة سفينة . وتعاني القوات البحرية الصغيرة من نقص في القطعات المساندة اذا ما قورنت بالقوات البحرية للدول العظمى . الا ان ليس لهذا اهمية ما دامت هذه القوات لا تفكر بالعمل بعيدة عن شواطئها . ولا يعني هذا طبعاً ان معدات القوات البحرية الصغرى غير فعالة وذات جودة عالية . وتعتبر القوات البحرية الصغرى لدول اوروبا الآن صوراً مصغرة للقوات البحريـة الكبرى كـل واحدة منهـا في كتلتها . والشيء الذي يغفله الكثير من المسؤولين المعدات الحديثة والمستوى العالي الذي تتمتع به قوات بحرية الدول الناشئة ودول امريكا اللاتينية . وتم الحصول على سفن الكثير من هذه القوات البحرية اما عن طريق الشراء او بسبب بعض الدوافع السياسية التي دفعت القوات البحرية الاكثر تمركزاً الى منحها الى هذه القوات الصغيرة . وبعض الدول امريكا اللاتينية قامت ببناء السفن الحربية بنفسها الا انه حتى في هذه الحالة تم جلب المعدات المعقدة من مكان اخر . وتكشف التمويلات البحرية النقاب عن التلهف للحصول على سفن اكثر والرغبة في اقتناء نوعيات جيدة[٥] .

ان الدول القادرة على انتاج سفن بحرية حديثة وبشكل اقتصادي كبريطانيا وفرنسا وايطاليا والسويد لها منافع اقتصادية مماثلة لاشباع هذه الرغبة . فبالاضافة الى كون ان انتاج هذه السفن يشكل مورداً من العملة الأجنبية للبلد المنتج فان ذلك يساعدها ايضاً على انتاج الأنواع الحديثة من القطع البحرية التي ترغب فيها هذه الدول نفسها . واذا ما حذفنا زوارق الصواريخ الصغيرة مثل كومار(Comar)الروسية وهي من زوارق الدورية حاملة الصواريخ (وهي نفس النموذج الذي تملك منه الجمهورية العربية المتحدة ثلاثة وكوبا واندونيسيا اثني عشر لكل واحدة منها) فان اكـثر من ٢٢٠ قطعـة بحريـة من حامـلات الطائـرات والطرادات والمـدمـرات والغواصات تم تحويلها الى دول افريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط وجنوب شرقي اسيا ما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٥ . وقد تم تحويل كل هذه القطع تقريباً من

---

(٤) من الممكن الحصول على معلومات اكثر عن القوات البحرية الرئيسية في العالم من الجدول رقم (١) .
(٥) لقد تم اقتباس معظم هذه الآراء من كتاب (اسلحة الى الدول المتطورة) لمؤلفيه ستن وكمب (Suttan and Kemp)

اساطيل امريكا وبريطانيا في السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية[٦] . ولم تحول الا ثلاث سفن جديدة من بريطانيا الى فنزويلا وهذه كانت من نوع المدمرات .

لقد كانت هذه القطعات الثلاث مقدمة لعدة قطع ووضعت الاساس للاتجاه السائد في الوقت الحاضر . فمنذ سنة ١٩٥٥ وطلب السفن من الدول الاخرى مستمر وحتى انه شمل الانواع ذات المستوى العالي . وقد انضمت كل من روسيا والسويد وايطاليا الى صفوف المجهزين . واكثر من ٣٧ قطعة من مجموع ١٣٣ قطعة تم تسليمها خلال تلك الفترة كانت جديدة . وقد انفقت البرازيل ٣٥ مليون دولار على احدى حاملات الطائرات البريطانية من اجل اصلاحها وتطويرها في هولندة وسلمت اليها عام ١٩٦٢ بدون طائرات . وتسلمت قوات بحرية دول امريكا اللاتينية قطعات بحرية جديدة وبعضها مستعمل من الولايات المتحدة الامريكية . واضافة الى هذه القوات تشكل الغواصات الروسية والأمريكية والبريطانية الموزعة في جميع انحاء العالم سلاحاً رهيباً . وفي الوقت نفسه تنتشر المدمرات والفرقاطات من احدث الانواع بصورة واسعة .

ولم يتم لحد الآن تجهيز هذه السفن بالرجال بشكل كاف او المحافظة على صيانتها بصورة جيدة . وهناك ما يدل على ان مهمة تنظيم هذه السفن وابقائها على المستوى اللائق بتوفير الايادي الماهرة لها امر لم يتحقق الا مؤخراً في التطورات العسكرية للامم .

الا ان وجود القوات البحرية من النوع الذي يكثر انتشاره حول العالم يجعل ضباط البحرية للدول الكبرى يترددون امام اتخاذ القرار بشأن استخدام سفن ارخص وابسط في المياه التي تعمل فيها هذه القوات . والمشكلة الرئيسية التي تواجههم امام استخدام سفن من هذا النوع هو عدم ضمان قيام هذه السفن بمهامها على الوجه الاكمل اذا ما فوجئت بقوات عدو تفوقها كفاءة كما يجب التفكير ايضاً في حالة وجود القوات البحرية الكبرى احتمال وقوع تدخل مكشوف او تدخل غير مباشر من قبل قوات بحرية رئيسية اخرى . واكثر من هذا فان الاسطول الذي يتكون من وحدات بسيطة كهذه المفروض فيها القيام باغراض متنوعة لن يكون باستطاعته التكيف للظروف والطوارىء التي قد يجد نفسه فيها بصورة مفاجئة .

---

(٦) وتم ايضاً تحويل عدد اكبر من القطعات الى حلفاء الدول الكبرى في أوروبا والشرق الاقصى خلال تلك الفترة .

والشيء الذي يجب ان يتوافر عند القوة البحرية الكبيرة هو قدرة اساطيلها على العمل السريع امام الطوارىء المفاجئة وغير المتوقعة. وكثيراً ما استجابت البحرية البريطانية لطوارىء تحدث من وقت لآخر كأزمة الكويت مثلاً عام ١٩٦١ والتمرد الذي حصل في تانزانيا عام ١٩٦٤(*) . وكلما تحددت الأغراض التي تخدمها السفن كلما قلت قدرتها على مواجهة الطوارىء التي قد تقع في المناطق القريبة منها .

ان الشيء الذي يقف في وجه تكييف السفن وجعلها قادرة على القيام بمهام مختلفة هو المال الذي يحتاج اليه لاحداث التغييرات الضرورية فيها . وكما بيّنا سابقاً انه بالامكان الحصول على ما يعوض عن هذه السفن بالابقاء على السفن القديمة واجراء بعض التغييرات عليها . إلا ان هذه السفن من ناحية اخرى قد تحتاج الى اعداد من الرجال اكثر مما تحتاج اليه السفن الحديثة التصميم . فمن ميزات المدمرة البريطانية طراز ٨٢ مثلاً ,هي قلة عدد البحارة الذين تحتاج اليهم . وهناك طريقة أخرى لتحقيق الاقتصاد في عدد البحارَة هي في بناء سفن اكثر ايجازاً وهو من النوع الذي تم بناؤه للقوات البحرية الصغيرة . فقد تم بناء النقائر (Corvettes) (**) في بريطانيا ثم ارسلت الى غانا وليبيا بعد ان جهزت مثلاً « بالسونار » Sonar وبأجهزة الرادار السطحية والجوية واجهزة التوازن واسلحة مقاومة الغواصات والمدافع كل ذلك بحمولة سطحية قدرها ٦٠٠ طن . ولأجل حل المشكلة للمستقبل البعيد يفكر الآن بوضع تصاميم سطحية بشكل يجعل من الممكن تثبيت اسلحة مختلفة عليها واضافة بعض الترتيبات الاخرى بحيث يمكن اضافة اجهزة مساعدة اخرى لتساير الظروف الاستراتيجية والتعبوية المتغيرة .

وقد يساعد ظهور الصواريخ والزوارق الكبيرة والسريعة والهايدروفويل (Hydrofoil) ***والحوامةعلى بناء وحدات بحرية صغيرةوقوية بنفس الوقت . وفيما اذا كانت هذه التطورات ستساعد على حل مشكلة الابقاء على الوحدات المنتشرة بشكل واسع بتكاليف قليلة فأمر يقرره الخبراء . ويبدو ان الزوارق على شاكلة كومار وهي من الزوارق الحاملة للقذائف قد تثبت مقدرتها على العمل في الظروف المختلفة .

(*) ان وصف الحركات الوطنية بالتمرد هو وصف من وضع الامبرياليين.

(**) Corvettes سفن.

(***)ان الهايدرفويل Hydrofoil عبارة عن سفن سطح تعتمد على انزلاق أجنحتها في الماء لتقليل احتكاك الماء بها لزيادة السرعة.

وكلما اتجه التفكير الى حل مشكلة عن طريق بناء سفن اقل كفاءة ، كلما كان من الضروري العمل بحذر من اجل الدمج بين هذه السفن والسفن الاخرى الاعلى مستوى من اجل المحافظة على وجود عدد كافٍ من السفن الاخيرة لتكون على استعداد لمواجهة عمليات القوات الكبرى المعادية ولتقوم بتقديم المساعدات الى القوات الصديقة الصغيرة . وعن طريق هذه المساندة يكون بإمكان هذه القوات ان تقف في الغالب امام توسيع العدو لقواته . وليس من الضروري ان تملك هذه القوات سفناً حربية ذات مستوى عال ما دامت تملك القدرة على القيام بعمليات ضاربة قوية . ومن اجل تحقيق اغراض عديدة اخرى بإمكان الطائرات ذات القواعد الأرضية ان تقوم بذلك . وتثير النقطة الأخيرة مشكلة محاولة تحديد القوة الجوية ذات القواعد البحرية التي يمكن ان تكون خير مساعد بالاشتراك مع عمليات الاستكشاف على تمكين السفن السطحية من تحقيق اغراض عديدة بأقل كلفة من السفن التي عليها ان تحمل على سطحها جهازاً كاملاً للأغراض الدفاعية .

(٢)

ان ادراك المشاكل الاستراتيجية والتعبوية التي تواجه القوات البحرية الصغيرة وليس القليلة الاهمية من اجل الوصول الى مستوى نظيراتها من القوات البحرية يدفعنا الى محاولة معرفة الدوافع التي تكمن وراء المحافظة وصيانة الاساطيل العديدة . فباستطاعة الاساطيل هذه ان تقدم خدمات غير عسكرية لبلدانها . فبالاضافة الى تحقيق أو مقاومة الاهداف السياسية غير الحربية والتي سنعالجها في الفصل القادم ، فإن بإمكان السفن ان تقوم بمهام البوليس والدوريات وفرض سيادة الدولة على المياه الداخلية والاقليمية . وقد تقوم ايضاً بحماية ومساندة السفن التجارية والقيام باعمال الانقاذ الجوية ـ البحرية . ان تنظيم المياه الاقليمية يزداد اهمية في المستقبل كلما اتسع الاستغلال الاقتصادي للبحر . وتعتبر القوات البحرية رمزاً لمقام الدولة ووسيلة لاشباع طموح الحكام سياسياً أو غير ذلك. فلم يكن المحفز تجهيز غانا أيام حكم نكروما والذين أتوا بعده بالنقائر والفرقاطات ذات المستوى العالي إلا محاولة الحصول على سفن حربية لغرض كسب مكانة مرموقة اكثر من كون هذا الحصول بسبب الاغراض التي بنيت هذه السفن من اجلها وهي الاغراض العسكرية طبعاً .

وهناك مسببات استراتيجية تقليدية اخرى لوجود القوات البحرية بجانب كونها قوة عسكرية لا غنى للدولة عنها . ولا زالت بعض الدول الاوروبية الصغيرة مثل اسبانيا وهولندا والبرتغال تملك بعض الممتلكات البعيدة وتعتبر نفسها مسؤولة عن المحافظة على امنها وحمايتها . ويضاف الى ذلك دافع آخر يجعل هذه الدول تفكر بالابقاء على قواتها البحرية لتتمكن من ان تكون قادرة على المساهمة في تقديم المساعدة الى الدول الحليفة . وليس هذا الأمر مقصوراً على الدول الاوروبية بل ويشمل ايضاً دول امريكا اللاتينية ، حيث ساعدت الولايات المتحدة الامريكية هذه الدول وشجعتها على حيازة قوات بحرية حديثة . ويبدو كذلك ان معظم دول امريكا اللاتينية لها دوافع اخرى للابقاء على قواتها البحرية لاسباب قومية اقليمية بسبب وجود سواحلها الطويلة والنشاط البحري لجاراتها . وان وجود تناسق معين بين القوات البحرية للاقطار المتجاورة من دول امريكا اللاتينية يعني وجود توازن بينها . وعلى اية حال فإن دول امريكا اللاتينية غريبة وبنفس الوقت محظوظة لقلة خبرتها في قتال بعضها البعض . وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن وجود القوات البحرية في هذه الاقطار هو لاسباب اعتبارية اكثر من كونه لاسباب عسكرية.

وتوازن آخر من الناحية الاعتبارية والعسكرية ايضاً والذي يؤثر على مستوى القوات البحرية في دول امريكا اللاتينية هو التوازن الموجود بين القوات المسلحة لكل قطر من هذه الاقطار على انفراد . والتوازن هذا في الحقيقة بين الفروع المحلية للخدمات المسلحة في كل قطر حيث من المحتمل ان تقع النزاعات والخصومات بينها . ولا يمكن ان يغير هذا التقليد إلا قيام حكومات شيوعية فيها حيث يؤثر ذلك على التوازن الخارجي ايضاً . ومع ذلك فإن بإمكان الولايات المتحدة الامريكية ان تقف امام أي تهديد بحري قد يقع من قبل اية حكومة شيوعية في اقطار امريكا اللاتينية .

اما في آسيا فتشير الدلائل على ان هناك تطورات وعمليات بحرية ستظهر في المستقبل . فلكثير من الاقطار الكبيرة سواحل طويلة جداً . وحتى ان قسماً كبيراً من هذه الشواطىء محيطي فيجب ان تشجع مثلاً كل من الصين واندونيسيا والهند لبناء قوات بحرية قادرة على منح هذه الاقطار تفوقاً على الاقطار المجاورة وقدرة على رد اية محاولة اعتداء قد تقع عليها من قبل قوات بحرية بعيدة في مجال مياهها الداخلية أو الاقليمية .

ان ما يستوجب التشاؤم(*) ، اذا ما حكم المنطق في الأمر ، هـو اختفاء القواعد الغربية في مناطق كثيرةمن العالم والمستقبل الزاهر للقوات البحريـة التي انشأتها وستنشئها الدول الآسيوية من اجل المحافظة على التوازن بينها داخل مياهها الاقليمية . فلن يكلف اندونيسيا كثيراً ـ وربما لا يكلفها أي شيء ـ اذا ما ارادت ان تجعل كلفة العمليات البريطانية ضدها باهظة جداً . واذا لم تكن هناك من ناحية اخرى تقييدات فإن بإمكان القوة الجوية الملكية ان تقوم بغارات واسعة وتستطيع الغواصات النووية البريطانية ان تغرق السفن الاندونيسية بدون ان يكون هناك احتمال وقوع هجوم مضاد . إلا ان توقع حدوث اعتراضات سياسية شديدة ضد هذه العمليات جعل من المتعذر على بريطانيا ان تقوم بها . ولم يبق أمام القوات البريطانية إلا الابقاء على اسلحتها كقوة احتياطية .

وبقدر كون وجود القوات البحرية عند الدول العظمى كوسيلة لاستعمال الضغط العسكري على البلدان الضعيفة والبعيدة ، فإن هذه الوسيلة قد تحفز هذه الدول الضعيفة على بناء قواتها البحرية والاهتمام بها كوسيلة تستطيع ان تردع بها القوات الدخيلة التي تحاول التطفل على مياهها . وعـلى ضوء الأجهـزة الحديثـة ونوعياتها الجيدة ، واستطاعة الدول الضعيفة الحصول على الأجهزة الحديثة الخفيفة الوزن والتي تعتمد في عملها على تكنولوجيا الصواريخ ، فإن تحدي الدول الصغيرة هذه يعتبر من الخطورة بمكان بالنسبة للدول التي تريد المحـافظة عـلى اعتبارهـا العسكري بما تجريه من عمليات محدودة في المياه الاقليمية لهذه الدول . ان باستطاعة الولايات المتحدة بدون شك ان تقوم بتوفير كافة الأجهزة الضرورية للوقوف في وجه القوات المحلية اذا ما ارادت القيام باجراءات ضدها ، إلا ان الاضرار والخسائر التي ستتعرض اليها الولايات المتحدة ستكون بليغة وستكلفها الكثير . ومن المشكوك فيه من ناحية اخرى ان قوات بحرية اخرى من الحجم المتوسط كالقوات البحرية البريطانية ، ترغب في التدخل ضد اعدائها من البلدان الضعيفة في الوقت الذي ستدفع فيه الثمن غالياً :

وحتى في الظروف التي لا يكون فيها اشتراك فعلي في العمليات البحرية ، فإن

(*) يظهر المؤلف نظرة تشاؤمية حول اختفاء القواعد البحرية العسكرية للغرب في الكثير من مناطق العالم ، وهو بذلك يدافع عن الوجود الكولونيالي والامبريالي الغربي في هذه المناطق التي تحررت أو في طريقها الى التحرر .

الدول العظمى تشعر بضرورة المحافظة على قوات بحرية ذات كيان معتبر لتكون قادرة على الوقوف امام اية حركة قد تقوم بها القوات المحلية وان تقدم العقوبة اللازمة لهذه القوات الصغيرة والتي يتطلبها الموقف . ان تقدم فنون زرع الالغام اعطى القوات الصغيرة فرصة ذهبية لايقاع الضرر أو عرقلة العمليات البحرية أو حتى تدمير القوات البحرية لاعدائها . ومن الممكن طبعاً الحيلولة دون ذلك وابطال نشاطات من هذا النوع . إلا ان الكلفة ستكون باهظة . وسيزيد ذلك المشاكل الاقتصادية العديدة التي تواجه القوات البحرية للدول العظمى في الوقت الحاضر .

ليس بإمكان الدول الصغرى ان تصرف الكثير على بناء قواتها البحرية من اجل ان تثير فقط المشاكل امام الدول العظمى . فظواهر التوازن أو عدمه في مناطق كثيرة من العالم تحفز وتساعد على نمو القوات البحرية المحلية وتوسعها . وكما تشير اليه الحوادث في الجنوب الشرقي من آسيا فإن من الممكن ان يقع اصطدام بين اندونيسيا والصين . واذا ما كان هذا الاصطدام عسكرياً فسيؤدي حتماً الى اشتراك القوات البحرية فيه . فأية محاولة تقوم بها الصين لبسط سيطرتها على البحر الاصفر والمياه القريبة من سواحلها قد تؤدي الى اصطدام سياسي واقتصادي بنفس الوقت مع اليابان . ان احتمالاً كهذا يبدو اكيداً عاجلاً أو آجلاً . فاصطدام كهذا سيحفز نمو القوات البحرية اليابانية وتوسعها بصورة حتمية وسيعجل استعادة اليابان لقوتها البحرية بتقاليدها السابقة وتكنولوجيتها الممتازة وامكاناتها الكبيـرة التي تمكنها من الوقوف في الصف الاول من القوات العظمى .

وهناك اضافة الى ذلك عدد من المشاكل المعقدة الخاصة بالعلاقات البحرية بين اقطار القارة الهندية فاذا اخذنا بنظر الاعتبار العلاقة الجغرافية بين الهند والصين فإن النزاع بينهما يجب أن يكون بصورة رئيسية في مجال تدخل قواتهما الأرضية والجوية ومع هذا فإن للهند عدداً من الجزر تملكها في نيكوبارس (Nicobars) وعليها ان تحميها . وطالما يراود الهند طموح السيطرة الشاملة على آسيا فإن القوة البحرية ستكون اداة ضرورية لذلك . وقد اصبح واضحاً فعلا ان الهند تشعر باعتزاز وهي ترفع علمها . وبنفس الوقت كلما زاد توسع الجيش الصيني كلما شعرت بضرورة جعل خصومها يشعرون بأنها لا تقل عنهم قوة . .ان القوة البحرية الهندية في الوقت الحاضر لا تعتبر قوة كبيرة جداً . إلا ان مستوى التدريب فيها عالٍ جداً . كما ان مكانتها في الوقت الحاضر اكثر اعجاباً مما كانت عليه سابقاً خاصة وان الجيش في الهند يعتبر مسيطراً على الشؤون العسكرية الهندية ويسيرها بالشكل الذي يتمشى

وسياسته . ويمكن تقدير مدى اهتمام الهند ببناء قوات بحرية من محاولتها خلال السنة أو السنتين الاخيرتين للحصول على غواصات في الوقت الذي تمر فيه الهند بأزمات اقتصادية حادة . وان السبب الذي يدفع الهند الى محاولة من هذا النوع هو ليس الصين بل الباكستان التي تشكل الجانب الآخر من مشاكل التوازن المعقدة التي تجد الهند نفسها متورطة فيها . ومع ذلك فإن مجال المنافسة والتسابق الرئيسي هو القوات الأرضية والجوية وخاصة في مسألة كشمير التي تفصل بينهما . ويجب ان لا ننسى ان الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥ تضمنت عمليات ومناورات بحرية . ومن المؤكد ان اهمية هذه القوات ستكون في تزايد اذا ما اخذ النزاع الهندي ـ الصيني شكل حرب انهاك للخصم (War of attrition) .

ان سباق التسلح الذي تلى ذلك في شبه القارة الهندية كان سببه تحفيز الدول العظمى وتشجيعها . ويصدق نفس الشيء على الشرق الاوسط . فبمساعدة الاتحاد السوفييتي استطاعت مصر ان تحصل على عدد كبير من الوحدات البحرية التي عطلت نشاطها قناة السويس بسبب عدم صلاحيتها للملاحة(*) مما ادى ذلك الى شل حركات هذه الوحدات وجمودها . ومع كل ذلك فلم تتردد جارات مصر من اتخاذ خطوات جدية للحصول على قوات مقابلة لها . فوجود تسع غواصات مثلاً عند الجمهورية العربية المتحدة دفع اسرائيل لأن تطلب اربع غواصات من بريطانيا . وتبدي ايران ايضاً اهتماماً بالغاً بالقوات البحرية بسبب الخليج العربي وقيل انها طلبت من بريطانيا عدداً كبيراً من الفرقاطات .

ومما لا شك فيه ان القوات الأرضية العسكرية لكل هذه الاقطار لا بد ان تكون اعظم مما هي عليه في البحر ، فتملك الجمهورية العربية المتحدة مثلاً قوة ارضية قادرة على عرقلة الملاحة في قناة السويس اكثر من القوة البحرية التي تملكها(**) . وعلى هذا فإن العمليات البحرية في البحر الأحمر هي الطريق الواضح لتحدي جهودها في اليمن بصورة خاصة والجزيرة العربية بصورة عامة ، في الوقت الذي يعتبر فيه الخليج العربي منطقة ذات اهمية بحرية تقليدية واهمية اقتصادية

(*) ان عدم صلاحية قناة السويس للملاحة سببه كما هو معروف هو الاعتداء الإسرائيلي حيث إن المؤلف يتغافل عن ذكر ذلك .

(**) اورد المؤلف عبارة « بإمكان القوات الأرضية عرقلة حركة الملاحة في قناة السويس » بشكل يوحي للقارىء ان القناة ليست ملكاً لمصر ، بل كونها ممراً مائياً دولياً بإمكان القوات المصرية تهديده بين الحين والآخر .

هائلة(*) . وان ترك البريطانيين لقاعدة عدن لا بد أن يحفز اعتبارها عدة اقطار لاستعادة اعتبارها في المنطقة . واذا كان وجود القوات البحرية الغربية في هـذه المناطق ليس بذي فائدة من ناحية المحافظة على التوازن المحلي بين اقطارها ، فإن عدم وجودها سيؤدي بصورة اكيدة الى نشاطات بحرية في المستقبل .

هناك عدد من الاقطار التي تطرقنا اليها سابقاً مثل الصين والهند واسرائيل ، هي في مقدمة الاقطار التي ستكون لها قوات نووية . فالصين قـد بدأت فعـلاً بذلك . وبالرغم من المشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجه الهند فإن الدافع الذي يحفزها على حيازة قوات نووية اقوى بكثير من الأولى . واذا ما قررت اية دولة من هذه على جعـل قواتهـا النووية منتشرة في البحار فإن ذلك سيكون بمثابة تطعيم القوات البحرية ونشاطاتها . وبإضافة الوحدات المساعدة الى هذه القوات وتجهيزها بمعدات التدريب فستكون القوات النووية هذه قادرة على مطاردة القوات النووية لاقطار اخرى .

احتمال كهذا موجود بشكل اوضح عند القوات البحرية الصغرى التي تملك المال والقوة الكافيتين . ومن الناحية الأخرى فإن هناك قوات بحرية لبعض الاقطار ما هي إلا زوارق مدفعية من مخلفات القوات البريطانية والفرنسية . وقوات من هذا النوع خصصت لخدمات بوليسية وعمليات دورية . إلا انه من الخطأ ان نتجاهل اهميتها السياسية . وبالاضافة الى ما قد تكسبه الاقطار من اعتبار لوجود قوات بحرية متواضعة عندها فإن أية قابلية للمساهمة في عمليات بحرية مهما كانت يائسة من الناحية العسكرية يكسب هذه الاقطار اهمية سياسية في عالم يكثر فيه استخدام القوة بشكل مكشوف . وبإمكان حتى اصغر القوات ان تشكل عائقاً امام القوات البحرية الكبرى وان تحرمها من فرص كثيرة تستطيع ان تفرض ارادتهـا فيها . ونعـطي القوات البحرية لافريقيا الجنوبية مثلاً موسعاً على محاولة حكومة أو مجموعة من الحكومات على حصار سواحلها . ومثل مصغر آخر على ذلك هو ما حققته زوارق المدفعية التابعة لايسلندا في النزاع حول صيد الاسماك الذي وقع بينها وبين بريطانيا في الفترة ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٠ وكيف ان هذه القوة الصغيرة استطاعت ان تحبط جهود قوة اعظم منها عسكرياً . وهذا مما يشجع على استغلال اي استثمار في قوات بحرية مهما كانت صغيرة .

(*) لقد انسحبت القوات المصرية من اليمن لصد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

(٣)

اذا كان مستقبل الاستفادة للقوات البحرية الصغيرة مضموناً فإن القوات البحرية المهمة ذات الحجم المتوسط التابعة لحلف شمالي الأطلسي ستشكل بكل تأكيد مشكلة تتطلب الحل ، وسبب ذلك هو ان هذه القوات تم بناؤها على أسس سياسية واستراتيجية تقليدية لخدمة الاغراض الاقليمية لهذه البلدان . والشيء الذي استندت عليه هذه القوات لوجودها هو مساهمتها في القوة الجماعية لحلف الأطلسي .

وتعتبر القوات البحرية في الواقع من الوسائل التي عن طريقها يمكن ان يتم التعاون العسكري الدولي بين اقطار كثيرة . وقد اتفق المراقبون على ان العمل المشترك بين القوات البحرية المتحالفة اقل تعقيداً واحتكاكاً من العمل المشترك بين القوات البرية المتحالفة . وهناك اسباب كثيرة تفسر ذلك واهم هذه الاسباب هو ان القوات البحرية التي تتكون قبل كل شيء من سفن ووحدات صغيرة بشكل تسمح معه اسناد مهمات اليها أو تكييفها لمهمات اخرى حيث تصبح ملائمة للانتشار والمساهمة في القضايا الاقليمية التابعة للاقطار التي تنتمي اليها أو حليفاتها . ومن ناحية اخرى الاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه الوحدات في تسيير امورها ونشاطاتها بخلاف الصورة التي تخضع فيها العلاقات البشرية عادة لقيود الارتباط والتقاليد(٧) . فتستطيع السفن مثلاً في مواقف استراتيجية عديدة ان تعود الى قواعدها الاقليمية للتموين أو التصليح ثم تلتحق بأسطولها ثانية كوحدة اجتماعية مستقلة . واكثر من هذا فإن قابلية السفن على الحركة من مكان الى آخر تساعدها على ان تكون على اتصال دائم بغيرها من القوات البحرية بشكل يساعدها على تحقيق الأغراض الاقليمية لجميع الاقطار التابعة لها . وبهذا لا تترك مجالاً للاعضاء المشتركين في القوات البحرية هذه ان يختلفوا حول تفاوت الاستفادة من هذه القوات المشتركة . اما مشكلة المساهمة المادية في هذه القوات فليس هناك احتمال لوجودها في المفهوم البحري وان اقتراح امريكا عام ١٩٦٢ بشأن بناء قوة نووية مشتركة لم يثر مشكلة مدى الاستفادة من هذه القوة بالنسبة للاقطار المشتركة فيها وفيما اذا كان موقع الاقطار هذه بالنسبة للبحار العامة سيؤثر على ذلك .

---

(٧) وحتى اذا لم يكن الأمر كذلك ، فهناك ما يسند بأن الصورة الاجتماعية التي يعيش فيها البحارة والتقارب الموجود بينهم يختلف كثيراً عن الحياة الاجتماعية التي يعيشها الجنود .

ان فكرة القوات المشتركة وممارسة العمل المشترك داخل التحالف الغربي قد قوتها وغذتها الخبرة التي اكتسبتها القوات البحرية لعدد من الدول في الحربين العالميتين . فلكل الدول المشمولة بهذا العمل المشترك تقريباً طرق متشابهة للقيام بالعمليات . وقد يكون سبب ذلك هو ان القوات البحرية البريطانية ومن بعدها القوات الامريكية قد وضعت لها اساساً معيناً سارت عليه في تقييم تقدمها . إلا ان هذا الأساس قد يعتبر في الوقت الحاضر اساساً يتضمن تبذيراً اقتصادياً للتباين الكبير الموجود بين القوات المتحالفة سواء كان ذلك بالنسبة لنوع المعدات المستعملة بشكل رئيسي . وتشكل معدات المواصلات في هذا المجال مشاكل خاصة . فالتفاوت الهائل بين امكانيات الولايات المتحدة الامريكية وامكانيات الدول الأخرى جعل التعاون بين قواتها وقوات حليفاتها امراً صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً . كما ان ادخال الاجهزة الاوتوماتيكية التعبوية في قواتها عقد المشكلة اكثر لاختلافها في النوعية والكمية . وقد استفاد التعاون البحري ، اذا ما قورن بالعمليات البحرية ، حتى الآن من الفترة الزمنية القصيرة التي يستمر خلالها الاحتكاك الحقيقي مع العدو كما ان احتمال الوقوع في خطأ تحديد قوات العدو وتمييزها عن قواته اثناء الاشتباك قليل جداً . وقد تدوم هذه الميزة الى حد ما فتسهل حل المشكلة للاتصالات اذا ما تعذرت السيطرة عليها . ومع ذلك فإن فقدان الانسجام بين التنظيمات الاقليمية وخاصة في الحالات المعقدة كحالة عمليات مقاومة الغواصات تزيد من المشاكل التقليدية لعمليات القوات المتحالفة .

ان معاهدة شمالي الأطلسي تقترب الآن من نهاية فترتها المحددة وهي العشرين سنة وان الوسائل التي تم تحقيق اغراض هذه المعاهدة عن طريقها ، إن لم تكن الاغراض نفسها ، مثار شك وتساؤل ويصدق هذا بنفس الوقت على القضايا البحرية ايضاً وقد تبين الآن ان الدور الاساسي الذي عهد الى القوات البحرية الاوروبية والكندية وهو مقاومة الغواصات ومقاومة عمليات زرع الالغام بدرجة تتناسب والحرب العامة دوراً لا يتلاءم والاحتمالات الحقيقية . وبنفس الوقت فإن الكثير من الدول الاوروبية بدأت تفقد الكثير من ممتلكاتها التي احتفظت بقوات بحرية كبيرة من اجلها أو اصبحت المحافظة على هذه الممتلكات البعيدة تكلف الكثير بالنسبة للاقطار الاوروبية التي ما زالت تملك هذه الممتلكات .

وفوق كل هذا فإن التوازن الذي شمل الدول الاوروبية بسبب الحظر المفروض عليها والاتجاه السائد بأن تعتمد اوروبا على الاساليب غير العسكرية

للاحتفاظ بنفوذها أو ايجاد نفوذ غيره في مناطق اخرى،كل هذا جعل الدافع الى بناء قوات بحرية كبيرة يتلاشى . والذي يشجع على الاخذ بوجهة النظر هذه هو الامتعاض الذي تبديه بعض القوات البحرية بسبب الدور الرخيص الذي تعهد به اليها خطط حلف شمالي الأطلسي . وقد أظهرت الدلائل ذلك باشكال متناقضة . احياناً برفض تحقيق الاهداف عن طريق القوة واحياناً اخرى بالتنافس على المناصب القيادية[٨] . ويسود الاتجاه في كل تحالف نحو بذل جهود اقل على امل ان جهود الدول الحليفة الأخرى ستكفي . وقد يسيطر هذا الاتجاه على الدول بشكل انه خلال السنوات القليلة القادمة سيتوجب استبدال الكثير من المعدات التي تم شراؤها في الخمسينات بغيرها .

ان الشيء الذي قد يؤدي الى تقليص المخصصات العسكرية أو كما يبدو اكثر احتمالاً ، الى ترك بذل الجهود لزيادة المخصصات لمسايرة الارتفاع في التكاليف . فهذا الشيء يعتمد على الاعتقاد بأنه اما ليس هناك ، ما يهدد الامن الداخلي لهذه الاقطار ، أو ان ما هو موجود من القوات العسكرية يفي بغرض المساهمة في التحالف لتحقيق اغراضها الاساسية . وهذا يعني ضمناً الايمان الكبير والاعتماد على القوة النووية التي تملكها الولايات المتحدة الامريكية . ويدل هذا الى حد ما من الناحية العملية على الايمان الكبير في القوة العسكرية ومن ثم القوة النووية التي تملكها الولايات المتحدة الامريكية . اما فيما يتعلق بالمشاكل البحرية بصورة خاصة فإن الاتجاه الذي يسود الدول الاعضاء في حلف شمالي الأطلسي هو تقليص الجهود الاقليمية بسبب التسابق الذي تسير عليه امريكا مع المعسكر الشرقي . وقد ساعدت امريكا الى حد ما مواقف كهذه وذلك بترددها في الاعتماد على مساهمة القوات البحرية لحليفاتها خارج المنطقة الاوروبية . في الوقت الذي عبرت فيه بشكل واضح في اواسط الستينات بأنها سترحب بأية مساعدة ستقدم اليها شرقي قناة السويس . وحتى انها اعطت اسبانيا لذلك اقل مما اعطته الى المساهمة في العمليات الأرضية لحلف شمالي الأطلسي . وصحيح ان قادة البحرية الامريكان عبروا عن رغبتهم في تحمل العبء الثقيل الذي خلفته القوة المحدودة لحاملات الطائرات البريطانية ، إلا ان فشل المحاولات لحمل بريطانيا على رفع ميزانيتها الدفاعية جعل امريكا تفضل ترك الحاملات على ان تواجه التقليص الذي تجربه

(٨) ويبدو ان بعض الاقطار قد اندفعت بكل قواها نحو تحقيق التفوق في اختصاصات ضيقة جداً . فكندا مثلاً في عمليات مقاومة الغواصات والبلجيك في عمليات مقاومة زرع الالغام .

بريطانيا في مساهمتها في قوة مقاومة الغواصات الاوروبية وامدادها بالسفن . وقد يكون من سوء الحظ ان تتجه الآمال نحو تشجيع الاستثمارات الاوروبية الكبيرة في بناء الأجهزة البحرية إلا ان الأمر قد يكـون من ناحيـة اخرى من حسن حظ الاوروبيين ان المقاومة البحرية التي يحتمل ان تقوم ضدهم ذات مراكز بعيدة عن شواطئها . في الوقت الذي يبدو فيه ان احتمال مساهمة الدول الاوروبية في عمليات مقاومة الغواصات في الاطلسي التي يفترض ان تشارك فيها بشكل جدي امر بعيد الوقوع .

ويبقى هناك امر جدير بالاهتمام وهو هل حقيقـة ان المصالـح الاوروبية والامريكية تسمح بتقليص قوى التدخل الاوروبية وهل ان الولايات المتحدة راغبة حقاً في ذلك وهل ان البحرية الامريكية قادرة على انجاز المهام الموكولة اليها ؟ وتبدو الدول الاوروبية فيما يتعلق بالأمر الأول راغبة فيه ، بينما تساور فرنسا الشكوك والحل الذي تؤمن فيه هو ان امكانيتها على حيازة قوة حديثة لمقاومة الغواصات قد تسلم أو لا تسلم الى حلف شمالي الأطلسي ، الذي يشكل قوة للتدخل للاغراض الاقليمية ، قد يؤدي ذلك الى الاسراع في اضعاف روابط التعاون ، والى تكوين قوة تدخل قد تكون ضعيفة الى درجة لن يكون لها أي تأثير على الشؤون العالمية بمفردها وبنفس الوقت قوية اكثر من اللازم بالنسبة للمهام الاقليمية التي قد تواجهها في المناطق المستعمرة سابقاً . فمن الحكمة اذن ان نعتبر مسألة شرقي قناة السويس النذير الذي يعطي صورة تشكيلات واغراض القوات البحرية في المعسكر الغربي خلال السنين القادمة . واذا لا يمكن التوصل الى الدور المحتمل الذي ستساهم فيه اوروبا فليس من المستحيل ان ترى الاختفاء النهائي للقوات البحرية الاوروبية خارج منطقة دول حلف شمالي الأطلسي وتقليصاً كبيراً في القوات التي تحتفظ بها داخل الحلف .

الفصل السابع : القوة البحرية والاشتراك غير الفعلي في المعركة

(١)

ان الصفة الاساسية للاسطول البحري العسكري تظهر بجلاء في مدى قدرته على الالتحام في معركة مع العدو رغم انه قد لا يشترك في الجزء الأكبر من حياته في اية معركة بحرية . ولكن هذا ، لا يعني ان الاسطول البحري العسكري قد فقد نفوذه وتأثيره في الشؤون الدولية وقت السلم اذ ان من ميزات هذا التأثير ندرة المعارك البحرية وعدم انتشارها وهو اهم فائدة تجنيها الأمة من اسطولها البحري العسكري .

ولقد اصبح من المسلم به منذ امد طويل في دراسة الاعتبارات الخاصة بالاستراتيجية البحرية ان مجرد وجود هذه القوة كفيل بفرض نفوذ فعال على نشاطات القوى البحرية الاخرى قبيل وخلال المعركة . ومن اشكال هذا النفوذ ان يكون عائقاً يعرقل تقدم العدو في عدوانه سواء كان ذلك عدواناً واقعاً أو متوقعاً ومنعه بالتالي من ركوب المغامرة التي لولا وجود هذه القوة لكان قد قام بها . وفي وقتنا هذا تعتبر القوى النووية الضاربة ذات الاستراتيجية البحرية اهم مساهمة يساهم بها الاسطول البحري لمنع نشوب الحرب وقت السلم . اما مفهوم الحاجز النووي الاستراتيجي فلا يمكن تلخيصه وحصر فعاليته في هذا المجال الضيق (وحسب ذلك) لأن كافة القوى العسكرية التي تمتلكها الدولة سواء كانت تقليدية

أو نووية تساهم جميعاً في اظهار المنعة والقوة أمام العدو فتبرز الصعوبات التي قد تقف امامه في حالة العدوان بل انه حتى ولو تخلت الدولة عن اللجوء الى القوى النووية الضاربة فإنها لا بد وان تستند على قاعدة سلبية تماماً . ويوحي مفهوم كهذا بأن القوى العسكرية ، على الاقل حتى وقت اندلاع المعركة ، يمكن ان ترد دفاعياً عن المبادرات (الاستفزازات) التي يقوم بها الآخرون أو ان تحاول عرقلة تقدمهم . ومن الواضح جداً ان القوى العسكرية انما تستخدم في الواقع في السلم وفي الحرب على حد سواء لتحقيق اهداف ايجابية وتشكل القوة البحرية شأنها شأن اية قوة عسكرية اخرى جزءاً من مجموع العبء الذي تحمله كافة الامكانات العسكرية التي يمكن للدول ان تناور او ان تضرب بها وفقاً لسياستها القومية بالاضافة الى مساهمتها في رفع مكانة الأمة بين باقي الأمم واعطائها نفوذاً مؤثراً في الشؤون الدولية . ولا تكمن اهمية الاسطول البحري العسكري في هذا وحده اذ قد يقوم اضافة الى المهام العسكرية بدور له اهمية خاصة ، فالاسطول بطبيعته واستخدامه للبحر حتى ولو كان تجارياً يساهم في جعل الدولة اكثر ملاءمة للقيام بعمليات عسكرية . وحتى لو قدر لها ان تكون مجرد وسيلة لا تشترك فعلاً في العمليات العسكرية فإنها ستكون بالتأكيد وبطبيعتها وسيلة مرنة للغاية وتسهل القيام بالمناورات ذلك لأنها تعمل في وسط اكثر تحرراً من القيود المفروضة على البر أو الجو خاصة وقت السلم .

وبالطبع لا يمكن بل يستحيل تحديد اثر القوة العائقة للاسطول البحري العسكري في الماضي وفي الوقت الحاضر . فهناك قائمة مثيرة بالاحداث التي استعرض فيها الاسطول قوته رغم عدم اشتراكه اشتراكاً فعلياً في الحرب ـ ومن هذه الاحداث الانزال الاميركي في لبنان عام ١٩٥٨ ، والحيطة من احتلال الكويت من قبل العراق عام ١٩٦١(*)، وازمة القواعد الصاروخية في كوبا ، والاضطرابات الطائفية في قبرص وغيرها من الاحداث ـ وتترك هذه الاستعراضات العسكرية التي لا تقل شأناً عن المعارك الفعلية وراءها اثراً قد يزيد عن اثرها العسكري الآني اذ انها تذكر المراقبين بالدول المالكة لهذه الاساطيل وترسخ اعتقادهم بهول الاخطار التي تنتج في حالة استخدامها فعلاً . ويمكن القول الى حد بعيد ان القوة البحرية هي التي مكنت الولايات المتحدة وبريطانيا ان تصبحا دولتين آسيويتين أو من دول الشرق الاوسط بنفس الفعالية التي تمتلكها دول المنطقة ذاتها . فلقد لعبت القوة البحرية دوراً خطيراً في هذه المناطق وفي

(*) ان احتلال الكويت من قبل الجيش العراقي فكرة راودت اللواء الركن عبد الكريم قاسم في حينها .

أحداث كتلك التي مر ذكرها بيد انه من الصعب تمييز وتقييم مساهمتها على انفراد ذلك لأنها تعمل بالاشتراك مع القوى المسلحة الأخرى وضمن اطار عسكري شامل يضم كافة اسلحة الدولة . واصعب من ذلك محاولة عزل القوة البحرية وما تساهم به في الصراع بين الشرق والغرب . فما من شك ان تفوق الغرب بحراً كان له أثره العظيم في منع وقوع اصطدمات معينة بينهما وفي توجيه الصراع بشكل عام ، غير ان هذا التفوق الحاسم للغرب قد فقد اهميته لكونه تفوقاً كبيراً وملموساً اذ لو كان اقل من ذلك لوقعت تحديات سوفييتية ـ صينية اكثر وضوحاً لإظهار هذا الأثر . ولهذا التفوق اهمية كبرى تتجلى في عرقلة الدول الشيوعيةمن القيام بمغامرات عسكرية أو في محاولة الدخول في منافسة بحرية للسيطرة والتفوق . ولقد اعتبرت هذه الاحتمالية حجة ضد أي جهد يبذل لحساب ومعرفة ميزانيات القوى البحرية الغربية بدقة خاصة في الوقت الذي تبرز فيه تهديدات سافرة لاستخدام هذه القــوة(*).

اما الدول المتخلفة بحراً فإنها تفسر فائدة القوة بطريقتين : فهي اما وسيلة فعالة للتحذير ضد تحديات الدول البحرية الكبرى أو دافع يدفعها لمضاعفة الجهد للقضاء على تخلفها البحري . وهذا الاستنتاج الاخير يعتبر عائقاً امام الدول البحرية المتفوقة للحد من قواها الفائضة في هذا المضمار .

(٢)

تشمل نشاطات القوة البحرية التي لا تشترك فيها اشتراكاً فعلياً في الحرب اموراً عديدة ليست لها أية صيغة عسكرية . فلقد لعبت القوى البحرية بما تمتلكه من وحدات معبأة وجاهزة دوراً خــطيـراً في انقاذ البلاد وتجنب الكوارث ، فمن هذه النشاطات وعلى سبيل المثال انقاذ متضرري الفيضانات والزلازل وغيرها من الاحداث الصغيرة التي تقع في البر وفي البحر . وحين تصيب الكوارث بلداً اجنبياً فإن ارسال المساعدة الفورية غالباً ما يتخذ شكل العون الدبلوماسي بالاضافة الى ان القوة البحرية هي اسهل وسيلة يمكن اللجوء اليها لاجلاء المواطنين من المناطق المضطربة سياسياً .

ان جل العمل الذي تقوم به الاساطيل البحرية العسكرية ذي الطبيعة البوليسية

(*) ان السطور الاخيرة تمثل رأي الكاتب الغربي .

لا يمكن اعتباره عملاً عسكرياً محضاً ، فمساعدة السلطة المدنية في الحفاظ على الأمن والنظام في مياهها الاقليمية هي في الاساس مسألة محلية يمكن ان تقوم بها السفن التابعة لخفر السواحل . لكنه عندما تمتد نشاطات السفن البحرية لتشمل حماية السفن التجارية أو غيرها من التعرض الى الاضرار التي يسببها الأجانب أو حكوماتهم أو الى الدفاع عن حقوق الصيد فإنها تأخذ عندئذٍ صيغة عسكرية واضحة بل وقد تكون سبباً مبرراً للتدخل المسلح .

وتعتبر حماية الملاحة وضمان سلامتها احدى الواجبات المهمة للاسطول البحري العسكري واحدى المبررات الرئيسة لوجوده . وعلى العموم فإن هناك فرضيتين: الأولى تدعي انه ليس بإمكان الدولة امتلاك اسطول تجاري دون ان تمتلك اسطولاً عسكرياً اكبر من الأول ، والأخرى تقول ان الاسطول العسكري هو الآخر يحتاج بدوره الى اسطول تجاري كبير[١] .

ويبدو ان كلتا الفرضيتين غير صحيحتين ، ففي الماضي كانت المهارات التي يكتسبها البحارة والمشتغلون ببناء السفن تأتي من عملهم في الحياة المدنية قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية البحرية . اما اليوم فقد اختلفت الحالة ، اذ انه من المحتمل جداً ان يكون لدى الولايات المتحدة والى حد ما الاتحاد السوفييتي اساطيل عسكرية هائلة في الوقت الذي لا تمتلكان فيه إلا عدد لا بأس به من السفن التجارية . وعلى العكس من ذلك فهناك اقطار كالنرويج واليونان لهما اساطيل تجارية عظيمة لكنه لا تحميها الا اعداد صغيرة جداً من السفن الحربية التابعة لأساطيلها العسكرية .

ومرجع هذا الارتباك هو الالتباس الحاصل في المقصود بحماية الملاحة .فمن الواضح جداً انه اذا اريد بالحماية صد هجوم لدولة بحرية كبرى فإن ذلك يتطلب قوة مكافئة لذلك الهجوم . وهنا تحاول الدول الصغرى المالكة للسفن التجارية حل هذه المشكلة بطريقتين فإما ان تتحاشى التورط في صراع مع الدول البحرية الكبرى او ان تدفع غرامات حربية كي تحصل على موافقة لاستخدام سفنها تحت حماية الدولة البحرية المسيطرة . وهذه الحالات نادرة نسبياً بالقياس لما تجنيه تلك الدول من ثمار

---

(١) لقد اعلن المشير البحري أ . س . ايساكوف قائد الاسطول السوفييتي مؤخراً « انه يمكن حماية الاسطول التجاري أو أية واسطة نقل بحرية اخرى دون وجود اسطول عسكري . وحتى اذا ما استعملت الصواريخ وغيرها من الوسائل الدفاعية في ظروف معينة لحماية المواصلات البحرية فإنه لا يمكن القيام بأي عمل دون ان يكون هناك اسطولعسكري يخوض عباب البحر » مجلة نيديليا (Nedelya) العدد ٢٣ بتاريخ ٩ حزيران سنة ١٩٦٢ .

ومنافع من اساطيلها البحرية . اما الدول القوية بحرياً ذات النفوذ الفعال في القضايا الدولية فإنها تخلق لنفسها ما يضمن لها المحافظة على سياستها القومية حين يكون لديها اسطول تجاري كبير دون ان يكون لديها اسطول عسكري مماثل . وتثير حماية الملاحة في حالة الحرب المكشوفة بين الدول الكبرى في الوقت الحاضر مسائل اخرى تتعلق بسبل الدفاع والتحصينات التي مر بحثها سابقاً ، ولم يبق ما ينبغي بحثه سوى احتمالات القيام بعمل ما ضد السفن غير الحربية وستناقش هذه الاحتمالات فيما بعد .

ان كثيراً مما يجري بحثه تحت موضوع حماية الملاحة له علاقة بتهديدات ليست على جانب كبير من الخطورة ، ففي الماضي كانت هناك ضرورة ملحة وباستمرار لاتخاذ اجراءات عسكرية ضد القراصنة وكان هناك ايضاً كثير من التعاون الدولي في هذا المجال تماماً كالذي حصل في مضمار مكافحة تجارة الرق . ولم يتلاش خطر القراصنة تماماً بعد ، ففي خلال سنة واحدة من السنوات الاخيرة الماضية حدث اكثر من ستين حادثة قرصنة في منطقة الفيليبين لكنه بشكل عام بدأت القرصنة تتضاءل كلما ازدادت امكانات الدول وقدراتها في ممارسة واجباتها البوليسية وكلما اشتد نضالها لرفع كفاءاتها في هذا الميدان بدلاً من فقدان هيبتها نتيجة تدخل الدول الكبرى لاعادة النظام والقانون في مياهها الاقليمية عندما تقوم بانزال العقوبات على هؤلاء القراصنة . ويضاف الى ذلك تقدم الطرق الحديثة في البحث والاستكشاف مما جعل عمل القراصنة قليل النفع . ومن الناحية الثانية فقد بذلت بعض الدول جهوداً مضنية بغية التدخل في الملاحة وفقاً لسياسة معينة كالذي حدث حينما حاولت الصين الوطنية(*) عرقلة المرور الى البر الصيني مما حدا ببريطانيا ان تقوم بعمل عسكري بحري هناك وامثلة اخرى على غاية اعظم من الخطورة كالنشاط السري الذي قامت به الغواصات الاجنبية في الحرب الاهلية الاسبانية ، وقد تحدث مواقف اخرى شبيهة بهذه الاحداث في المستقبل . ولو تركنا مسألة المجابهة العسكرية بين الدول الكبرى جانباً فليس من المستبعد ان تلجأ بعض الدول الى الاستيلاء على الملاحة كوسيلة من وسائل الانتقام أو المساومة في بعض النزاعات . والأمثلة على ذلك كثيرة فلقد استخدم الاسطول الهولندي لاستعادة السيطرة على الملاحة في اندونيسيا بعد الاستقلال ، أو في النزاع العربي ـ الاسرائيلي . وفي جميع هذه الحالات تعتبر القوة البحرية الفعالة ذات اثر واضح في هذه المسائل لذلك نجد ان سهولة القيام بنشاطات كبيرة في المحيط

(*) حكومة فورموزا .

الهادي ترجع الى كون ذلك المحيط ممراً مائياً دولياً ذا ملكية مشاعة كغيره من البحار والمحيطات . ولقد مكنت هذه الحقيقة الاساطيل البحرية ان تعمل بحرية اكثر من اية قوة عسكرية اخرى ، فـاستخدم البحر في السنوات الاخيرة كوسيلة لجمع المعلومـات بواسطة السفن العسكرية أو شبه العسكرية كسفن الصيد السوفييتية ذات الوجود الدائم والتي هي في ازدياد مـــطرد . وليست هذه السفن سوى حلقات اتصال في شبكة واسعة للاسطول السوفييتي وهي تقوم بمتابعة حركات السفن الغربية ومراقبة تمريناتها محاولة بذلك دراسة اتصالاتها وهذه المهمة هي احدى المهام العديدة التي تقوم بها هذه السفن : فقد قامت بمراقبة طيران القاذفات الامريكية من (كوام) الى مناطق القتال في فيتنام ، وقامت كذلك بمراقبة التجارب النووية وقواعد اطلاق الصواريخ وقامت بتسليم الاسلحة الى الثوار في بعض المناطق كأنغولا .

لقد اقترحت الدول الغربية انشاء قوة استخبارات عسكرية ذات صبغة اقتصادية شبيهة بسفن الصيد السوفييتية ، ورد الاقتراح بعد معرفة طبيعة الجهود التي تبذلها سفن الاسطول السوفييتي على اساس ان مصلحة الغرب الاولى تكمن في نشاط الغواصات وان امر الاستقرار على مراقبة تلك الجهود مراقبة دقيقة لا يمكن ان يتم اقتصادياً أو تكنولوجياً بواسطة اعداد كبيرة من السفن الصغيرة ، ولو وضع أي اقتراح يستند على اسس اقتصادية لتوظيف الاموال الطائلة في الصيد وصناعة السفن خاصة في امريكا موضع التنفيذ فإنه لا بد وان تقوم مثل هذه الاساطيل بمهام جمع المعلومات عن الاساطيل التجارية .

وتشكل التجارب النووية التي تشرف عليها الغواصات وسفن الصيد السوفييتية احدى الاستعمالات المهمة للبحر ، فصحيح انه يمكن استعمال الجزر لهذا الغرض إلا انه من الطريف ذكره ان الجزر انما هي كذلك لأن البحر يحيط بها ، كما وان هذا الامتداد الشاسع الذي لا يخضع لسلطان دولة ما هو ما جعل امر التجارب النووية ممكنـاً سياسياً . وتلعب الاسـاطيـل العسكرية كذلك دوراً اساسياً في انشاء مراكز للتجارب النووية أو في الحفاظ على الأمن والقانون في المناطق المضطربة ، ويصح هذا على مراكز اطلاق الصواريخ ايضاً . ولقد اصبح من الواضح جداً انه لولا البحر لتعذر اجراء التجارب النووية خاصة بالنسبة الى تلك الدول التي لا تمتلك جزراً أو صحاري بالاضافة الى ان البحر بطبيعته هو اكثر مـلاءمـة لاجراء مثل هذه التجارب خاصة في حالة عدم التوصل الى ابرام اتفاقية لمنعها . وربما يؤدي البحث في صناعة الأسلحة وعلم الصواريخ واستخراج المياه الجوفية المعدنية الى بذل جهود اعظم

لتخصيص مساحات معينة من البحار في استعمالات دائمة أو وقتية . وبدون شك ان هذه الجهود ستضاف الى المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الاساطيل العسكرية وقت السلم ، وقد يستوجب الامر ضرورة ايجاد انماط جديدة من الملاحقة حتى وان لم تقـد هذه الانماط الى حالات جديدة للصراع الدولي . وتبرز مشكلة اخرى في دراسة الصعوبات في الاستكشافات والاستطلاعات في قاع البحر في المناطق التي تمخر بها الغواصات وهذه هي مشكلة التحديات التكنولوجية بين الدول المتقدمة .

(٣)

تستهدف نشاطات القوة البحرية باشكالها المتعددة وقت السلم جعل الدول الأخرى تدرك بسرعة مدى القوة وخاصة القوة البحرية التي تتمتع بها الدول المعنية . وتدخل جميع هذه الفعاليات ضمن التظاهرات التي تمتد من المناسبات ذات الطبيعة الودية الى التهديدات باستعمال القوة وما « رفع العلم » ـ اصبح فعالية بحرية راسخة ومؤثرة ذلك التعبير الذي هو في الاساس تجاري ـ إلا رمـزاً لاظهار القوة القومية وان المفهوم القائل بأن السفن هي اجزاء أو قطع صغيرة متحركة تحافظ على سيادة الدولة جعلها ترمز بشكل خاص الى الدولة الأم ولهذا السبب ذاته انتبهت الحكومات بعناية الى الطريقة التي تعامل بها السفن والأعلام او الى الاستقبال الذي قد تحصل عليه من الدول الأخرى .

وبطبيعة الحال لا ترفع السفن العلم لمجرد الزيارات والرحلات التي تقوم بها بأعمالها اليومية بل هو حصيلة لهذا العمل . وتؤدي السفن التجارية بذلك في هذا المجال دورها باعطاء مظهر القوة والاهمية للدولة الأم حيث يساهم وجود الأعلام التجارية الكبرى الدائم برفع مكانة الدولة التي تعود اليها ، حيث تمثل السفن ذات الرحلات المنتظمة عبر البحار ، هيبة الأمة رغم انه كثيراً ما يساء فهم الأثر الذي تقوم به السفن الصغرى عندما تقوم برفع علم ملائم لها .

ويسود الاعتقاد ان رفع العلم هي مسألة بحرية محضة وان السفن بطبيعتها وقابليتها على البقاء لوقت ما في مكان واحد انما هي ملائمة ظاهرياً وقضائياً للقيام بمهمة التمثيل سواء كان تمثيلاً ودياً أوعدائياً إذ تعطي السفن الكبيرة انطباعاً مجسداً للقوة ذلك الانطباع الذي يبقى فترة طويلة لدى المراقبين حتى لو فقدت مزاياها

الاستراتيجية . والجدير بالذكر بهذا الصدد ان خروشوف كان راغباً في وقت مابجعل الطراد ـ سفردلوف (Sverdlov) يمارس نشاطات ذات طبيعة طقوسية أي لأغراض الاحتفالات بل وصل الى ان نائب القائد العام للاسطول السوفييتي اعلن بافتخار بأن « العلم ذا اللونين الابيض والأزرق وذا النجمة الحمراء والمطرقة والمنجل رمز الاسطول السوفييتي » اصبح بالامكان رؤيته (في كافة اجزاء العالم)[٢] .

ويبدو ان لا شيء يبعث على الرعب كالسفينة الحديثة التطور ولهذا تعتبر حاملة الطائرات في الوقت الحاضر اكثر السفن الحربية تعبيراً عن القوة العسكرية ، اذ تمنحها قدرتها على التوغل بعمق داخل البحر صفةتنذر بالخطر الأمر الذي يجعلها لا تستطيع القيام بزيارات ودية بسهولة . ولا ينكر ان الغواصات التي احتلت بسرعة مكانتها اللائقة واصبحت احدى ميزات قوة الاسطول تمتلك هي الأخرى قابلية خفية وسهلة تجعلها تبتعد عن الصفة الودية فهي تثير الشكوك والتساؤلات عندما تستخدم كرسل للصداقة . ويصح هذا بشكل خاص على الغواصات الحاملة للصواريخ خاصة الغواصات النووية التي تشكل خطراً على صحة وسلامة المواطنين . لهذا نجد تزايد الاحتجاجات ضد الزيارات التي تقوم بها الغواصات النووية وكثيراً ما صاحبت هذه الاحتجاجات حوادث عنف كتلك التي حدثت في اليابان . وبدون شك فإنه رغم وجود تفهم صادق وواسع النطاق للاخطار التي تسببها السفن والغواصات النووية فمن المحتمل انها تستخدم احياناً كمجرد ذريعة تلجأ اليها المعارضة للوقوف بوجه مثل هذه الزيارات لبعض قطع الاساطيل وهي سياسية اكثر من أي شيء آخر . لكن اية ظاهرة للقوة البحرية انما هي تظاهرة لامتحان قدرتها على الوصول الى سواحل الدول الأخرى . وعليه فهناك خطر يكمن في هذا لا يمكن تفاديه إلا في مثل تلك الظروف التي يتطور فيها الصراع بين دول معينة لدرجة انه يصبح امراً حتمياً لا جدال فيه وهذا مما حدا بالدول الحديثة الاستقلال ان تعبر عن مخاوفها وحرصها على صيانة استقلالها وجعله امراً واقعاً فهي تتذكر جيداً ايام الاحتلال الغربي المرتبط بالقوة البحرية . وكانت هذه الدول تراقب باستمرار استخدام الاساطيل الغربية في التدخل في شؤون البلدان الأخرى الأمر الذي جعلها تنظر بارتياب الى الزيارات التي تقوم بها قطع الاساطيل الغربية وهي تزعم بأنها زيارات ودية . وبالاضافة الى ذلك فإن زيارة

---

(٢) جاء ذلك في مقابلة لمجلة ترود (Trud) مع المشير البحري ف . ي . كاستونوف في ٢٠ تموز ١٩٦٦ ثم اقتبستها مجلة المعلومات اليومية لراديو الحرية في عددها ٢٣٥٤ بتاريخ ١١ آب ١٩٦٦ ص ٢ .

اسطول دولة اجنبية كبرى الى بلد قد تكون حكومته بحاجة اليه لاسناد نظام حكمها تكفي لاعطاء المعارضة فرصة الهجوم ضد ذلك النظام وليس من الصعب تصور ان تتحول الزيارات التقليدية الى موانىء الدول حديثة الاستقلال وذات الانظمة غير المستقرة الى اداة دبلوماسية أو كمكيدة ضد تلك الدول وان كان ذلك نادراً نسبياً .

لا تزال فرص القيام بزيارات ودية كثيرة امام عدد كبير من الدول المالكة للاساطيل وبصورة خاصة الدول الحديثة الاستقلال كالهند والباكستان التي تحذوا حذو الدول الكبرى . ورغم عدم اهتمام الاتحاد السوفييتي بهذه الفعاليات في الوقت الحاضر ولكنه من المحتمل ان يزيد منها كلما ازدادت جهود ونشاطات الاسطول السوفييتي . ويختلف الأمر بالنسبة للغواصات التابعة لهذا الاسطول اذ قد تكون أقل ملاءمة لتحقيق أهداف تظاهرية من الاساطيل الغربية وهذا لا يمنع الاتحاد السوفييتي من عرض بعض القطع البحرية الرائعة للقيام بهذه المهمة وربما يكون هناك تعليل آخر لعدم اهتمام الاتحاد السوفييتي بالقيام بزيارات كثيرة من هذا النوع الا وهو نظرته الخاصة واعتقاده ان مثل هذه الزيارات قد تخلق مشكلة تتعلق بالأمن الدولي أو تخوفه من ان يطلب اليه ان ينسحب بصورة غير مشرفة وقد تحصل له في بعض الاجزاء ردود فعل متباينة لمثل هذه التظاهرات البحرية وقد تكون خطيرة وحساسة بشكل خاص .

ان من الواضح ان المحتوى السياسي للتظاهرات البحرية هو عامل حاسم في تقرير اثرها ونتائجها اذ قد ينتج عن الزيارات الودية ذات الطبيعة الاحتفالية المحضة اثر عام في الدعاية الى الدول صاحبة السفن بنفس الطريقة التي تؤديها الزيارات الثقافية والامور التجارية ومن غير المتوقع ان يكون لها تأثير مباشر وكبير سواء كان سياسياً أو استراتيجياً ما لم تعمد الدولة الى عرض قوتها البحرية الاساسية في منطقة يسودها التوتر . لكن الأمر يختلف بالنسبة الى الزيارات التي تقوم بها الاساطيل الى دولة حليفة في فترات التوتر الدولي للقيام بتظاهرات ومناورات قرب منطقة الصراع إذ تختلف هذه الزيارات كل الاختلاف عن الزيارات الروتينية التقليدية وتخضع الى مبادىء مختلفة تماماً . فقد تستقبل الغواصة الحاملة للصواريخ بعواطف متباينة تأييداً أو استنكاراً لها عند قيامها بزيارة روتينية لكنها ذاتها تجد ترحيباً بالغاً وقت الأزمة على اعتبار انها تمثل الدعم والمساندة الجدية ، وما دخول الغواصات الحاملة للصواريخ الى حوض البحر الأبيض المتوسط إلا تعبير واضح عن دعم امريكا للدول الأعضاء في حلف الأطلسي في هذا الجزء من العالم بعد انسحاب قاذفة القنابل والصواريخ ذات المدى المتوسط المسماة جوبيتر من ايطاليا وتركيا ، بل ان القرار الخاص بارسال بعض

قطع الاسطول الامريكي وخاصة حاملات الصواريخ من طراز بولاريس الى المحيط الهندي إلا مساندة ضمنية الى الهند في نزاعها مع الصين الأمر الذي جنب اندلاع الحرب بينهما في ظروف مختلفة(*) .

ان استخداماً كهذا للقوى الاستراتيجية المثير للانتباه الى تنظيماتها الدقيقة هو شكل حديث للتظاهرات البحرية ، تلك التظاهرات التي بدأت تتعاظم منذ أمد بعيد . ولو فرضنا ان اوروبا ستعمد الى اسلوب العرقلة اكثر من الدفاع عندئذٍ يكون من الأفضل والحالة هذه مجابهة التوتر في القسم الشمالي من دول حلف الأطلسي عن طريق الزيارات التي تقوم بها السفن الحاملة للصواريخ اكثر منها بأية انواع اخرى من القوى التي تتطلبها الحرب المحلية فالدول الاسكندنافية تتمتع بحماية فعالة من مراكز محكمة لاطلاق الصواريخ بالاضافة الى قطع متحركة حاملة للصواريخ تابعة لأمريكا والدول الغربية . ومع ذلك فإن ندرة الغواصات الحاملة للصواريخ على الالتحاق مادياً وظاهرياً بالمناطق التي تخضع للحماية تكسبها صفة اضافية عظيمة ذات طبيعة معرقلة فهي تزيد من صلابة الدول المحمية حتى ولو كان العدو قد وصل تطوراً وتعقيداً ما يجعله لا يحتاج الى من يذكره بالقوة الفائضة لهذه الدول .

(٤)

تعتبر تظاهرات القدرة النووية الاستراتيجية ضمن منطقة معينة رمزاً للقوة العسكرية الضاربة ذلك لأن القوة النووية الاستراتيجية الحديثة التي تعتمد في فعالياتها على تحطيم العدو في عقر داره يمكن لها ان تمارس نفوذاً فعالاً في المواقف الاستراتيجية الحساسة في أية منطقة تكون فيها المصلحة السياسية للممالك القيام بتهديد مكشوف . وينبغي ان تكون الاشكال الأخرى للقوة العسكرية وبضمنها القوة البحرية على مقربة من المنطقة المتأزمة اذا اريد لها ان تمارس نفوذاً محلياً . ولذلك ان احدى النشاطات التي تهتم بها الاساطيل وقت السلم هي مهمة الحفاظ على وجودها في المناطق ذات الاستراتيجية الخاصة لكي تكون على اهبة الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية في المنطقة المعنية .

(*) ان هذا رأي الكاتب .

ان هذا النوع من التظاهرات بطبيعته محدد نوعاً ما حسب الظروف. فالوجود الانكلو - امريكي في الشرق الاقصى والبحر الابيض المتوسط هو اشارة عامة لاهتمام هاتين الدولتين بهذه المناطق اما النفوذ الامريكي في البحر الكاريبي وفي امريكا اللاتينية فيعتمد على اسطول أقل تحديداً لكنه ليس قليل القوة . فالدور الذي لعبه الاسطول السابع في مضائق فورموزا كان محدداً لكنه يمثل الاستعداد لتحمل اعباء القيام بمهمة واضحة المعالم . والحفاظ على القواعد العسكرية في ما وراء البحار ومساندة الدول البحرية الصديقة واجراء تمرينات مشتركة كلها تخدم ، اضافة الى اهدافها العملية ، التماسك والالتزام للقيام باجراءات مدروسة لعرقلة أي طارىء قد يحدث في المستقبل وفشل تجسيد الحدث الذي اتخذت له احتياطات وعمليات فائقة يمكن بسهولة ان يساء فهمه على انه اشارة الى جهد لم يكن ضرورياً اصلاً لكنه حتى في حالة الحفاظ على قوى اعظم مما تتطلبه منطقة معينة بالنسبة للعمليات الحربية يمكن ان تعتبر اقتصاداً في النفقات اذا ما نجح في تجنب القيام بمقاومة مسلحة فعلية لعدوان مرتقب حتى لو فرضنا سهولة دحر مثل هذه المحاولات العدوانية بغض النظر عن الخسارة البشرية التي قد تنجم عنها .

تساهم جميع اشكال القوات المسلحة في انشاء الوجود العسكري ، فلقد اريد لطائرات سلاح الجو الامريكي الموجودة في تايلاند خلال عام ١٩٦١ ان تلعب دوراً من هذا النوع وعلى مدى واسع وكذلك الحال بالنسبة للوجود العسكري الانكلو - ساكسوني في اوروبا الغربية الذي يعتبر قوة محلية عائقة . ومع ذلك ستبقى الاساطيل البحرية بما تمتلكه من قابلية مرنة للحركة وعدم اعتمادها نسبياً على القواعد العسكرية اكثر الوسائل ملاءمة لرفع مستوى الوجود العسكري في مناطق عديدة من العالم . فقد لا تجد القوات البرية موطىء قدم لها فوق ارض اجنبية ولذلك فإن قدرة الاساطيل في العمل في وسط دولي تكسبها اهمية خاصة . ومن المحتمل ان هذه القدرة المميزة لها هي ما جعلتها تثير الى درجة ما انتباه عام وقليل نسبياً لتفاصيل الاستعمالات البحرية وهذا واضح في القرارات الامريكية حول القوة البحرية في المحيط الاطلسي تلك القرارات التي لم تثر الصرخة والاحتجاج كمسألة القوات الموجودة في اوروبا الوسطى . ولهذا السبب فإنه يبدو ان القوة البحرية ليست ملائمة للقيام بالتعزيزات المطلوبة وحسب بل ان القرارات التي تقضي بسحبها لا تصطدم بقيود سياسية كما في حالة القوات البرية والجوية. ان انشاء وصيانة الوجود البحري في منطقة يسودها التوتر العسكري الحاد بعيد عن مجرد الزيارات الودية للموانىء وهي مسألة تدخل ضمن

الاغراض التظاهرية وتمتزج بمهمة الاستعداد للحرب . وان مجرد التأمل في الاحداث الماضية يجعل الدولة تدرك فيما اذا كانت اعمالها سيخلدها التاريخ كمناورات سياسية أو كحرب علنية . وتماماً كما هو الحال عند توقع نشوب الحرب فإن الدولة تحاول جعل تلك الحرب حرباً محدودة ، لذا ينبغي عليها ان تمتنع من التورط في اشتباكات علنية تمكن الاسطول من القيام بعمليات عسكرية معادية ولكنه قد لا يشترك فيها اشتراكاً فعلياً . لذلك انه اذا كان من الضروري ان تقوم الدولة بمثل تلك الاشتراكات غير الفعلية في موقف يجعلها قادرة على الدخول في المعركة حال اندلاعها وبإدراك كامل لما قد يترتب عنها . ان استعداداً كهذا هو الوسيلة الوحيدة للتقليل من شأن خطرين توأمين هما الهزيمة أو الحرب . وحتى لو كان الأمر كذلك فإن ذلك لا يعني بانه الاجراء الوقائي المؤكد وان ممارسة ضغط غير مباشر للاسطول وذلك باشتراكه اشتراكاً غير فعلي ، يتضمن هو الآخر مخاطرة كبيرة في الحرب ، سواء كان ناتجاً عن سوء في التقدير أو اعداد مسبق له .

(٥)

لقد اعطت السنوات الاخيرة امثلة لطريقتين هامتين باستعمال القوة البحرية بشكل يتعدى حدود مجرد انشاء وجود عسكري للقيام بعمل ما في المستقبل وبذلك يجسد الأمل بمنع نشوب قتال فعلي . فالطريقة الاولى تتلخص في ادخال القوة البحرية وغيرها من القوات العسكرية داخل حدود دولة اخرى سواء استحصلت موافقتها أم لا ، وذلك كمحاولة لاتخاذ اجراءات مسبقة ضد احداث سياسية أو عسكرية مناوئة لتلك الدولة أو لمنع التدخل من قبل جهة ثالثة . اما الطريقة الثانية فتأخذ شكل الحصار البحري الذي كان يعتبر اسلوباً بحرياً مشرفاً في وقت ما ، وهو يستهدف بالطبع حرية الملاحة بغية تحقيق اثر استراتيجي آني أو كوسيلة لممارسة ضغط غير مباشر لاغراض سياسية . وتؤكد التجارب انه يمكن للقوة البحرية ان تلعب دوراً حاسماً في النوع الأول من التدخل بينما يعتبر الحصار في الاساس مسألة بحرية ذات احكام وقوانين خاصة بها .

وطالما كانت هذه العمليات التي يتم اجراؤها بخطة مدروسة ، أو ما يزعم بانه خطة مدروسة تهدف الى منع نشوب قتال فإن المبرر الوحيد لدى الرأي العام الذي

يعادل ضخامة التدخل الاجنبي في شؤون الدول الأخرى هو ان مثل تلك العمليات تنجز باسم المحافظة على السلام . بيد ان هذا التعبير المتسم بالشرعية ينص على ان العمل يهدف الى المحافظة على السلم وعلى ان يجري تنفيذه بطرق سلمية . وللتأكد من ان العمل العسكري سيكون سلمياً يعتمد على مدى بعيد على نجاحه وبث روح اليأس في عدم جدوى المقاومة أو القيام بعمل معاكس للتدخل . وانه يعتمد كذلك على الطريقة التي تنظر بها الاطراف المعنية الى الغاية المنشودة من ذلك التدخل اضافة الى ان الدول التي قد تتدخل نتيجة لذلك التدخل تحتاج الى استحصال دعوة البلد المحتل أو استحصال موافقة من منظمة دولية كالأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية .

ان هذه الجهود المبذولة ما هي إلا محاولة لجعل التدخل المسلح عملاً من اعمال المحافظة على السلام وهو امر تضطلع الأمم المتحدة بمهمة تحقيقه بواسطة فرق الرقابة الدولية ، أو قوات الأمن الدولية . ومع ذلك فإن هناك في الحقيقة نوعين من النشاطات التي تنجز في الوقت الحاضر باسم المحافظة على السلام فالنوع الأول هو ما تقوم به الأمم المتحدة من اعمال بعد حرب السويس أو في أريان الغربية محاولة منها اقرار النتائج للاتفاق السياسي الذي تم التوصل اليه من قبل الاطراف المعنية . والنوع الثاني هو العمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة عند نزولها في لبنان عام ١٩٥٨ ، أو العمل البريطاني في الكويت عام ١٩٦١ وكليهما محاولة لخلق عنصرجديد وفعال في الصراع السياسي نفسه . إلا انه لا ينكر ان كلا النوعين من هذه العمليات العسكرية قد امتزج ببعضه الآخر سواء تم ذلك نتيجة لدول منفردة تحاول جعل سياستها منسجمة مع الهيئات الدولية أو بواسطة النشاطات الدولية كعمل قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة في كاتانغا عام ١٩٦١ والتي اصبحت فيما بعد وبشكل متزايد اداة تستغلها مجموعة من الدول الكبرى ضد البعض الآخر . وتعتبر كوريا احسن مثالاً لعمل عسكري افترض ان يقوم بحفظ السلام إلا انه سرعان ما ابتعد عن روح السلام فشوه بذلك الهدف المنشود . ومع ذلك فإنه يمكن تمييز كل من هاتين الحالتين المتطرفتين الواحدة عن الأخرى .

ورغم وجود سبب حقيقي يمنع الأمم المتحدة أو قوات السلام التابعة لها من استخدام القوات البحرية فإن مثل ذلك الاستخدام لم يحدث إلا في مجال ضيق ، اذ من الممكن ان نتصور الدور الخطير الذي لعبته حاملة الطائرات الأمريكية واسب (Wasp) في الأيام الأولى من احداث الكونغو وما قامت به الدورية البحرية في تنفيذ

فرض الحظر على ارسال الأسلحة الى قبرص . كما انه يمكن ان نتصور اي طارىء قد يقع في المستقبل باعتباره امتداداً للدور الذي تقوم به فرق الحراسة البحرية اضافة الى مزايا كثيرة للاساطيل البحرية ، تلك المزايا التي مكنت وسهلت التعاون بين الحلفاء ويمكن بالتالي ان تسهل انشاء اسطول بحري دولي . وتشير تجربة السنوات الاخيرة الماضية الى ان اهم دور قامت به الاساطيل الغربية هو تدخلها في المواقف السياسية المضطربة خاصة في الدول الساحلية من العالم والأمثلة على ذلك كثيرة : ـ ففي الكويت ولبنان وسان دومينغو وماليزيا وتنزانيا استعملت القوة البحرية في التدخل الفوري كمحاولة لمنع وقوع اضطرابات متوقعة سواء كان سبب تلك الاضطرابات نابعاً من الداخل أو الخارج . وفي عمل عسكري كهذا يعتبر سرعة رد الفعل في اتخاذ اجراءات وقائية(*) احدى المتطلبات الرئيسة له لكي تعطي اقل وقت ممكن للمعارضة السياسية لضم صفوفها وتقويتها في اتخاذ مواقف قد يصعب التنازل أو الرجوع عنها . لكنه تجدر الاشارة الى انه في بعض الظروف كانفصال روديسيا عام ١٩٦٥ يعتبر القيام بعمل عسكري مباشر امراً مستحيلاً وذلك يرجع الى طوبوغرافية هذا البلد الذي يتمتع بمنفذ بحري . لذا فإنه في مثل هذه الحالات أو غيرها تقوم المطارات بتسهيل مهمة القوة الجوية بالقيام بعمل عسكري سريع تماماً كما حدث في اوغندا وكينيا عشية القيام بعمل عسكري بحري في تنزانيا . وفي الواقع ان سجل نشاطات القوات البحرية خلال السنوات الاخيرة هو سجل حافل بهذا النوع من العمليات ولا داعي للتعجب اذ ان زحف الشرق والغرب انما هو زحف ساحلي في بسط نفوذهما على الدول الأخرى بل ان اكثر المزايا التي تمكن القوة البحرية من القيام بالتظاهرات العسكرية أو بالاشتراك في الحرب ، هي ذاتها تسهل عمليات التدخل التي لا تشترك فيها اشتراكاً فعلياً ، وفي الحقيقة يمكن اعتبار مثل هذه العمليات تظاهرات تجري في وقت يتوقع فيه انها قد تتصاعد الى حرب محدودة . ولقد اصبح امل كل قائد يرغب في الحصول على مواقع منيعة تصد العدوان وتعرقله في مهده وهو امتلاك قوة جوية تنطلق من البحر مع قوات برمائية تسهل الوصول الى الساحل ثم اقتحامه . ويشير الضباط الامريكان الى ما قامت به حاملة الطائرات في توفير غطاء جوي في عمليات لبنان وذلك من ١٥ تموز الى ١٥ أيلول(**)حين اضطلع سلاح الجو بهذه المهمة ، ويمكن اعتبار الغطاء الجوي

(*) يبرر الكاتب التدخل العسكري في مناطق كثيرة من العالم بانه (اجراءات وقائية) مما يدعونا الى رفض هذه النزعة والرد عليه بأن ذلك يعتبر تدخلاً

(**) اغفل المؤلف ذكر السنة ويقصد بها ١٩٥٨

لحماية السفن التي وصلت الى تايلاند عام ١٩٦٢ هو عمل بحري كذلك .

ان احد العوامل الذي جعل استعمال الجو صعباً في لبنان هو وجود حاجز جوي بين القواعد الامريكية في المانيا وبين مسرح العمليات ، وهذا بحد ذاته احدى ميزات العمليات البحرية ، فقد سهل انعدام وجود الحواجز البحرية مثل هذه العمليات في الحرب المحدودة ، وهو عامل مهم وذو علاقة بمهمة حفظ السلام اذ قد يعوض عن (الحاجز الزمني) الذي يعمل لصالح القوة الجوية . ويبدو من المعقول جداً ان نفترض انه حتى في التوتر الخفيف ـ ويشمل ذلك الحالات المتعلقة بحفظ السلام وهي بالطبع اخف توتراً من الحرب الفعلية ـ ان الدول لا ترغب في ان تتورط في اختراق المجال الجوي للدول الأخرى وهذا مما لا وجود له في البحر . وعليه انه ينبغي الاشارة هنا الى ان الحواجز الجوية قد تكون عوائق سياسية في حفظ السلام اكثر من القيام بعمليات عسكرية فعلية رغم ان قيمتها تتغير تغيراً كبيراً وفق الحالة موضع البحث . ومع ذلك فإنه من المحتمل جداً ان تستخدم القوة البحرية الانكلو ـ امريكية بشكل واسع النطاق كلما ازدادت الجهود في انشاء وتقوية الحواجز البحرية وذلك عن طريق توسيع الدول رقعة مياهها الاقليمية أو اغلاق الممرات الضيقة . وهكذا يعتبر احد الواجبات الرئيسية في الاشتراك غير الفعلي للاساطيل هو تأكيدها المستمر على حرية الملاحة استعداداً ليوم الحاجة الى استعمالها .

ووفقاً للنظريات الخاصة في كيفية تأمين الاستقرار في الدول حديثة الاستقلال هناك احتمالية في ان يصبح التدخل العسكري اقل حدوثاً وتكراراً . وان عمليات حفظ السلام كانت وما زالت لحد الآن ابرز ما تتميز به السياسة الدولية مع بعض الاختلافات في المحتوى فقط وهذا بالطبع ينطبق على فترة ما قبل الحرب وما بعدها . ويبدو انه طالما كانت هذه العمليات جزءاً من اسلحة الدولة فإنه لا توجد وسيلة اخرى اكثر نفعاً من القوة البرمائية السريعة الابحار والكاملة العدة . ولقد عبر اللورد كاثام وغيره عن النظرية القائلة بأنه قد يكون بإمكان القوة البرمائية التي تحوم حول الساحل المعادي وقت الحرب بتجميع قوات كثيرة وجعلها متماسكة تعمل في شبكة واحدة . وبنفس الطريقة تستطيع قوة السلام البرمائية تغطية عدة انواع من الحالات الطارئة . ورغم ان احتمالية اندلاع اكثر من حالة طارئة في وقت واحد هي احتمالية ضئيلة فقد وقعت مثل هذه الاحتمالية للفرق البحرية الامريكية عندما حاولت ان تفك الحصار عنها . ومع ذلك فإنه ليس من الضروري ان تنحصر اهداف عمليات المحافظة على السلام التي تقوم بها القوة البحرية في نطاق امريكي او ان تتركز

في الهجوم على الساحل فقط : اما بالنسبة لبريطانيا فإنه اذا قررت الحفاظ على ما تبقى لهامن القدرة البرمائية وان تجعلها مزودة باجهزة حديثة فإنه سيكون عندئذٍ بمقدورها القيام بانواع كثيرة من عمليات حفظ السلام حتى وان لم تستعن بحاملة الطائرات .

ان اهم المنافع التي توصلت اليها الدول الغربية من استخدامها للقوة البحرية البرمائية في حالة اشتراكها اشتراكاً غير فعلي في الحرب هي اثارتها التأملات في امكانية التنبؤ عن العمليات السوفييتية من هذا النوع اذ ان مجرد تطور الاسطول السوفييتي واتساع عملياته في مساحات شاسعة من المحيط قد يرسخ فكرة منافسة الاساطيل الغربية ومحاكاتها في اذهان السوفييت وان اقل ما يثيره اصرار السوفييت على اعتبار حروب التحرير الوطنية اشياء مرغوباً بها وتقديم المساعدة اليها هو التساؤ ل عن كيفية مثل هذه المساعدة فلقد بات من المؤكد ان القادة السوفييت حققوا بسرعة فائقة تكافؤاً تاماً بين اساطيلهم والاساطيل الغربية بقدر ما يتعلق الأمر بحجم وسعة العمليات العسكرية . وفي يوم الاسطول السوفييتي عام ١٩٦٦ اعلن المشير البحري كريشانوف من راديوموسكو عشية الاحتفال بتأسيس ذلك الاسطول ان الاتحاد السوفييتي قد اصبح الآن (دولة بحرية كبرى) وبذلك وضع نهاية الى « السيطرة الكاملة على البحار من قبل الدول البحرية التقليدية »[٣] .

وأكثر اهمية من هذه التأكيدات الغامضة بشأن التكافؤ واتساع عمليات التدريب للأسطول السوفييتي هو ذلك الانتماء المتزايد الى الفرق البحرية السوفييتية وهو تطور يثير اهتماماً خاصاً بالآراء والمقترحات القائلة بأن عمليات حفظ السلام البحرية السوفييتية ربما تكون قد توغلت بعيداً داخل البحر . ولقد بات في حكم المؤكد ان الاسطول السوفييتي ينوي انشاء قوة بحرية جديدة وعلى جانب كبير من الأهمية على ان « تختلف تماماً » عما كانت عليه ابان الحرب العالمية الثانية[٤] وعلى ان تقوم بممارسة دور جديد لها كتلك الادوار التي مر ذكرها والتي تعتبر بدقة ادواراً تقليدية تنجز بمساعدة القوات البرية في المناطق الساحلية . بيد انه لا توجد الآن اية اشارة الى احتمالية استخدام مثل هذه القوة فيما وراء البحار وعليه فليس في هذا الخصوص ما يشير الى ان السوفييت يقومون الآن بوضع خطط لتحقيق ادوار ايجابية تقوم بها الفرق البحرية أو اية انواع اخرى من القوات البحرية في محاولة لها لبسط

---

(٣) مجلة راديو الحرية في ١١ آب ١٩٦٦ .

(٤) نفس المصدر السابق .

النفوذ السوفييتي في الخارج .

هناك حجج وادلة كثيرة تجـري مناقشتها لمعرفة فيما اذا كان الاتحاد السوفييتي قد قام فعلاً بوضع خطة للاشتباك في قتال بحري محدود فيما وراء البحار . وتعتمد هذه الأدلة على الفرضية القائلة ان عمليات التدخل التي لا تشترك فيها الاساطيل اشتراكاً فعلياً غالباً ما تتطور الى قتال فعلي . وينطبق هذا بصورة خاصة على الاتحاد السوفييتي اكثر مما ينطبق على الغرب لذا وجب عليه ان يدرك انه يتبارى مع منافس كامل العدة وقد تعود على القيام بمثل هذه العمليات وهي اعتبارات لا بد وان تتحقق . اما اذا رغب الاتحاد السوفييتي في القيام بمخاطـرة قد تجره الى هزيمة محلية فإن افضل وسيلة للانطلاق في هذا الطريق في استخدام القوة البحرية فيما وراء البحار هي القيام بعملية من عمليات حفظ السلام وهنا تبقى احتمالية استخدام السفن الحربية لاطلاق الصواريخ الموجهة وقد سبق ذكرها ، وفي هذه الحالة هناك ما يبعث على الاعتقاد بوجود المخاطر التي قد تؤدي الى التورط في الحرب اذ انه ليس باستطاعة الدول الغربية ان تساعد الانظمة الشيوعية الأخرى التي قد تكون اكثر تطرفاً في السياسة الخارجية من الاتحاد السوفييتي نفسه . . وربما يجد السوفييت انفسهم امام فرصة ذهبية للتدخل العسكري وذلك في حالة قيام ثورة او انقلاب عسكري في دولة حديثة الاستقلال خاصة في افريقيا لصالح جهة معينة وربما تكون الحكومة الحاضرة .

وفي امور كهذه يعتبر المبادر الأول هو المنتفع الأكبر : فالطرف الذي ينجح في انشاء وجود عسكري موالٍ له يترك غريمه امام مسؤولية التدخل المباشر الأمر الذي قد يؤدي الى مجابهة وجهاً لوجه بين الدول الكبرى وهو ما يسعى كل طرف لتجنبه . ويصح هذا لحد الآن على الغرب عدا ما حدث في الكونغو حيث برز ما يمكن تسميته بجهود جدية بذلها الاتحاد السوفييتي لاسناد نظام حكم محلي معارض للنظام الموالي للغرب . وهنا بالذات وجدت السياسة السوفييتية امام صعوبات وعراقيل تتعلق بنقل الجنود وتموينهم . لكنه يمكن مع ذلك تفسير هذه التجربة باعتبارها الى الحاجة الى استخدام وسيلة للتدخل اكثر فعالية من الطائرات ذات المدى البعيد . ويبدو ان الحل الوحيد يكمن في الاسطول البحري ذلك لأنه باستطاعة هذه القوة ان تكون اعمق اثراً فيما لو زودت بسفن مختصة وخط للمؤونة بل انه يمكن استبدال الطائرات المستعملة في الغطاء الجوي في عمليات حفظ السلام بسفن تجارية تسندها المدمرات والغواصات .

ان اتساع نقاط استخدام الاسطول السوفييتي واقامة العلاقات الودية مع الموانىء

الأخرى منح الاتحاد السوفييتي سواء كان ذلك قد خطط له أم لا ، قدرات متزايدة في الاستفادة من فرص القيام بتدخـل بحري . لكنه لا تبدو ان هناك علائم بأن الاتحاد السوفييتي يعد خططاً للتدخل ، واقرب محاولة للتدخل قام بها هو توثيق علاقاته مع كوبا هذا فيما لو تركنا في الوقت الحاضر الموقف الخطير المتعلق بالصواريخ ذات المدى البعيد ، وهي على اية حال مسألة اصبحت الآن في عداد الماضي ولا يصح تشبيهها بالنمط الغربي من العمليات العسكرية التي قد تأتي بمكـافآت ومخاطر محتملة . ولو قام الاتحاد السوفييتي بانزال مفاجيء على ساحل بعيد لغرض حفظ السلام فانه قد يجابه رداً غربياً عنيفاً مباشراً في المنطقة القريبة وقد يكون هذا الرد من القوة ما لا يمكن السيطرة عليه . ويبدو ان السوفييت يأملون بأن من المحتمل ان يؤخر الغرب القيام بمثل هذا الرد وذلك نتيجة للتفكير في الاحتمالات الناجمة التي قد تسبب تصعيد الموقف في اماكن اخرى ، بل إنه من المؤكد ان الدول الغربية ستتردد كثيراً قبل اتخاذ اي اجراء من هذا النوع وربما يكون من الأفضل لها ان ترد باشتراك غير فعلي تتمكن بواسطته القاء المسؤولية على عاتق السوفييت للقيام بعمل مباشر . وقد يتخذ هذا الرد شكل الحصار الذي يؤدي الى احتمالات سنرجع الى شرحها قريباً ، لكنه لا يمكن انكار المخاطر الناجمة عما يسمى بعملية حفظ السلام فإن هذه العملية قد تثبت انها الطريقة الوحيدة التي تستطيع القوة البحرية السوفييتية ان تتحرك بها لصد هجوم سياسي . واذا ما احسن التقدير فإن تحركاً كهذا قد يضع الحلفاء الغربيين امام صعوبات ومشاكل حاسمة .

ان مدى انتفاع الاتحاد السوفييتي من نجاحه في هذه العمليات يعتبر مسألة مستقلة لها اعتباراتها الخاصة بها ويعتمد الى حد بعيد على الاحداث المقبلة في البلد موضع البحث . اما ممارسة ضغوط سياسية على الدول الاشتراكية الأخرى فأمر لا مبرر له بل وقد يعطي انطباعاً بوجود نوع من الاستعمار السوفييتي الأمر الذي يزيد من مقاومة الدول المجاورة للنفوذ الشيوعي . ولذلك فإنه يبدو ان التدخل البحري هو الاختيار الاستراتيجي المناسب رغم انه قد يكلف الحكومة السوفييتية ثمناً باهظاً فيما لو حاولت فعلاً ان تقوم بالتدخل المسلح خارج حدودها وهو امر تركته الحكومة السوفييتية للغرب ان يقوم به .

(٦)

ان من الغريب حقاً انكار اهمية البحر في المواصلات العسكرية والتجارية اذ ان البحر سلاح تقليدي في الحرب والدبلوماسية . فمنذ امد طويل كانت الاستراتيجية العامة في الحروب المكشوفة هي التصدي للسفن الحربية والتجارة البحرية للعدو إلا في فترات معينة من التاريخ حيث وجدت بعض القيود القانونية المعقدة للحدمن هذا التصدي خاصة بالنسبة الى السفن المحايدة ، إلا انه في الأزمنة الحديثة بدأت هذه القيود بالاضمحلال . فلقد تحسنت في هذا القرن تكنولوجيا الحرب في البحر تحسناً كبيراً وازداد اعتماد المجهود الحربي على التجهيزات والمؤ ن وقل عدد الدول المحايدة الكبرى أو القوية حتى اصبحت القيود المتبعة في السابق مخففة . ففي الحرب العالمية الثانية قامت الولايات المتحدة التي اصرت على حرية الملاحة وعدم التعرض لبضائع الدول المحايدة وقت الحرب واعتبرته مبدأً اساسياً في سياستها الخارجية منذ الحروب النابوليونية بشن هجوم واسع النطاق ضد اليابان فأغرقت الغواصات الامريكية كل ما أمكن رؤ يته من السفن التجارية اليابانية(٥) .

وكثيراً ما طبقت قيود المرور في البحر وقت السلم دون ان تحصل اشتباكات مكشوفة ، وكان سبب هذا التدخل لدولة اخرى هو ببساطة محاولة الدولة الأولى ان تمارس قوانينها المحلية . فسياسات فرض الحظر والمقاطعة ووضع بعض السفن في القائمة السوداء يمكن ان تستخدم جميعاً لمنع المواطنين أو سفنهم من القيام باعمال التجارة أو خدمة تجارة الدولة الكبرى . ومن الممكن كذلك توجيه امكانيات الدولة الاقتصادية لجر اطراف ثالثة لمثل هذه النزاعات وهذه السياسات قد تكون عامة شاملة تستهدف ممارسة الدولة ضغطاً اقتصادياً كبيراً أو منع نشاطات معينة وغير مرغوب فيها كتصدير واستيراد الاسلحة . فلقد لجأت الولايات المتحدة الى استخدام عدة انواع من الضغوط خلال تاريخها الحديث وهي تختلف نوعاً وزمناً ابتداء من محاولات تقييد التجارة في المواد الاستراتيجية مع بعض الدول كالصين والاتحاد السوفييتي الى

---

(٥) ان تخفيف القيود السياسية المفروضة على التعرض لحرية الملاحة لا تعني بالضرورة اجراء أي تغيير في الاوضاع القانونية اذ لا تزال محاكم الاسلاب والغنائم تعالج احكام معقدة في خرق حرية الملاحة والهجوم على بعض السفن . بل ان المحاكم المصرية لا تزال تمارس مثل هذه القضايا حتى الستينات من هذا القرن .

اجراءات مشددة كتلك التي اتبعتها ضد سياسة بريطانيا في المعارك البحرية خلال الحروب النابوليونية . وقد طبقت هذه الاجراءات ايضاً التي قد لا تكون بحرية فقط ضد كثير من الدول . اما اثرها فقد كان يتقرر الى حد بعيد في اعتماد المتنافسين نسبياً على التجارة والمواصلات البحرية عن طريق ممارسة نفوذها على الاطراف الثالثة لاقناعها على الموافقة على خططها ومشاريعها .

توصف الجهود التي تبذل في التدخل المباشر لمنع بعض السفن من الوصول الى مناطق معينة أو دخول بعض المناطق البحرية بالحصار ، وهو يخدم سياسة معينة بطرق عديدة يمكن استخدامه بشكل مباشر لابطال بعض الاجراءات كإرسال القوات المسلحة والذخيرة الى مسرح العمليات الحربية. ومن الناحية الثانية يقوم الحصار باستنزاف القابليات والامكانات التي تملكها الدولة وبذلك يجعلها بصورة غير مباشرة عاجزة عن اتباع سياسات معينة أو الاستمرار باجراءاتها العسكرية . ويمكن ان يستخدم الحصار في وضع عراقيل وصعوبات امام بعض الدول وبهذا تضمن الدولة الفارضة للحصار كسب صفقة رابحة تساوم بها في مفاوضاتها للحصول على نتيجة مرضية أو تسوية تامة للنزاع .

يعتبر الحصار استراتيجية عامة من استراتيجيات الحرب يهدف مباشرة الى عرقلة عمليات العدو البحرية أما هدفه غير المباشر فهو انهاك قوة العدو وشله من الاستمرار في الحرب خاصة عندما تصل الحالة درجة يصبح فيها كل طرف في النزاع غير راغب في التنازل تحت ضغط مخفف . وينسجم مثل هذا الضغط مع فكرة الحرب المحدودة باستثناء الحالات التي يتحدد فيها الحرب بمعنى ان الدولة الضعيفة لا تستطيع ان تحشد المال الكافي للاستمرار في الحرب . اما عندما تكون الاطراف المشتركة في الحرب المحدودة متكافئة تقريباً عندئذٍ يكون للحصار تأثير فعال سواء عن طريق القيام باجراء مباشر أو بما يؤديه من دور في المساومات .

ورغم ان الحصار قد اصبح ميزة واضحة للحرب فلا زالت الجهود تبذل لاستخدامه في ما يدعى بالطرق السلمية وذلك املاً في منع اندلاع الحرب . ويبدو انه من غير المحتمل عندما يستعمل الحصار بمثل هذا الاشتراك غير الفعلي في الحرب المحدودة ان الطرف الواقع في الحصار سيسمح لنفسه ان يقاسي من انهاك عام لقواه وامكانياته دون ان يتنازل عن نقاط الخلاف أو ان يلجأ الى الحرب . وهنا ايضاً فإنه من الممكن ان تجابه الدولة معارضة قوية تمنعها من اعلان الحرب علناً لكنها تبقى

مصرة على مسائل الخلاف قبل ان تمنى بالفشل التام . واحسن مثال على ذلك هو جنوب افريقيا التي جابهت اجماعاً دولياً لكنه من الصعب الاعتقاد بأنها قد لاتجد فرصاً لاستخدام قواتها في المقاومة المسلحة اذا تطلب الأمر ذلك . وهناك حالات اخرى يصعب فيها الموافقة أو التنازل ، ولذلك فإن الحصار الذي هو بحد ذاته اشتراك غير فعلي في المعركة يكون مفيداً جداً خاصة عند القيام بعمليات عسكرية مباشرة أو القيام بالمساومة .

ان من الواضح جداً انه يمكن للحصار ان يكون ذا اثر فعال مباشر في اعتراض العمليات العسكرية التي تعتمد على استخدام البحر . فالحصار الامريكي على كوبا على سبيل المثال كان بمقدوره ان يمنع ارسال المزيد من الصواريخ الموجهة وقاذفات القنابل لكنه لا يستطيع بحد ذاته ان يضمن الجلاء الكامل لتلك التي تم وضعها في الأراضي الكوبية ، ذلك لأن هذا يتطلب استخدام ضغط اكبر واكثر فعالية في المساومات ومن شأنه ان يتحقق بصورة رئيسة عن طريق الاستعدادات المتزايدة التي تهدف الى القصف والاحتلال ، تلك الاستعدادات التي استطاعت بشكل مباشر ان تقلل من ارسال الاسلحة الى كوبا . ويمكن تحقيق نفس النتيجة باللجوء الى الحصار الذي قد يمتد ليشمل منع مواد اخرى كالنفط . وكلا الطرفين المشتركين في الحصار (اي المحاصر والمحاصِر (اي القائم بالحصار) يتعرضان الى خسائر قد تدفعهما الى التفاوض ، فالدولة القائمة بالحصار تتعرض الى نفقات نتيجة لعملياتها البحرية وقد تقاسي اذا طال امده خسائر تلحق بتجارتها ودخلها من الملاحة التابعة لها ، وتقاسي الدولة الواقعة في الحصار كذلك من خسارة في التجارة والمواصلات يعتمد حجمها على اعتماد تلك الدولة على التجارة المتأثرة بهذا الحصار وعلى استعداد الاطراف الثالثة في الوقوف الى جانبها ومساعدتها في فك الحصار عنها . اما خطر الاصطدام مع الاطراف الثلاثة فهو احدى المخاطر التي تتعرض لها الدولة القائمة بالحصار وقد تكون هذه الآثار والنتائج على جانب كبير من الأهمية ، في المساومات والمفاوضات رغم انها تتميز بانها تعمل ببطء نسبياً . لذلك فإن هذه النتائج تنسجم بشكل لائق مع تلك الأغراض التي تهدف اليها المفاوضات لكنها لا تصلح اطلاقاً ان تستخدم في اظهار نتائج سريعة خاصة في وقت الأزمات الحادة . وهناك شكل واحد من اشكال ما يسمى بالحصار الهادف الى السلم وهو احتمالية اندلاع اصطدام مسلح اذا ما اختارت الدولة المتعرضة للحصار سلوك هذا الطريق . لكن الحصار يبقى كاجراء رمزي دون شك امراً في غاية الخطورة ولا يمكن القول في هذا الخصوص ان فرض الحصار على كوبا

لم يأت بآثار غير مباشرة رغم قصر الوقت الذي استمر فيه في تحقيق نتيجة ايجابية لحمل الاتحاد السوفييتي الى ازالة الاسلحة الموجودة فعلاً في كوبا .

من الواضح ان اقامة اي حصار عمل يثير الآخرين . ومع ذلك فللحصار ميزاته الخاصة التي جعلته اجراء مناسباً لغرض الضغط بأسلوب غير حربي . لذا فقد اصبح في الواقع اسلوباً دولياً مفضلاً لمزاولة الضغط . وهناك من الواضح اسباب عديدة لذلك . ومن هذه ان بإمكان الحصار ان يعمل على مسافة بعيدة من موطن العدو وبهذا يكون بعيداً عن مظهر كونه خطراً يهدد صميم قوته وسيادته على ارضه . وبنفس الطريقة فإن الحصار لا يكون خطراً مباشـراً يهدد سلامة المواطنين في ارض العدو.

وكل ما يهم المحاصِر هو مجموع البحارة وعدد قليل من المدنيين الذين قدر عليهم ان يكونوا في البحر . ولا يتعرض حتى هؤلاء للأذى اذا لم يحاول العدو تحدي الحصار . وقد شجعت هذه الخصائص الناس على الاعتقاد بأن الحصار يمنح امكانية الفوز بدون قتل[٦] .

وقد اعرب نقاد الحصار في الحربين العالميتين الماضيتين ، وبخاصة الحرب العالمية الأولى ، عن رأيهم بأن انعدام وجود الحصار قد يؤدي الى حوادث خطيرة . إلا ان ذلك يصدق فقط اذا ما طالت المقاومة . في الوقت الذي لا يمكن ان يكون لأي هجوم مسلح تأثير على قرار العدو بالاقدام على أي تنازل بدون ان تكون هناك مجازفة في وقوع اصابات . ويضاف الى ذلك بطء الحصار في الحصول على تأثير يكفي لضمان تدمير طويل المدى أو حتى الهلاك . كل هذا يعطي الاطراف ذات العلاقة فرصة اطول للتفكير ملياً بالخطوات التالية واعطاء تقدير دقيق للعواقب . ويحتاج الحصار ، نظراً لما عليه السرعة في السفن ، الى وقت اطول حتى يشعر به اذا ما قورن مثلاً بالقصف الجوي . وكان هذا في الحقيقة احد الاسباب التي ذكرت عن مناقشات ادارة كندي اثناء الأزمة الكوبية لاختياره طريق الحصار السياسي . إلا ان بطء تأثير عملية كهذه قد يؤدي الى ضرر خطير ، ومن ثم تجريد الحصار من القدرة على منع وقوع حوادث معينة في الوقت المناسب أو ابعاد وقوع صدمة نفسية بشكل آني . والذي ادى الى نقطة الضعف هذه في الأزمة الكوبية هو الحملة النفسية التي شنت لاحداث التوتر ومنها

---

(٦) انظر « الحصار : من اجل الفوز بدون قتل » لآر . دي . باورز (R.D. Powers, Jr.,Blockade: For Winning Without Killing,) مجلة (USNIP) ، آب ١٩٥٨ ، من صفحة ٦١ .

الاستعدادات لاتخاذ اجراءات ابعد من ذلك كما ذكرنا سابقاً. واذا كان القصد من بعض الاجراءات في حالات عديدة هو فسح المجال للتفكير مرة ثانية والقيام بعملية مساومة ومفاوضات ، فإن سير الحصار في هذه الحالة يكون ذا فائدة كبيرة .

وقد جعلت هذه الميزات الحصار أداة للسياسة القومية الحذرة وسلاحاً تنفيذياً مجازاً دولياً. وهناك على أية حال سبب أو سببان للمركز الرئيسي الذي يحتله الحصار سواء كان ذلك من الناحية النظرية أو الناحية العملية في الاجراءات الدولية. واحد هذين السببين هو في الحقيقة أن الأقوام الانكلو ـ سكسونية الذين يعتبرون مصممي عصبة الأمم وخليفتها من بعدها، كانت تتمتع بقوة بحرية عظيمة مارست عمليات الحصار الكبرى التي أدت إلى نتائج ممتازة جداً. وقد اعتمدت تلك القوات في عملياتها بشكل عام على المواصلات البحرية وكانت قد أدركت هذه الأقوام أيضاً عجلة المقاومة التي شنت ضد عملياتها البحرية. وعلى هذا فقد ظهر أن سلاح الحصار كان من الأسلحة القوية الفعالة.

فهو عملية مألوفة متجانسة وباستطاعة أية أمة أن تمارسه ضمن أساليبها الأخرى المقبلة. ويضاف إلى ذلك الفكرة السائدة بين أعضاء عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة وهي انعدام الحماية القانونية لبعض الأعضاء نتيجة لعدم إمكانية تنفيذ القرارات. فكان من الواجب مثلاً أن تعزل الدولة المخطئة عن بقية الدول التي تدينها ثم يفرض عليها الحصار وقطع الاتصالات الأخرى عنها. وقد كانت هذه الأساليب تعتبر من الأساليب المناسبة والفعالة كوسيلة لتنفيذ القرارات المتخذة من قبل بقية الدول الأعضاء. ليس من الطبيعي أن كل الأمم معرضة إلى إجراء من هذا القبيل على حد سواء. إلا أن الذي جعل الحصار نادراً دولياً وأحياناً أسلوباً غير فعال للتنفيذ هو ما أجمعت عليه الدول من أن الحصار كثيراً ما أدى إلى فشل الجهود في المحافظة على السلام العالمي. فمن الناحية الأستراتيجية يكون من الضروري الحصول على موافقات الدول الأعضاء بشكل شامل إذا ما أريد العمل بشكل مشروع ونافذ يضاف إلى ذلك وجوب توافر الحماس اللازم لمساندة هذه العمليات من داخل الدول الأعضاء. وفي هذه الحالة يكون باستطاعة حتى الدول الصغيرة أن تعمل بشكل فعال إذا ما كانت القوات الكبرى على اتفاق تام بشأن ذلك أو على الأقل توافق على عدم التدخل والوقوف جانباً. فأية معارضة لأي حصار قد تقدم عليه دولة من الدول قد يؤدي إلى تردد الكثير من الدول في المشاركة فيها ومن ثم فشله. وعلى العكس من ذلك فإن الحصول على اجماع الدول في مساندة الحصار قد يجعله أداة فعالة جداً لتنفيذ ما أجمعت عليه الدول.

ومن الأمثلة على الحصار الاقليمي هو ما بذلته بريطانيا من الجهود في عقد الاتفاقات الاقتصادية ضد روديسيا عام ١٩٦٦. وقد أبدت ذلك كثير من الأقطار دولياً. فبعد أن أقدمت بريطانيا على قطع تموين روديسيا بالنفط الخام حيث جاء ذلك على شكل امتناع المنتجين عن شحن السفن الروديسية، قامت بريطانيا بموافقة مجلس الأمن على بث دورياتها البحرية في القنال الموزمبيقي. وقد أعطت هذه التجربة عدة دروس في آن واحد. ففي الوقت الذي كان فيه الحصار فعالاً في منع وصول التموين النفطي إلى روديسيا كان من الواضح أن عملية محدودة من هذا النوع احتاجت إلى قوة بحرية ليست بالصغيرة. واستطاعت روديسيا بنفس الوقت أن تجد من الأصدقاء من أحبط هذا الحصار بتجهيزها بالمنتجات النفطية عن طريق البر. لذا فليس من الممكن أن نقدر مدى فعالية ذلك الحصار إذا لم يقدر له أن يتم وأن ينجح في حرمان روديسيا من حريتها وامتيازاتها التجارية. ومع هذا فقد تأكدت ضرورة وجود القوة البحرية في عمليات حصار كهذه. إلا أن مسألة كون حصار كهذا ذي فعالية وأثر أمر يحتاج إلى تدليل.

وقد طال التفكير فيما سيؤدي إليه الحصار الذي فرض على جنوب أفريقيا تحت إشراف الأمم المتحدة. وبالرغم من أن العملية هذه عملية موسعة جداً على افتراض وجود جهود خارجية لتجنب ذلك إلا أنه بالإمكان الهيمنة على مشاكلها الخاصة إذا ما استخدمت فيها قوات بحرية بمستوى القوات البحرية الفرنسية والبريطانية.

ولربما أصبحت هذه المشاكل معقدة إذا ما طال الحصار المفروض وذلك لعدم وجود قواعد بحرية كافية قرب ساحل جنوب أفريقيا من ناحية ولاحتمال وقوع تدخل جوي أو بحري من جانب الدولة المحاصرة. إن مهمة اختيار حصار معين وتحقيقه هي، كما هي عليه دائماً، مهمة أكثر مشقة من مهمة تحقيق حصار عام غير محدد وذلك لأن المهمة الأولى تحتاج إلى بحث وتشخيص. إلا أن طول الساحل الذي يفرض عليه الحصار لا يشكل مانعاً لذلك على ما يبدو. إذ إن عدد الموانىء هو الذي له أهمية أكبر من أهمية المسافة المطلوب فرض الحصار عليها. وعلى هذا فإن الشيء الذي يبطل تحقيق مثل هذا الحصار هو الاختلاف الذي عليه الدول بشأن ذلك والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها ثم فقدان التحمس عند الكثير للإقدام على عمل كهذا ينطوي على كثير من المجازفة[٧].

---

(٧) ان اكثر المناقشات تفصيلاً حول النتائج المتوقعة للحصار المفروض حول جنوب افريقيا هو بحث بعنوان « التمييز العنصري والاجراءات المشتركة للأمم المتحدة » لاميليا ليس. وبالرغم من عدم خلو هذا البحث من تحيز وعيوب فنية إلا انه يعتبر من الابحاث الفريدة في هذا المجال.

(٧)

لقد ثبت ان العوائق السياسية لتنظيم الاجراءات التنفيذية الدولية تحت اشراف الأمم المتحدة أو اية منظمة دولية اخرى ، هي عوائق شاقة بشكل جعل من غير الممكن القيام بتجربة فرض حصار أو اتخاذ اجراءات مشتركة كخطوة عملية لتحقيق ذلك . وقد شجعت احداث السنوات الاخيرة على الاعتقاد بأن الحصار البحري ما هو الا وسيلة فردية لغرض الضغط غير الحربي على جهة معينة ومحاولة لابراز العضلات . وينطوي هذا الاعتقاد ايضاً على الرأي بأن اجراءات كهذه تمنح الفرصة لاستغلال التفوق البحري للقوات الغربية بشكل يتعذر تحقيقه في الجبهات الشرقية ـ الغربية . ويفترض اعتقاد كهذا ان اللجوء الى اجراءات الضغط البحري هو في صالح الغرب . ان ازمة الصوارخي الكوبية بلا شك هي التي عملت الكثير لاتخاذ اجراء من هذا النوع واكسبته تعريفاً واسعاً بين الأمم . وحتى قبل هذه الأزمة فإن الحملة الروسية بدأت مجدداً عام ١٩٥٨ مهددة قيام (Viability) برلين وهذا بدوره ادى الى وضع الخطط الغربية للقيام باجراءات انتقامية ضد أي تقييد يفرض على حرية الدخول الى برلين. وقد ادى هذا الاجراء مع الحصار الذي فرض على كوبا الى اعتقاد ساد الكثير من المراقبين وخاصة في بحرية الولايات المتحدة الامريكية بان الضغط البحري السلمي من النوع الذي ينطوي عليه الحصار يشكل سلاحاً ذا غرض عام للمساومة غير الحربية .

ان الحصار الذي يكون تحت اشراف الامم المتحدة يعتبر بشكله التكويني الجماعي اجراء مشروعاً لا يمكن ان يعتبر حربياً حتى ولو كان ذلك يؤدي الى حرب . وحتى اذا لم يكن هذا الحصار تحت اشراف الامم المتحدة وكان تحت اشراف عدد من الدول لا تخضع لاشراف الامم المتحدة ، فيمكن ان يبرر الحصار في ظروف استثنائية معينة : فقد يكون على سبيل العمل الانتقامي ضد اضرار سابقة أو الدفاع عن النفس في حالة هجوم مفاجىء أو حتى المحافظة على الكيان ضد خطر بعيد . وفيما عدا ذلك فإن أي حصار تمارسه دولة معينة بمفردها أو عدد من الدول تستخدم فيه القوات المسلحة يعتبر عملاً غير قانوني . وعلى اية حـال اذا كان الأمر قانونياً أم غير قانوني او اذا كان الحصار تستعمل فيه القوات المسلحة أم لا فإن نشوء حالة الحرب ، تؤدي الى تعطيل قوانين البحر السلمية ، وإحلال قوانين الحرب محلها بكل واجباتها ومتطلباتها ، لكل الجوانب المتحاربة والحيادية . ويعتمد هذا من ناحية على رد فعل

الدول المحاصرة . ومع كل هذا فقد لا تؤدي الاجراءات مهما كانت عدوانية الى تطبيق تام للقوانين الحربية . وغالباً ما تستخدم القوات المسلحة بدون ان تكون هناك حالة حرب . فتكون الاجراءات المتخذة هنا ، وقد يكون احدها الحصار ، بمثابة أساليب خاصة تختارها الدول حيث يعتبر ذلك ممارسة لحقوقها الاستثنائية التي تعطي لها تبريرات عامة في حق اللجوء الى القوة في وقت السلم . وقد اصبح لبعض الاجراءات كالحصار الباسيفيكي مثلاً مغزى فنياً ينطوي على قواعد معينة . إلا ان مشروعية اجراءات اللجوء الى استخدام القوة بنظر رجال القانون لا تكمن في طبيعتها الجوهرية بل في الظروف العامة التي تحيط بالقضية . وبعبارة اخرى ، ان الظروف التي تؤدي الى الاقدام على اتخاذ اي اجراء ، هي التي تقرر مشروعية الاجراء الذي تقدم عليه دولة من الدول ، وليس الوسيلة التي تتبعها هذه الدولة . ومن الناحية العملية فإن الظروف التي تلجأ فيها الدول الى استعمال القوة هي ظروف طارئة وذات اهمية كبيرة بكل تأكيد ولا تسمح باعطاء الوقت الكافي للتفكير الناضج بالموقف المشروع أو الاعتبارات القانونية التي تضع الاسس الصحيحة لاستخدام القوة . لذا فإن حقيقة الوضع دائماً هو اتخاذ القرار لاستعمال القوة ثم محاولة ايجاد تفسيرات وتبريرات لهذا القرار بعدئذٍ . وعلى كل فإنها تحاول دائماً ان تظهر نفسها بأنها لم تتخذ هذا الاجراء أو ذلك إلا ضمن حدود القانون والمشروعية وتحاول بذلك اقناع هؤلاء الذين يهيمنون على السياسة الدولية ، آملة في الحصول على موافقتهم حتى ولو في وقت متأخر . والغاية من وراء محاولة هذه الدول اثبات مشروعية الاجراءات المتخذة هو غاية سياسية . وبالرغم من ان امر استعمال القوة قد يؤول الى المحاكم فإن الدول تبذل كل جهدها من اجل اضفاء صفة المشروعية على اجراءاتها محاولة بذلك نفي تهمة خرق القانون الدولي وليس من الصعب على الدول غير المشتركة في الاعمال العدوانية المكشوفة تحقيق الهدف السياسي هذا اذا ما افلحت هذ الدول في اثارة الشكوك حول القانون .

لقد حاول انصار امريكا خلال الأزمة الكوبية تدبير اجراءات الولايات المتحدة بعد ان اتخذت على ان هذه الاجراءات كانت من اجل حماية نفسها من اجراءات الاستعداد للحرب . وبالرغم من ان هذه الاستعدادت ، لا تشكل بأي شكل من الاشكال هجوماً حقيقياً ، إلا ان الحجة كانت بأن الأسلحة النووية ذات خاصية التدمير الفوري الذي لا يترك مجالاً للانتظار حتى يقع . وقد تطورت هذه المناقشات فأصبحت عقيدة عامة تشير الى ان وجوب تغيير ما جاء في القانون الدولي حول

استخدام القوة بسبب التطورات التي حصلت في حقل التكنولوجيا العسكرية . وقد اشار احد رجال القانون الامريكان بعد الأزمة الكويبية مباشرة الى (ان القانون الدولي اليوم يعالج مشاكل مختلفة في مفاهيم مختلفة . وان هدفه الرئيسي هو ليس تنظيم مجرى الحرب بل المحافظة والدفاع عن السلم)[٨] .

وادراك بعيد المدى كهذا يفتح الباب لاجراءات لا حدود لها في ظروف متنوعة عديدة . وكانت الادارة الامريكية خلال الأزمة الكوبية في حالة عدم ارتياح عندما حاولت ضمان الموافقة على قراراتها عندما هدد السلام وما يحتاج اليه هذا التهديد من الاجراءات . وبنفس الوقت حاولت باستعمال اصطلاح « الحصار » بوضوح وعن قصد ان تخفف من وقع الاجراءات العسكرية التي اقدمت عليها. وقد ركزت الولايات المتحدة تبريراتها لتلك الاجراءات في الظروف التي الجأتها الى اتخاذ اجراءات كهذه اكثر مما لجأت في تبرير ذلك الى مشروعية عملها من الناحية القانونية . وليس هناك أي اساس حقيقي في بحث المشكلة الكوبية لاعتبار الحصار الذي وقع قد نال التأييد والموافقة كإجراء غير حربي مقبول دولياً فيما عدا كونه اجراء ممكن السيطرة عليه وبعيداً عن عمليات الاستفزاز المألوفة . وقد صيرت هذه الخواص الحصار اسلوباً نافعاً يؤدي الى تحقيق الاستجابة المنسجمة مع رغبات الجهة المحاصرة .

ان محاولة الاطراف المعنية لاضفاء صفة المشروعية على سياستها يبدو اكثر اهمية من محاولتها تجنب اتهامها سياسياً بعدم مشروعية اجراءاتها بعد وقوعها . ومن المحتمل ان تتأثر اطراف ثالثة بالاجراءات التي تتخذها الاطراف المعنية . فمن الجائز مثلاً ان تؤدي بعض الخلافات القانونية الى تصلب احد الاطراف المعنية التي قد تلاقي اسناداً من الداخل أو حتى من حلفائها . وواضح ايضاً ، ان الخلافات القانونية قد تؤثر حتى على الخصم ، ليس بسبب المنطق القانوني الجميل لهذه المناقشات ، بل بسبب ما

---

(٨) كان هذا هو (Abram Chayes) الذي كان آنذاك المستشار القانوني لقسم شؤون الدولة (وقد جاء هذا في خطاب القاه في هارفرد في ٣ تشرين الثاني عام ١٩٦٢ ونشر في « نشرة » قسم شؤون الدولة العدد السابع والأربعين ، صفحة ٧٦٥ . ولاجل الاطلاع على المناقشات القانونية العديدة انظر « القانون والحصار الكوبي » لشيس (Chayes) في « الشؤون الدولية » عدد نيسان ١٩٦٣ صفحة ٥٠٠ ـ ٥٥٧ . وكذلك مقالة بعنوان « دستور الامم المتحدة والحصار الكوبي » نشرت في مجلة (JAC Journal) في نيسان/ مايس عام ١٩٦٣ ، صفحة ٧١ ـ ٨٠ . وكذلك مقال بعنوان « مشروعية الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة تحت دستور الامم المتحدة » في مجلة (ABA Journal) عدد شباط ١٩٦٣ ، صفحة ١٤٢ - ١٤٥ .

ستتركه هذه على سلوك وفكرة الدول الأخرى . ومن اكثر الأشياء اهمية هو الفكرة التي توحي بها القضية القانونية المحبوكة الى الخصم عن الاجراءات التي قد تنفذ من قبل الطرف الآخر . فقد يستطيع الطرف المحاصر ان يقدر الفترة التي يستغرقها الحصار من مدى اعتقاد حكومة الدولة المحاصرة وشعبها في عدالة اجراء كهذا لذا فإن لمشروعية القضية تأثيراً على اعصاب الاطراف المعنية اثناء فترة الاندفاع والمساومة . وقد تتلاءم معظم الاعتبارات القانونية مع الأساليب الأخرى لاستخدام قوة محدودة كرد فعل لاستفزازات الخصم . وينطوي تحت المعالم القانونية للحصار مغزى خاص بسبب ما حققه الحصار الهادىء من نجاح في اعتباره اجراءً غير حربي من ناحية ولسبب ما اوضحته التجارب في الآونة الاخيرة للمراقبين الغربيين من ان الحصار البحري يعتبر أداة فعالة نافعة في حالات الطوارىء المقبلة .

وبالرغم من أن الأساس القانوني، كما يبدو ممكناً، لاجراء بحري كهذا قد يساعد في معرفة ما إذا كان الحصار سيبقى غير حربي أو ما إذا كان قد يؤدي إلى حرب مفتوحة (سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم نتيجة لرد فعل عنيف من نوع آخر) فإن ما يحسم الأمر بشكل نهائي هو النتائج التي يتمخض عنها الحصار وأهميتها بالنسبة للتوازن العسكري سواء كان ذلك التوازن محلياً أم دولياً. وعلى هذا فإن الحصار لا يختلف عن أي إجراء آخر لا يقصد به أن يكون حربياً كالتدخل مثلاً من أجل المحافظة على السلام.

وقد اختلف المراقبون في القضية الكوبية في تقدير اهمية احد هذين العاملين . إلا ان هؤلاء اجمعوا على ان النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية في تفادي رد الفعل الروسي العنيف سببه تفوق امريكا التكتيكي في منطقة الحصار وهيمنتها على القوات الاستراتيجية النووية . وقد ادركت روسيا بسبب هذين العاملين ان اي تطور في الموقف لن يكون في صالحها . يضاف الى ذلك عامل ثالث لا يقل أهمية عن هذه وهو عدم التجانس بين رصيدي الدولتين في المنطقة . اذ ان موقع المنطقة وطبيعة الأزمة تشكل تهديداً كبيراً الى صلب امن الولايات المتحدة اكثر مما يهدد روسيا . ومن المعتقد بصورة عامة بأن خواص الحصار التي ذكرت سابقاً وهي البطء في العمل ، حيث يفسح المجال لكل جانب بالتفكير ، ثم العمل على مسافة بعيدة عن اي مركز اقليمي ، قللت من المجازفة في أي عملية من العمليات . وصحيح ان طبيعة المقابلة البحرية هي عرضية وقد تتطلب اتخاذ قرارات آنية من قبل القادة المحليين وهذا ما يساعد على وقوع بعض الحوادث غير المقصودة . إلا ان هذه الخاصية اقل مما هي موجودة في العمليات الجوية حيث تكثر حركة الانتقال السريعة ، ومحاولات ارغام

الطائرات على الهبوط . يضاف الى كل ذلك ، تمرس القادة البحريين بشكل متزايد ، على تقبل المجازفات وعمليات الانسحاب من اجل الحصول على مستوى عالٍ من القيادة والسيطرة المركزيتين . وفي الوقت الذي يتطلب فيه فرض الحصار من المحاصر ان يطلق الطلقة الاولى اذا ظهر اي تحدٍ للحصار ـ ولو ان بالامكان بدلاً من ذلك سد الممرات أو احاطتها ـ فإن هذه الدولة التي اعلنت الحصار ان تقرر وقوع مثل هذه المقابلة محافظة على مكانتها والتزامها الادبي . وهكذا فإن للحصار هذه الميزة التكنيكية المفضلة في ادارة الازمات وهي امكانية نقل زخم المسؤولية الى الجانب الآخر[٩] . لذا فإن السرعة في اتخاذ الاجراءات غير الحربية لها اهمية كبيرة اذ تضيع على الخصم فرصة اتخاذ اجراءات تحبط تأثير الحصار أو يكون امام المجازفة لوضع نفسه مقدماً موضع المعرقل المعتدي ، لذا فإن قدرة القوات البحرية على اعادة توزيع السفن للقيام بعمليات الجوب تلائم هذه الأغراض جيداً . ويجب ان ندرك انه كلما مارست الدول الحصار لاجراء غير حربي كلما زاد توقع الدول له في أي وقت وهذا يؤدي بدوره الى اتخاذ اجراءات معاكسة مسبقاً .

وهكذا فإن الحصار الذي فرض على كوبا جعل كل عملية حصار اخرى خالية من عنصر المفاجآت الذي كان سبباً بنجاح هذا الحصار[١٠] .

(٨)

من المستحيل ان يؤكد اي واحد بثقة تامة ان النجاح الذي حققته السياسة الامريكية في الأزمة الكوبية جاء نتيجة لعوامل عرضية لولاها لحل الفشل أو الدمار . ويصدق نفس الشيء على التحليل التاريخي للحوادث والأزمة الكوبية ما هي إلا مثل على ادارة الازمات المتوقعة . ولقد اعطى نجاح العمليةتشجيعاً لكل هؤلاء الذين يرون

---

(٩) ويمكن الاطلاع على مناقشة موسعة لتكتيك دبلوماسية كهذه في كتاب « الأسلحة والنفوذ » لمؤلفه توماس شيلينك » (نيو هيغن : مطبعة جامعة يل ، ١٩٦٦) (Thomas C. Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press; 1966)

(١٠) ان من احسن الابحاث التي نشرت عن القضية الكوبية كممارسة لادارة الازمات بحثان شيقان : احدهما « لألبرت وروبرتا ولستتر بعنوان « الهيمنة على المجازفات في كوبا » نشر في صحيفة ادلفي (Adelphi Paper) عدد ١٧ (لندن ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ١٩٦٥) . والثاني لهورليك (W. P. Horelick) « ازمة الصواريخ الكوبية » حيث نشر في (السياسة في العالم World Politics) في نيسان ١٩٦٤ ، صفحة ٣٦٣ .

في الحصار سلاحاً فعالاً لاغراض المساومة[11] . ويعتبر الحصار البري الحصار الذي اختاره الروس لشن الحملة ضد برلين . وان استغلال التفوق البحري الغربي في البحر ، هو ما يفكر به لتلافي التفوق الجغرافي الذي تتمتع به روسيا في المانيا . وقد ادركت المجموعة البرية لقوات برلين العسكرية (Berlin Task Force) المؤسسة في واشنطن بأن هناك طرقاً عديدة لمزاولة الضغط البحري على روسيا . واذا ما اضيف الى ذلك نجاح العمليات البحرية في كوبا التي لم تستجب اليها روسيا ادرك الكثير من القادة البحريين ، بأن استراتيجية واسعة التطبيق قد اكتشفت . وعلى كل فهذا الاعتقاد سبب معقول ، إذا ما ادرك في المكان المناسب وإلا فهناك خطر التطرف فيه .

إن فرض الحصار والمقاطعة بدون شك يمكن ان يمارس عن طريقة الضغط البحري ويمكن ايضاً ان يتخذ سلاحاً يستخدم في كافة الظروف . كما من الممكن ايجاد التبريرات الكثيرة لفرضه من اجل ان يظهر بمظهر العمل المشروع القانوني . فكما بإمكان الروس ان يجدوا التبريرات الكثيرة لسد المنافذ البحرية الى برلين فإن بإمكان القوات الغربية ان تجد تبريرات عديدة مماثلة منها مثلاً حماية السفن في الممرات المائية الضيقة للدول الحليفة . ومع ذلك فمن المشكوك فيه ان اساليب بهذا الشكل تكون نافعة في ازمة برلين أو انها تعتبر رداً شافياً على اعمال الاستفزاز اينما ظهرت .

وكاعتراض اولي على ذلك قد يقترح بأن اللجوء الى استخدام الاجراءات البحرية لممارسة الضغط في الأزمات بغض النظر عن موقع وجودها سيؤدي الى انتهاك المبدأ الذي تتمسك به الدول بتعاملها مع الدول الأخرى.ان من الطبيعي ان تنتقم الدول بنفس الطريقة التي تتشابه وطبيعة الاساءة الموجهة اليها أو لربما باتخاذ اجراء في نفس المنطقة التي وقع فيها الاعتداء .

فطرد ملحق من البلاد مثلاً قد يقابل بطرد مماثل . وان غارة اسرائيلية مسلحة عبر الحدود قد تقابل بمثلها ان لم تكن اقوى منها . وفي المجال البحري فإن مهاجمة زوارق الطوربيد الفيتنامية للقوات الامريكية قد قوبلت بغارات جوية على قواعد الزوارق[12] . ولم يكن الحصار الامريكي في الازمة الكوبية موجهاً ضد تدخل سابق

---

(١١) وقد قدم احد الابحاث المتفائلة في تقرير الى برنامج الكلية الحربية الوطنية (National War College) كتبه الكابتن (Captain H. E. Shear) أيج . اي . شير في البحرية الامريكية ، عنوانه « الاجراءات البحرية المقيدة كأداة للسياسة السائدة لأمن الولايات المتحدة الوطنية » .

(١٢) انظر « السلاح » لمؤلفه شيلينك (Schelling) صفحة ١٤١ من اجل الحصول على توضيحات اكثر لمبدأ التناسق هذا .

في الممرات البحرية بل كان استجابة محلية للوقوف امام جهود عدوانية كانت تبذل في البحر ـ وهكذا كان هذا الاجراء منسجمًا الى حد بعيد ان لم يكن بالضبط مع الاجراء الذي جاء الأول كرد فعل له . وإذا اعتبر الحصار البحري كجواب على حصار برلين فإن اوجه التناسق بين الحصارين ينحصر في كون كل حصار ينكر على الجانب الآخر حق المرور . اما اذا كان هذا الحصار ، كجواب على اجراءات عدوانية من نوع آخر ، فإن درجة التناسق هذه ستكون منعدمة . ففي قضية برلين مثلاً ، يعتبر الحصار البحري ممثلاً لامتداد الأزمة الى الفضاء ، وفي قضايا اخرى يكون الحصار امتداداً في نمط النزاع ـ وقد يكون ذلك امراً مرغوباً أو غير مرغوب فيه .

فقد يدل ذلك في بعض الحالات على اثارة المخاطر التي قد تعتبر اداة نافعة للمساومة . وقد تؤدي ايضاً الى انتشار الأزمة التي قد تعقد السيطرة على الموضوع وتجعل امر تفسير الدلائل التي تشير اليها الاجراءات من الأمور الصعبة الحل . إلا انه كان من السهل تحديد وتشخيص الأزمة الكوبية . وذلك لسببين : أولهما ، بسبب الموقع الجغرافي الذي نشأت فيه الأزمة . وثانيهما ، لكون طبيعة الاجراءات الروسية العدوانية كانت واضحة المعالم . وكذلك فإن اجراءات رد الفعل الامريكية بطبيعة موقعها اكدت ذلك وجعلت من السهل تحديد ما كانت تريد الولايات المتحدة أن تقوم به ويرضيها بنفس الوقت . ان انتشار الأزمة بامتداد مكان وقوعها ، والوسائل المتبعة في ذلك تحمل بين طياتها مجازفة اعتبار تجنب الاستجابة المحلية لذلك دليلاً على الضعف وليس دليلاً على القوة . ويصدق هذا خاصة في حالة وقوع الحصار البحري . اذ ان خصائص البعد في هذا الاجراء على المركز الحيوي للدول ثم البطء في العمل قد تجعل من ذلك دليلاً على الحذر الأكثر من اللازم وفقدان الاعصاب ما لم ، كما في قضية كوبا ، تتخذ اجراءات مباشرة للوقوف في وجه السياسات العدوانية . كما ان الاجراءات التي تتخذ بعيدة عن مركز الاهتمام الاصلي وقد تساعد على امتداد اجراءات الخصم الى مناطق ابعد ايضاً .

ففي قضية كوبا كان واضحاً ان المكان الذي تستجيب فيه روسيا الى هذا الحصار هو برلين اذا ما كان الأمر مسألة مقابلة حصار بحصار . إلا ان من حسن حظ الغرب ان برلين تعتبر دائمًا سبباً كامناً لإثارة الحرب . فاذا ما ظهرت استجابة بحرية ، كرد فعل على مناورة روسية سابقة موجهة ضد برلين ، وقد تعمل نفس الميكانيكية هذه بصورة عكسية ، فمن المحتمل ان تقدم روسيا على القيام بتحد خطر ، حيث يصبح الرد البحري على ذلك هو الاجراء المناسب الوحيد . يضاف الى ذلك ان الممرات الى

برلين تعتبر اكثر حيوية بالنسبة للقوات الغربية اذا ما قورنت بأهمية المواصلات البحرية بالنسبة للاتحاد السوفييتي . لذا فإن امكانية الاستجابة البحرية التي يمكن ان تحدث ضغطاً غير كافٍ على الروس لجرهم الى المساومة ، ان هذه الامكانية موجودة فعلاً . اما اذا قدر ان يقف كل جانب في موقعه بدون حركة ، اي اذا لم ينجح الغرب في جر الروس الى المساومة ، فيعتبر الحصار الغربي في هذه الحالة فاشلاً . ويكون سبباً في اثارة اطراف ثالثة ويتعذر في هذه الحالة احتلال برلين . ولا يدخل في هذا حساب امكانية تحول الحصار الى حرب تجارية محدودة اذ سيجعل توازن القوى في هذه الحالة من الصعب بالنسبة للغرب ان يضمنوا لصالحهم نتيجة جيدة في الوقت الذي يبقى فيها النزاع محدوداً الى حد ما . ويبدو ان الدول الغربية تعمل المستحيل حتى لا يصبح الموقف بهذا الشكل ولن يقدم الغرب من الناحية العملية على اقتراف خطأ الاستجابة المائعة الى عمليات الاستفزاز في برلين . وقد توصلت قوات برلين العسكرية (Berlin Task Force) الى قرار ان الاجراءات البحرية لا بد منها في الرد على الروس إلا انها يجب ان تكون مصحوبة بإجراءات محلية . ويمكن ان يوضح هذا المثال بعض خصائص اجراءات رد الفعل غير المباشرة كتكتيك نافع في حالة المساومة . ومن المعتقد ان اي اجراء بحري محدود يفقد فعاليته وتأثيره اذا ما قدر له ان ينفذ في مكان غير المكان الذي يجب ان يكون فيه . ان اخذ ازمة برلين بنظر الاعتبار من الناحية النظرية يوضح حقيقة ان الحصار فرض كاستراتيجية للقضية الكوبية لا بسبب كون اجراء بحري كهذا قد تم تحت امرة وادارة كفوءتين أو بسبب فسح المجال أمام الغرب لاستغلال تفوقه البحري ، بل لكون ذلك هو الطريق العملي الواضح لمنع وقوع اجراء بحري معاكس . وقد كانت قضية كوبا في مجال الشؤون الكاريبية درساً في تقدير الاستجابة المحلية المباشرة التي نفذت عن طريق البحر بصورة طارئة ، اكثر مما هي اجماعاً على اتخاذ اجراء بحري بصورة عامة . واكثر من ذلك وقبل ان نتبين مبدأ انه ليس من الضروري ان تكون الاجراءات المتخذة كرد فعل في الأزمات أو تطويرها ، قريبة ، سواء كان ذلك في الزمان أم المكان ، من الاجراءات العدوانية التي جاءت هذه كرد فعل عليها .

ومن الضروري ايضاً اذا كان الغرب يعتقد ان تفوقه البحري يفرض عليه اللجوء الى الاجراءات البحرية للرد على الخصوم ، فبنفس العقلية يجب ان ينظر الى خصومه واحتمال سلوكهم المسالك غير البحرية والتي يتمتعون بتفوق فيها على الغرب . وفي الوقت الذي يمكن فيه التحكم في الاجراءات البحرية والسيطرة عليها ،

فإن استخدام البحر لتوسيع رقعة النزاع قد يجعل تحقيق ذلك مستحيلاً ويعمل على تبديد الجهود . وهكذا يمكن اعتبار القوة البحرية بدون شك كأداة عسكرية طيعة تستطيع ان تلعب دوراً تاماً ان لم يكن اكثر من تام في الاجراءات غير الحربية كأي نوع آخر من القوات المسلحة . وبإمكان القوات البحرية ان يكون لها في عمليات الحصار أداة كامنة اذا ما استعملت بصورة صحيحة يمكن ان تكون قوة انتقامية رادعة في الأزمات تسهل ادارتها أو السيطرة عليها . ولهذا السبب ، وبسبب كون الآخرين قادرين على استخدام الاجراءات غير الحربية ايضاً في ظروف مماثلة ، فعلى القوات البحرية ان تتوافر فيها متطلبات القدرة على عمليات كهذه من ناحيةوعلى احباط الاستجابات الاندفاعية المعاكسة للجانب الآخر من ناحية اخرى . ويجب ان لا يغرب ذلك عن البال خاصة عند تحديد حجم وطبيعة القوات البحرية عند بنائها . ومع هذا لا يمكن اعتبار النجاح في الأزمة الكويبية الذي استغلتهاامريكاللدعاية لنفسها ، تبريراً لاعتبار الاجراءات غير العسكريـة، وحتى اقل من الحصار ، تحديداً عاماً للمقابلات التي تقتضيها الحرب الباردة .

الفصل الثامن : الشكل المتوقع للقوة البحرية في استراتيجية البحار الحديثة

(١)

ستؤدي الزيادة الهائلة في نفوس العالم والتوسع في النشاط الاقتصادي الذي سيؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري بين بلدان العالم والخدمات المتشعبة التي ستتميز بها السنين القادمة ، كل هذه ستؤدي الى زيادة الحاجة الى البحار كوسط تنقل . اما التقدم الذي سيحصل في النقل الجوي فسيكون اعظم نسبياً . وستنقل بعض الحمولات التي يتم نقلها عن طريق البحر الى النقل الجوي . كما ان التكنولوجيا النووية ستؤثر على تقليص التجارة بمواد الوقود الكبيرة الحجم . ولكن كل شيء يؤكد بأن التجارة عن طريق البحر ستزداد بشكل سريع وبشكل مطلق . وبنفس الوقت ستزداد اهمية البحر كمصدر للغذاء وللمعادن ولهذه الأسباب ولاعتبارات عسكرية ستصبح ملكية البحار والسيطرة عليها واستغلالها ذات اهمية عظيمة بالنسبة للسياسة والاستراتيجية . ومن وجهة النظر العسكرية فقد ذكرنا في البداية واكدنا بتكرار في سياق بحثنا الاشكال التي تتخذها القوة العسكرية : البرية ، البحرية والجوية ، بأن من الممكن اجراء عمليات تبادل بين هذه القوات . اي من الممكن ان يحل أي شكل محل الآخر لاغراض عديدة . اذ ان كثيراً من المهام المادية كالنقل والقصف يمكن ان تتم عن طريق الجو أو البحر وبدرجة اقل من البر . ومن ناحية اخرى فإن بإمكاننا في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي يستوجب فيه استخدام القوات المسلحة بشكل

محدود فيه مساومة ، ان ننقل على ما يبدو في الغالب ميدان الصراع من مكان الى آخر اذا ما بدا ان الأول غير ملائم . وكما بيّنا سابقاً في مجرى بحثنا لعملياتَ الحصار فإن من الخطورة ان نضع ثقة اكثر من اللازم في امكانية اجراء التبادل بين قوات بارزة من دون الالتفات الى تأمين موقف دفاعي قادر على مجابهة العدو بالشكل الذي يختاره .

وتبقى امامنا الآن حقيقة ان ظرف الردع والعمليات العسكرية المحدودة تجعل من الصعب التمييز بين الخطوط التقليدية التي تفصل بين الوظائف المتعددة التي نأملها من القوات المسلحة . فبالنسبة الى حقيقة الأجهزة البحرية وتأثيرها على اداء مهام استراتيجية وتكتيكية خاصة فلا يستطيع إلا المحللون الذين عندهم المعلومات التامة عن الكلفة وعملية التنفيذ ان يقوموا بمقارنة دقيقة ، وقد اثبتت الدراسات التحليلية ان فعالية الاسلحة التي تستعمل بدون اختيار في الحالات الاستفزازية لاداء مهام لم تواجهها بعد فعالية غالباً ما تكون عشوائية . وتشير البحوث الانطباعية للموضوع كالبحث الذي جرت مناقشته بأن للأجهزة البحرية مستقبل مضمون في خدمة الأغراض الاستراتيجية والدبلوماسية العديدة وسبب ذلك في شقين :

أولهما : وجود الكثير من المهام وخاصة المهام التي تحتاج الى استخدام القوة على سطح البحر أو تحته تلك المهام التي لا تصلح لها إلا الأجهزة الموجودة على ظهر السفن .

وثانيهما : ان الخصائص التي تنفرد بها القوة البحرية جعلت منافستها في اداء الأغراض العسكرية غير سهلة في الوقت الذي تتوافر فيه اجهزة اخرى بديلة عنها . ويصدق ذلك على الحروب غير الفعلية التي من المحتمل ان تحتل مركزاً كبيراً في الدبلوماسية العسكرية الخاصة بالردع النووي . ومن بين الخصائص التي فضلت القوة البحرية على غيرها من انواع القوات عند الاستراتيجي هي قابليتها الكبيرة على التنقل . تلك القابلية التي زودتها بها محركات تجمع بين السرعة العالية نسبياً المتناسبة مع قوة احتمال وقابلية تحميلية كبيرة لأجهزة ضخمة متنوعة ليس من السهل نقلها . ومضافاً الى هذه الخصائص قدرة الاجهزة البحرية على تهيئة السفن للاطلاق في وقت مناسب ، كل هذه الأجهزة البحرية تنفرد عن غيرها في اسلوب انزال قوات جوية وبرية في المكان اللازم وبنفس الوقت ، فإن قدرة القوات البحرية على الاحتمال ، جعلت من الممكن لهذه القوات ان تحوم قريبة من مسرح العمليات المتوقعة ، ولفترة طويلة . وكل هذه الخصائص التي تتمتع بها القوة البحرية ، هي ليست فقط نتيجة

لطبيعة المركبات البحرية بل نتيجة للوضع القانوني للوسط الذي تعمل فيه السفن . وسط لا مثيل له لا على البر ولا فوقه . وستشهد العشرون سنة القادمة عدة تغييرات تكنولوجية . إلا انه ليس هناك في الوقت الحاضر ما يشير الى ان هذه التغييرات ستجرد القوات البحريةمن خواصها النافعة . ان الوقت الذي يحتاج اليه لتهيئة المعدات العسكرية الحديثة للخدمة الطويلة ، إلا ان معظم هذه المعدات ستشمل القوة البحرية العاملة الآن نفسها . سواء كانت هذه المعدات تحت التطوير الآن أم معدات يمكن التكهن بها على الأقل . وليس هناك ايضاً ما يشير الى ان القوة البحرية ذات القواعد البرية ستحل محل القوة البحرية لاغراض النقل أو الهجوم . وسيؤدي التقدم في عمليات الاستكشاف الى زيادة تعرض الوحدات البحرية السطحية في الحرب النووية الى القصف . وتشارك معظم القوات العسكرية الاخرى القوات البحرية نقطة الضعف هذه . وعلى كل فإن مساهمة القوات البحرية في القوات النووية الاستراتيجية الضاربة من نوع بولاريس ستستمر في اهميتها ونفعها بالرغم من وجود الاجراءات المعاكسة ، والكلفة الباهظة التي تعرقل تطور اجهزة جديدة تماماً مشابهة لها .

ومن المحتمل ان التطورات في العمليات الدفاعية ضد الصواريخ البعيدة المدى قد تجدد الاهتمام بامكانية توزيع اجهزة لاطلاق الصواريخ لاقصى مدى ، وربما كانت هذه اسلحة ديناميكية هوائية تطلق من البحر لغرض القصف الاستراتيجي . وفي ظروف الحرب المحدودة واجراءات التوزيع في وقت السلم ستبقى القوات البحرية للاغراض العامة محافظة على صلاحيتها للخدمة التي تؤديها في الوقت الحاضر . وسيستمر بذل الجهود لتطوير قابلية عمليات الاشراف والمراقبة تحت الماء . ومن المحتمل ان تغير توازن عمليات مقاومة الغواصات لن يؤثر لا في صالح الدفاع ولا الهجوم . فالزيادات التي حصلت في السرعة والقوة الضاربة لبعض السفن السطحية الصغيرة والتطورات التي حصلت في وقت اطلاق الصواريخ سواء كان ذلك من البحر أو البر أو الجو ، كل هذه قد تؤدي الى تعرض امن السفن الكبيرة الى الخطر والى التغيير في بناء الاساطيل . فتحويل الاجهزة البحرية الى اجهزة اوتوماتيكية وتصغير حجم البواخر سيقلل من عدد البحارة الذين يحتاج اليهم في البحر وسيجعل هذا من الممكن الاقتصاد في الايادي الماهرة والنادرة في نفس الوقت . كما ان ازدياد الاعتماد على صياغة الاجهزة عن طريق ابدالها بغيرها جعل من الممكن القيام بهذه المهمة على البر . وقد يؤدي هذا ايضاً الى تقليل الحاجة الى الرجال الذين يتحتم وجودهم على

ظهر السفن . وقد يتوسع الدفاع النووي فيشمل بواخر ذات مدى ابعد ، وقد تزداد قابلية التحمل ، ويصبح بالامكان زيادة عمليات تجديد وتنقل البحارة من باخرة الى اخرى في البحر سواء كان ذلك عن طريق السفن نفسها أو عن طريق الانزال الجوي . فتقدم من هذا النوع وتطورات موازية له في الاسلحة الأرضية والجوية قد تغير المشهد الاستراتيجي في جوانب عديدة . وقيل ان تمضي بعض السنين نكون قد شاهدنا عالماً جديداً تعاني فيه القوة البحرية هبوطاً حاسماً لأسباب تكنولوجية .

وعلى كل فإن مشهداً كهذا لم يظهر لحد الآن وليس محتملاً ان يظهر . وقبل ان يظهر مشهد كهذا ستكون القوة البحرية معتمدة في أهميتها وكثافتها بدرجة أكبر على الظروف السياسية اكثر من اعتمادها على التطورات التكنولوجية . ان الحاجة الى العمليات الحربية ، ولو باقل درجة ممكنة ، اكيدة بسبب حاجة البلدان ذات السواحل اليها للمحافظة على حقها في المياه الاقليمية . وقد تبرز اهمية هذه العمليات المتواضعة في المستقبل اذا ما تغيرت الظروف الاقتصادية أو السياسية . واحد هذه الظروف هو العدد المتزايد من الاقطار المستقلة سياسياً . فقد ظهرت ستون دولة من هذا النوع منذ سنة ١٩٤٣ . وبالرغم من وجوب الحد من هذه الظاهرة إلا ان النتيجة كانت خلق ما يقارب المائة دولة ذات مياه اقليمية . فشراء عدد من الاقطار الجديدة لزوارق الدورية (Patrol Boats) والنقائر (Corvettes) يؤكد نية هذه الاقطار في تنفيذ المهام البولسية لتطبيق القانون . تلك المهام التي لا مفر منها . وعلى هذا فإن تحقيق الاغراض البوليسية يستلزم حداً ادنى من القوة البحرية إلا ان الاسلوب الرئيسي للجهود البحرية ستقرره مخاوف ونزاعات اعمق . وكما ذكر في بحث موضوع القوات البحرية الصغيرة فإن النزاعات المحلية ومواقف السياسة الجغرافية تستوجب متابعة تحقيق التوازن الاقليمي البحري فقد تشكل بعض القوات البحرية الاقليمية تهديداً لمصالح الدول العظمى المحلية وبهذا تؤثر على تصرفاتها البحرية . ان الشيء الذي سيقرر التوازن البحري في العالم بالمستقبل ، وكما كان في الماضي القريب ، هو استمرار حالة التوتر بين القوى الشيوعية والتحالفات التي تقابلها بزعامة الولايات المتحدة الامريكية . ولو كانت النتيجة لأزمة الصواريخ الكوبية ليست بجانب الغرب ولو قليلاً لوجب الحذر في تقديرات من هذا النوع إلا انه لم يكن هناك من الدلائل الكثيرة ما تشير الى تلهف السوفيات لاستعمال القوة مباشرة كوسيلة للتوسع . وقد تأثر المراقبون البحريون في الواقع عندما رأوا ان التطورات قد اظهرت لهم مرحلة جديدة من المناورات السوفياتية ذات المدى البعيد

من اجل تحقيق الاغراض التوسعية . ومما لا شك فيه ان اية ظاهرة تشير الى موقف بحري عدواني متزايد تستحق ان تؤخذ بنظر الاعتبار وخاصة في تقدير مستقبل السياسة السوفياتية الخارجية اذ ان ذلك يساعد كثيراً على تشخيص نوايا الاتحاد السوفياتي البحرية . وليس عبثاً ان نراقب هذا الموقف عن كثب وألا نقلل من اهمية وقوف القوات الغربية في وجه هذه السياسة باعتبارها الرادع الرئيسي لما في ذهن الخصم من نوايا عدوانية .

كما لا يجب ان يغرب عن البال بأنه طالما كانت الجهود الروسية البحرية دفاعية وعلى استعداد لمواجهة التهديدات كان على الغرب ان يحدد بجهوده البحرية ما يحتاج اليه ازاء وضع كهذا ، لذا فمن الممكن جداً بأن المحدد الرئيسي للاستعدادات البحرية في وقت السلم وللحاجة الفعلية للقوات البحرية ، هو تصرف الصين ورد الفعل الغربي اتجاهه . كما ان النزاع الصيني ـ الروسي قد يتحول الى نزاع عسكري ولكن ليس من المعتمد ان تسلك الصين نفس السلوك الذي يفترض ان تسلكه روسيا وان تظهر نفسها قانعة اكثر من روسيا بالنطاق العسكري الذي فرضته وتسعى الى تحقيق اهدافها فيما وراء هذا النطاق بأساليب غير عسكرية . وقد يلزمها التمزق الداخلي باعتدال مشابه في السياسة . ولا داعي لأن يكون هناك في حالة كهذه دافعاً قوياً للاستمرار في الجهود العسكرية على نفس النطاق الذي تسير عليه الولايات المتحدة الامريكية والدول التي تساندها في الوقت الحاضر . وقد يعتبر مستوى العمليات في الحرب الفيتنامية غير متناسب والتخطيط للمستقبل . واذا اصرت الصين من ناحية اخرى على الاستمرار على الضغط العسكري على اقطار آسيا المتطرفة ، فقد تستمر المواقف الحاضرة الى المستقبل بشكل غير محدود . وفي حالة الاستمرار على هذا الضغط فليس محتملاً ، على اية حال ، ان تتجنب امريكا وحلفاؤها العمليات البرية الحالية وتلجأ الى سياسة بحرية في محتواها. وستحتاج سياسة كهذه الى قوة بحرية من مستوى عالٍ . وحتى اذا نجحت سياسة من هذا النوع في تفادي معارك مثيرة باهظة فقد يصبح الجو السياسي غير مرغوب فيه نتيجة للمحاولات التي تبذل للابقاء على ميزانية دفاع كبيرة لأجل غير مسمى . لا بد وان تكون الاعتبارات المالية هي المحدد الرئيسي لمستقبل القوات البحرية اذ ان التكاليف في ارتفاع كبير مستمر والمتطلبات الاجتماعية في تزايد ، وتعدد انواع الأسلحة يتنافى في كل يوم ويزداد معها التنافي لتحقيق الأغراض العسكرية أياً كان مصدرها ويبقى البحر المتوسط الملائم جداً لكثير من المهام

العسكرية للبلدان القادرة على تلافي نفقاته اذ ان بناء القوات البحرية يكلف في الغالب مبالغ كبيرة من المال . لذا فإن دراسة القوة البحرية كغيرهـامن الميادين العسكرية تظهر لنا التفاوت المتزايد بين القوات العظيمة حقاً والقوات المتوسطة . وان المستقبل البحري للقوات المتوسطة هذا امر لا يمكن التنبؤ به الآن بسهولة فالتهديدات الصينية في آسيا(*) متواصلة ومتخذة اشكال مختلفة .

وهناك قوات في اليابان واستراليا وزيلندة الجديدة ، ومن الممكن في الهندايضاً، لها من البواعث ما يجعلها تفكر بتطوير قواتها البحرية ، ودمجها بتحالف وثيق أو غيره مع الولايات المتحدة الامريكية . اما في اوروبا فالمستقبل غير واضح . وفيما عدا الأغراض البوليسية ومن المحتمل القوات النووية الاستراتيجية ايضاً . فلا معنى لوجود القوات البحرية هناك اذا جردناها من مهمة مساندة القوات الامريكية في اوروبا ومياه المحيط الأطلسي حيث وجود التيارات السياسية المناوئة . ومن الصعب جداً الحصول على التأييد اللازم اذا ما اثيرت في الميزانية مشكلة تكاليف هذه القوات في جهودها التي تبذل والتهديدات الموجهة ضدها ، وتقدم بريطانيا مساهمة فعالة في مناطق خارج اوروبا حيث تعتبر العمليات الحربية احداثاً يمكن ان تقع في أية لحظة . ومع ذلك فإن الضغط الكبير لاعتبار هذه التهديدات بعيدة ولا مبرر لوجود القوات البريطانية هناك وعليها ان تنسحب وتحصر دورها في العمليات بما يشابه دور القوات الاوروبية . ذلـك الدور المـرتبط على ايـة حال، بفكـرة الحرب البـرية في اوروبا وسيتمم هذا الدور زيادة الاستثمارات في القوات البحرية بشكل لا يستند على المنطق المعقول واذا كان الحال بهذا الشكل فإن تدهور القوات البحرية الاوروبية سيكون وشيكاً وستنال بريطانيا نصيبها من هذا التدهور حتى ولو صاحب ذلك ابقاء القوات النووية الاستراتيجية في اوروبا على مستوى اقليمي أو تحالفي . اما مستقبل سياسة امريكا البحرية فتحوم حوله بعض الشكوك . وتتوقع القوات المتوسطة في اوروبا الغربية الى حد ما ، بعض الراحة في مجهوداتها العسكرية ، ويصدق هذا على القوات البحرية قبل غيرها بسبب تحركاتها المستمرة ـ لأن امريكا قد تعهدت بصراحة أو ضمناً بأن تعوض اي نقص في القوة في وقت الأزمات ويؤدي تعهداً كهذا بصورة اكيدة الى خطورة تثبيط عزيمة الحلفاء في بذل الجهود ،

(*) لو صح ان هناك تهديدات صينية في آسيا فماذا يسمي الكاتب الحروب القائمة في جنوب شرق آسيا والتي تخوضها امريكا حالياً .

اذ لو اعتمدت الامة على غيرها واصبحت غير معتمدة على نفسها فمن الصعب جداً بناء اساس اقتصادي لها . وعلى هذا ستكون النتائج وخيمة اذا لم تتخل امريكا بصورة مطلقة عن القيام بدورها كولية امر لهؤلاء الحلفاء . وحتى في الوقت الذي كانت فيه البحرية مصدر اصلاح دائم للتوازن الدولي ، كتب اللورد روزبري مرة : « لا نستطيع ان نكون الفارس الذي يطوف العالم ليرد المظالم ويحمي الضعيف » . ولا تفتقر امريكا اليوم الى مثل هذا التصور . ليس محتملاً ان تنسحب امريكا اليوم ، الى قلعة امريكا بسبب التعب الذي تعانيه .

وحتى اذا قامت بذلك فإنها ستلقي العبء الأكبر على القوات البحرية الاساسية إلا ان الشيء الممكن ادراكه الآن ، ان مصالحها ومصالح الدول الاوروبية ستتباعد ولهذا السبب ولاسباب اقتصادية لن تستطيع امريكا ان تقوم بتجهيز جهاز كامل من القوات المساعدة للآخرين في كل المناسبات وحتى اذا كانت امريكا راغبة في المساعدة ، وليس عندها الجهاز الكامل من القوات فستضطر الى معالجة مشاكل الأمن عن طريق اتباع سياسة الردع والضغط . تلك السياسة التي قد لا تلاقي ترحاب حلفائها . وعلى هذا ، فإن من مصلحة حلفاء امريكا الرئيسيين ان تستمر امريكا في تقديم مساعداتها ، حتى في المناطق التي قد تبدو بين وقت وآخر ، بعيداً عن مراكز امنهم . وبريطانيا هي الدولة الوحيدة من حلفاء امريكا في اوروبا التي تساهم في مساعدة كهذه في الوقت الحاضر ، وقد يكون من مصلحة بريطانيا ان تسعى للابقاء على هذه المساهمة في القوات القادرة على العمل في مناطق بعيدة عن اوروبا ليس فقط لأن مصالح بريطانيا قد تتعرض للخطر في تلك المناطق البعيدة بل لأن من الضرر على امريكا في عالم متبادل المصالح ان تقف لوحدها بدون حلفاء أمام مشاكل الامن الدولية . اذ ان وحدة حليفة لها كبريطانيا ، مثلاً ذات خبرة عملية في شؤون العالم ، يساعدها كثيراً في حل المشاكل التي تواجهها . وان هذه المساهمة العسكرية هي ابعد ما تكون عن القوات المرابطة في اوروبا ولو ان وجودها يوفر على امريكا استعمال قواتها في مناطق اخرى . واذا كان هذا المنطق صحيحاً واذا استمرت بريطانيا على مساهمتها في قوات التدخل مع افتراض الازالة المحتملة للقواعدوتقليص المصادر فقد يبدو معقولاً جداً ان نعتقد بأن وجود قوات بحرية شرق قناة السويس سيهيء لبريطانيا احسن الفرص للاستفادة من قواتها خلال السبعينات .

(٢)

لقد توصلنا من بحثنا السابق للقوة البحرية الى الافتراض بأن توازن القوة العسكرية سيستمر على اساس تفاعل جهود جانب واحد للمحافظة على الأمن الاقليمي . وقد اشرنا ايضاً الى امكانية نزع السلاح أو السيطرة الواسعة النطاق على سباق التسلح . ان الآمال المعقودة على نزع السلاح هي التي تبرر هذا الاهمال . ولكن يجب ان يذكر هنا بأن هناك حالة أو حالتين يمكن ان يكون فيهما التسلح البحري خاضعاً للسيطرة على سباق التسلح أو ان يلعب التسلح البحري دوراً خاصاً فيها . واذا ما حصل الاتفاق حول تخفيض القوة الاستراتيجية النووية الى اقل حد ممكن فإن تحصين الغواصة حاملة الصواريخ ضد الهجوم يجعلها وسيلة ملائمة جداً لصيانة القوات الرادعة المتبقية التي سيعتمد الاتفاق على اساسها بكل تأكيد ويمكن ايضاً من هذه الناحية ان تقدم الغواصة حاملة الصواريخ خدمة ذات اهمية في عمليات الانتشار وتستطيع ان تفلت من مراقبة الاستخبارات الاجنبية في الوقت الذي تكون فيه البواخر السطحية مكشوفة يسهل تشخيصها وعدها ومقارنتها اكثر من الدبابات والطائرات، وخاصة السفن السطحية هذه كان لها الشأن الكبير في التغييرات البحرية التي اتفقت عليها الدول العظمى خلال فترة الحرب . ويعتبر هذا الاتفاق حدثاً تاريخياً في السفن من اجل السيطرة على سباق التسليح . وعلى اية حال فإن تلك الاتفاقيات ، لا تعتبر مشجعة بصورة عامة . فتأثيرها على التوازن العسكري ككل ، ومساهمتها في السلم العالمي واستقراره لا يمكن اعتبار فائدتها امراً مسلماً به واكثر من هذا فإن حقيقة ان بالامكان عد سفن القوة البحرية ، وتشخيص هويتها جعلت من غير الممكن توسيع التقيدات بحيث تشمل السفن الأخرى وعدم حصرها بالسفن الكبيرة فقط . كما جعلت هذه الحقيقة من غير الممكن ايضاً ان نتقدم في تصنيف السفن كهجومية ودفاعية اكثر مما نعمله مع الاسلحة . وان اكثر الأسلحة البحرية التي في متناول الايدي وتعددها ، والقوة الضاربة الهائلة التي تملكها الأسلحة الصغيرة ، جعلت مشاكل التصنيف هذه أقل سهولة مما كانت عليه في السابق .

ومن الجائز ان للأسلحة البحرية بعض الخواص التي قد تؤثر على طبيعة الاتفاقيات المتعلقة بتحديد التسلح الخاصة بها . إلا انه يبدو ان هناك ما يجعلنا نعتقد بأن المميزات هذه ليست كبيرة جداً لدرجة تجعل تحقيق هدف السيطرة على

التسليح في القوات البحرية قريباً بشكل واضح .

وهناك الى جانب تحديد التسلح بصورة عامة اقتراحات تتقدم بها الدول العظمى احياناً وهي تحديد تجهيز الاسلحة من مصادرها وخاصة تجهيزها للمناطق التي تكثر فيها النزاعات المحلية بشكل اكثر من المعتاد . وحيث تكون فيه الاسلحة المحلية سريعة بشكل غير اعتيادي . ومنطقة الشرق الاوسط هي من المناطق التي حاول مجهزو الأسلحة الغربيون فرض مثل هذا الحظر عليها(*) وعلى هذا فإن الاختلاف في الظروف المحلية لكل منطقة واعتماد الاستقرار أو عدمه في حالة اضافة نوع جديد من السلاح على البيئة الاستراتيجية المحلية كل ذلك جعل امكانية اكتشاف صيغة مرضية لاتفاقية السيطرة على السلاح أو بيعه أو نقله امراً بعيداً حتى على فرض وجود صدق النية في ذلك عند المجهزين .

ان مصالح المجهزين السياسية والاقتصادية من الناحية العملية تتعارض غالباً ، مع اسباب التحديد هذا. واذا ما اجريت مثل هذه التحديدات في حالات خاصة فمن الممكن ان تكون الأسلحة البحرية اكثر خضوعاً من غيرها لتعليمات هذا التحديد لسببين : **أولهما** ـ امكانية عد السفن السطحية وتشخيص هويتها ، **وثانيهما** ـ قدرة الاسلحة البحرية على تشكيل تهديد مباشر لقلب القوات الاقليمية بقدرة الاسلحة الجوية أو البرية . وعلى كل فيعتمد الكثير من ذلك على الظروف ويضاف الى ذلك ايضاً انه في حالة التدخل البحري ، وبقوة كبيرة في نزاع حقيقي من اجل ازالة آثار سببها عدم توازن ادت اليه تعليمات سابقة خاصة بتجهيز الاسلحة ، فتنفيذ التزامات كهذه عن طريق البحر اسهل بكثير من تنفيذها من على البر . اذ ان ذلك يوفر الاصطدام المباشر مع السكان المحليين وابعاد صفة الاحتلال عن الغزاة ، ويمكن على اية حال اعتبار تأملات من هذا النوع جوانب هامشية للمشكلة يؤمل بصور عامة حلها ، إلا انها قد لا تخضع لأي حل شامل سابق . ثم ان امكانية التدخل البحري للسيطرة على النزاعات المحلية تثير مسألة الاجراءات البوليسية الدولية في البحر والتي هي تحت اشراف الامم المتحدة وليس هناك ما يدعونا الى الاعتقاد بأن العمليات البحرية التي تشابه العمليات البرية التي نفذت فعلاً لا يمكن ان تكون احدى مميزات السياسة الدولية في المستقبل . وان خواص

(*)يفرض الحظر عادة على العرب ويحرمونهم من التزود بالسلاح دفاعاً عن قضاياهم المصيرية دون اسرائيل في الوقت الذي يغرق الغرب اسرائيل بأحدث الأسلحة الهجومية والسماح لأفراد قواته المسلحة في الانخراط في الجيش الاسرائيلي.

القوات البحرية التي ذكرت سابقاً في هـذا الكتاب والتي من الممكن ان تؤدي بسهولة الى تعاون تحالفي ، ستسهل ايضاً تكوين قوات دولية . كما وان امكانية تكوين قوة كهذه ، قد تمنح القوات البحرية الصغيرة اسناداً معقولاً وسبباً لبقاء محترم وفاتحة امام ضباطها آفاقاً اوسع من نطاق شؤون بلدهم الضيقة . وقد تتاح الفرصة ايضاً للوحدات البحرية الانفرادية ان تعمل من اجل تحقيق سلم عالمي ، تحت اشراف الأمم المتحدة . إلا ان الظروف السياسية قد تعمل على اية حال على حصر عمليات كهذه في نطاق محدود جداً .

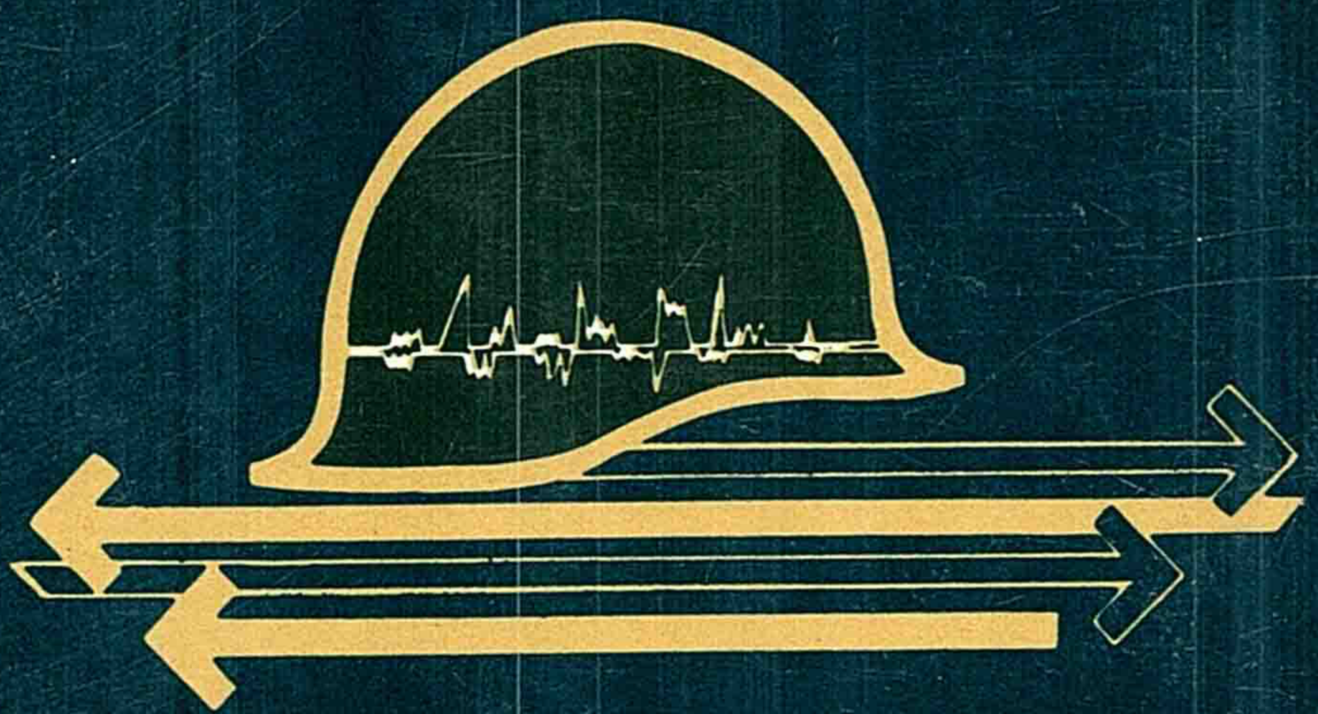
(٣)

ان مشاكل استخدام البحار تعطي فرصاً ملائمة للوصول الى اتفاق حول البحار نفسها . اننا لا نعطي مستقبل البحر كمبعث لقضايا سياسية ونزاعات محتملة الاهمية لازمة . فتزايد استغلال البحـار لاغراض النقـل والآمال المعقـودة على الاستفادة من المياه البحرية ، والظواهر الطبيعية فـوقها وتحتهـا ثم اتساع نـطاق الاجهزة العسكرية الممكن نشرها في البحر ، كل هذه ستعزز الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واخيراً الاستراتيجية بين بلدان المناطق التي تغمرها المياه . والعلاقات البحرية مثلها مثل العلاقات الاجتماعية تثير بشكل اكيد نزاعات تتطلب السيطرة عليها الى حكمة سياسية وعسكريـة وقانـونية . واحـدى الطرق لتعـزيز العلاقات الدولية البحرية هي محاولة توسيع سيطرة بلدان معينة على بعض المناطق البحرية ، سواء كان ذلك بشكل انفرادي أو حسب اتفاقيات . فصيد الاسماك والتعدين والاستفادة العسكرية المتوقعة من البحار واعماقها لاقامة تأسيسات عسكرية أو مناطق سيطرة ، كل هذه تشكل بواعث قوية لتأميم المياه المجاورة للشواطىء . وقد اصبح هذا الاتجاه في الآونة الاخيرة واضحاً وبنفس الوقت معقداً بسبب ازدياد عدد الدول ذات السيطرة الساحلية . ويدعي كل من هذه الدول حق السيطرة على المياه المجاورة . وقد وصل مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٠ المنعقد للنظر في قانون البحار ، الى حلول بالنسبة لبعض المشاكل كاستغلال الجرف القاري مثلاً ، ولكن ليس من المؤكد ان هذه الحلول التي تميزت باتجاهها الانفرادي ، ستزيل امكانية وقوع الخلافات بين الدول . اما بالنسبة لمسألة المياه الاقليمية التي تحتل

مركزاً مهماً في القضايا العالمية فليست هناك امكانية الوصول الى اتفاقية معينة . إلا ان الاقتراح تقدمت به الولايات المتحدة بجعله ستة اميال بالرغم انها من تطبيقها مبدأ الثلاثة اميال في الوقت الحاضر ، يعتبر حلاً وسطاً للمشكلة . ومعنى هذا ان انصار مبدأ التوسع في المياه الاقليمية في طريقهم الى النجاح . اما ان فكرة التوسع الى حدود ابعد وهو الاثني عشر ميلاً معناه تقليص مساحة البحار العامة بمقدار ثلاثة ملايين ميل مربع وتحويل قنوات مهمة عديدة الى المياه الاقليمية . ومن جملة هذه القنوات مضيق دوفر ، ومدخل خليج فنلندة ومضيق جبل طارق والممرات المائية الموجودة بين الجزر الاندونيسية . ولنترك جانباً امكانية تنفيذ الحق في المرور البريء في الممرات المائية ، ونأخذ بعين الاهتمام تأثير توسيع هذا القبيل على الحواجز الجوية . علماً بأنه لم يخلق مثل هذا الحق بعد .

وثانيهما ـ ان الاعتبارات العسكرية ستلعب دورها الخطير في دعم أو الوقوف ضد اقتراحات معينة . وما سيتم التوصل اليه من القرارات في هذه المناقشات سيكون حكيماً اذا ما كان الاشتراك في هذه المناقشات جدياً صادقاً والاقتراحات التي تقدم محدودة واضحة . واذا كانت الدول القريبة تميل الى الشك في فكرة السيطرة الدولية على البحار فمن الأحسن لهم ان يقتنعوا بأنه لا داعي لهذا الشك ، وخاصة وان سيطرتهم على البحار والتي دامت عدة قرون لم يكن للشك مجال فيها ، سواء كان ذلك في المجال العسكري أم في المجال السلمي في الوقت الذي لم يكن العالم فيه مزدحماً كما هو عليه الآن ، كما لا يمكن ان تدوم تلك الظروف الحسنة التي كانت فيها تلك السيطرة المطلقة ممكنة . فلا يمكن اذن ان تتمشى تلك السيطرة في عصر التكنولوجيا وتدفق السكان كعصرنا هذا .

الفهرست



البحر في الاستراتيجية الحديثة

تعاظم انتشار الأساطيل البحرية سواء المرئية منها أو التي تنساب في الخفاء ظاهرة ملموسة لدى جميع الدول تقريباً، مما يشير إلى أهمية القطع البحرية وفاعليتها في أي حرب قد تندلع. وهذا أمر يدعو إلى عدد من التساؤلات التي تتردد حول التزايد البارز في الوجود البحري وفي حجم القوات البحرية وتنوعها الذي تشير دلائله إلى تحديات على جانب كبير من الخطورة تولد بمجموعها ضغوطاً عنيفة يصعب التكهن بوقت انطلاقها من قماقمها كما يصعب التكهن بمدى ما تخلفه وراءها من دمار وخراب.

وبالرغم من كثرة ما كتب في هذا الموضوع فان هذه الكتابات لم تولِ القوة البحرية الاهتمام الكافي في الاستراتيجية الحديثة.

ويحاول هذا الكتاب القاء الضوء على المشاكل الاستراتيجية البحرية ويجلو ما يكتنفها من الغموض، ذلك لأن الاستراتيجية البحرية تعادل في أهميتها بقية الاستراتيجيات الحربية، الدفاعية منها والهجومية.

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقياً موكيالي بيروت - ص.ب: ١١/٥٤٦٠ بيروت

الثمن ١٨ ل.ل